سلسلة قراءات معاصرة (5)

محمد رباعـة

الإسلاميون ... و العسكر

1998.1992

قـراءة موضوعيـة في أهم الأحداث و القرارات و المواقف

دار القبس للنشر الإلكتروني
ص ب: 42 أولاد موسى 35011 / بومرداس
الهاتف : 78 ـ 73 ـ 20 ـ 0662

(رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ
أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً
كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا
رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ
وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ
مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ) البقرة ٢٨٦

تمت صياغته كمخطوط في شهر فيفري - 2016 ، و كتابته و
تصميمه على الكومبيوتر في شهرسبتمبر 2020

الطبعة الإلكترونية الأولى (1) فيفري 2022

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله و كفي و الصلاة و السلام على النبي المصطفى ، و رضي الله عن أمهات المؤمنين و الصحابة الكرام ، ومن إهتدى بهديهم الى يوم الدين ، أما بعد فتعتبر فترة حكم الرئيس الجنرال ليامين زروال للجزائر ، من أصعب فتراتها منذ إستعادة سيادتها على أرضها ، و تبدأ تلك الفترة عمليا منذ تعيينه وزيرا للدفاع الوطني في ١٠ جويلية ١٩٩٣ حيث كانت مهمته محددة بتفعيل الحوار مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و الوصول الى حل سياسي يطفىء نار الفتنة التي إشتد آوارها ، و يعيد الإستقرار و الإطمئنان الى ربوع البلاد ، و البسمة و الآمال الى القلوب و النفوس ، وكانت مهمته الثانية و هي أساسية أيضا ، هي تسهيل إنسحاب جنرالات حركة ١١ جانفي ١٩٩٢ الإنقلابيين من الواجهة بشرف ، مع ضمان عدم المتابعة و الحصانة الأبدية ، و لم يكن واردا في المخطط الذي أعده الجنرالات بطيعة الحال أن يكون الجنرال ليامين زروال رئيسا للدولة أو الجمهورية ، حيث أكد هذه المعلومة و في أكثر من مناسبة الجنرال خالد نزار وزير الدفاع في ذلك الوقت ، لكن فشل مسلسل الحوار مع الطبقة السياسية بصفة عامة و مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المسجونين في السجن العسكري بالبليدة رغم أنهم مدنيين بصفة خاصة، و الذي أدى بدوره الى فشل ندوة الحوار الوطني التي عقدت بالجزائر العاصمة كتتويجا لإنتهاء عهدة المجلس الأعلى للدولة ، في تعيين رئيس مدني جديد للدولة في مرحلة إنتقالية ثانية ، حيث رفضت العديد من الشخصيات السياسية المرموقة تقلد هذا المنصب في تلك الظروف السياسية و الأمنية الخطيرة جدا ، و حتى المترشح الذي كان يعول عليه جنرالات الإنقلاب خانهم في آخر لحظة و ربط أمتعته و عاد من حيث أتى ، و من هذا المنطلق و بناء على تلك المعطيات التي لم تكن في الحسبان ، جاء تعيين الجنرال ليامين زروال من طرف ندوة الحوار الوطني رئيسا للدولة كأمر واقع ، لأن الحياة لا تحب الفراغ ، و الدولة يجب أن تستمر بأي شكل من الأشكال ، و حتى بعد تعيينه رئيسا للـدولة من طرف ندوة الحوار الوطني أواخـر شهر جانفي ١٩٩٤ ، أضيفت الى مهامـه مهام أخرى من بينها ،إستعادة الشرعية المفقودة و القاعدة الإجتماعية للدولة تدريجيا و إعادة النظر في بعض القوانين المؤطرة للحياة السياسية كالدستور و قانوني الأحزاب و الإنتخابات و تم تحقيق الهدف الأول من تعيينه رئسا للدولة من خلال الإنتخابات

الرئاسية التي جرت في ١٦ نوفمبر ١٩٩٥ في ظروف جد قاسية و خطيرة من جميع النواحي ، و كانت بحق تحديا كبيرا نجحت فيه الدولة و كسرت هاجس الخوف و الهلع و الإشاعات المغرضة التي كان يبثها الإرهابيون حيث توعدوا بحرق مكاتب الإقتراع و قتل كل من يذهب الى مكاتب أو مراكز التصويت للإدلاء بصوته ، لكن الحكومة نجحت في تأمين العملية الإنتخابية و جندت مئات الآلاف من عناصر الجيش و الأمن لهذا الغرض ... في هذا الكتاب الرابع من موسوعة النظام الجزائري من ١٩٦٢ الى ٢٠١٢ نحاول تقديم قراءة موضوعية للأحداث و المواقف التي ميزت فترة حكم الرئيس الجنرال ليامين زروال ، و التي إتسمت كما ذكرنا سابقا بالأزمة السياسية الأمنية و شدة الأعمال الإرهابية و تطورها كما و نوعا ، و هي مع الأسف فترة لم تكتمل لأن الرئيس زروال قرر بطريقة مفاجئة للرأي العام الوطني و الأجنبي تقليصها و تنظيم إنتخابات رئاسية مسبقة لن يشارك فيها ، و هذه الفترة تتضمن قبل ذلك دراسة شذرات من حكم الرئيس بوضياف و الذي إستخلفه بعد إغتياله العقيد علي كافي و قد جاء الكتاب في أربعة (٤) فصول : الفصل الأول بعنوان إستقالة أم إقالة أم إنقلاب أبيض ؟ و نتعرض فيه لحيثيات شغور منصب الرئيس و صعود العسكر الى الحكم و تعيين بوضياف و ظروف إغتياله ، الفصل الثاني عنوانه الإرهاب بين الحقيقة و الخيال ، الفصل الثالث نتناول فيه إشكالية الحوار بين السلطة غير الشرعية و مكونات المجتمع السياسي بصفة عامة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ بصفة خاصة ، الفضل الرابع جاء بعنوان نظام الرئيس زروال في الميزان ، وخصصناه لتقييم فترة حكم الرئيس زروال ... في الأخير أتمنى أن يكون هذا الكتاب إضافة الى المكتبة الوطنية التاريخية السياسية ، و أن يتقبله الله منا كعلم ينتفع به و صدقة جارية ووقف في سبيل الله .

محمد رباعة **بومرداس في : 06 ـ سبتمبر ـ 2020**

الفصل الأول (1)

إستقالة أم إقالة أم إنقلاب أبيض ؟

في مساء اليوم الحادي عشر من شهر جانفي سنة ألف و تسع مائة و إثنان و تسعون ، أعلن رئيس الجمهورية الجزائرية الشاذلي بن جديد ، عن إستقالته بشكل علني أمام كاميرات التلفزيون ، وشاهد الجزائريون مراسيم الإستقالة في نشرة الثامنة مساء ، غير أن العديد من المصادر أشارت الى أن الرئيس يكون قد وقع على الإستقالة يوم التاسع من نفس الشهر و السنة ، لكن تأخر الإعلان عنها لأسباب تقنية و بروطوكولية ، منها كما زعم الجنرال خالد نزار وزير الدفاع الوطني في ذك الوقت ، أن الجيش لم يكن مهيأ لمثل هذا الحدث و لابد من ترتيبات إحترازية ، و قد برر الرئيس إنسحابه من الواجهة السياسية ، بإستحالة الإستمرار في المسؤولية دون الإخلال بالعهد الذي قطعه على نفسه أمام الله و أمام الشعب ، بإحترام ما يقرره صندوق الإنتخاب من نتائج ، و قبل ذلك كان الرئيس قد حل برلمان الحزب الواحد ، و في نفس الوقت رفض السيد بن حبيلس رئيس المجلس الدستوري ، تولي منصب رئيس الدولة مؤقتا ، و هكذا دخلت البلاد في وضعية سياسية إستثنائية لم تكن متوقعة على الإطلاق ، حيث إقترن شغور منصب رئيس الجمهورية بحل البرلمان ، فمن هو المسؤول عن هذه الحالة غير الطبيعية ؟ وما هي الأطراف التي عملت في السر من أجل الوصول الى هذه الحالة المعقدة ؟ و لماذا لم يحترم الجميع الإرادة الشعبية و المضي قدما نحو ترسيخ ديمقراطية جزائرية واعدة ؟وانتظار ما ستسفر عنه الأحداث و لكل حدث حديث ، و الإبتعاد عن الحكم على النوايا و التصريحات الدعائية ... كانت إستقالة الرئيس بن جديد تعني صراحة تسليم السلطة الى الجيش بعدما أفشل القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ عبد القادر حشاني مبادرة الرئيس بن جديد و عباسي مدني رئيس جبهة الإنقاذ المعتقل بالسجن العسكري بالبليدة ، و قد تأكد هذا الأمر فيما بعد حيث قال الجنرال خالد نزار ، بأن آخر جملة قالها لي الرئيس في مكتبه و هو واقف أمام النافذة يتأمل في أجواء العاصمة ، و دون أن ينظر الي ، و بلغة فرنسية (دائما سيكون الدور على الجيش الوطني الشعبي) و قد إعتبر الجيش هذا التصريح بمثابة ضوء أخضر للتدخل ووقف الدور الثاني من أول إنتخابات تشريعية تعددية ، وبالتالي توقيف المسار الإنتخابي ، و إجهاض أول تجربة ديمقراطية في العالم العربي و الإسلامي ، دون الأخذ بعين الإعتبار مصير الوطن و الدولة و الشعب ، و قد إختلفت الآراء حول تسمية ما حدث في الأسبوع الأول من شهر جانفي ١٩٩٢ ، بين من يرى في تلك الحركة إنقلابا أبيضا نفذه عدد من صقور المؤسسة العسكرية من دفعة لاكوست العلمانيين المتطرفين ، الذين رأوا في صعود حزب إسلامي متشدد خطرا يهدد مصالح معينة ، و منهم من يرى أن حركة ١١ جانفي ٩٢ جاءت في وقتها لإنقاذ الجمهورية من تنظيم سياسي إسلامي لا يعترف بالديمقراطية و يعتبرها كفرا و يسوق خطابا سياسيا سيعيدنا لامحالة الى عهـد الحزب الواحد ، و لكن بشرعية إسلامية

و ـفي تقديري هناك العديد من الأسباب التي دفعت عددا من كبار ضباط الجيش ذوي الخلفية العلمانية الفرنكوفونية للتدخل لتوقيف المسار الإنتخابي و هي:

ـ منذ إسترجاع السيادة الوطنية سنة ١٩٦٢ ، كان الجيش الوطني الشعبي و لا يزال يحظى بمكانة هامة ـفي النظام الجزائري ، زيادة على دوره الطبيعي كحارس للأمة و حامي حدودها ، فقد قام بدور هام و حسم الموقف لصالح جماعة تلسان و قضى على كل محاولات التمرد وقام بتسليم السلطة على طبق من ذهب الى شخصية سياسية مدنية هو الرئيس أحمد بن بلة ، و بعد إعلان حسين آيت أحمد تمردا عسكريا و تردد الرئيس بن بلة ـفي إتخاذ القرار المناسب ، قامت حركة ١٩ ـ جوان ـ ١٩٦٥ بإنقلاب أبيض على الرئيس المنتخب أحمد بن بلة ، و عينت مكانه العقيد هواري بومدين ، و بهذه الحركة إنتقل الجيش الوطني الشعبي من الحكم من وراء ستار ، و التحكم ـفي خيوط اللعبة وتحريكها عن بعد ، الى ممارسة الحكم بنفسه ، و بعد وفاة الرئيس هواري بومدين أواخر سنة ١٩٧٨ تدخل الجيش و رشح العقيد الشاذلي بن جديد ، و حسم صراعا حول خلافة الرئيس الراحل بين عدة مترشحين مدنيين ، أبرزهم محمد الصالح يحياوي مسؤول حزب جبهة التحرير ، و عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية سابق ، و تكررت هذه العملية مع بقية الرؤساء ، إذ هناك عقيدة متأصلة لدى قيادة الجيش الجزائري و هي تمتد بجذورها الى ثورة التحرير المباركة ، و قد وجدت ـفي دستور ١٩٦٣ تأكيدا ودسترة ، حيث خصص للجيش مكانة مرموقة تتجاوز طبيعتها و هي المشاركة ـفي الحياة السياسية و ـفي التنمية ، ومن هنا أصبح الجيش يتولى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة صناعة الرؤساء ، و لذلك يرفض الجيش دائما تسليم السلطة للمدنيين دون أن يضمن نصيبا أو حصة الأسد من الحكم .

ـ هل كانت المشكلة التي أرقت مضاجع النخبة العسكرية ، هي الصعود الصاروخي للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و إكتساحها للساحة السياسية و الشارع الجزائري ـفي ظرف وجيز ؟ أم أن المشكلة تكمن ـفي طبيعة الديمقراطية المفتوحة و من دون ضوابط ؟ للإجابة عن هذا السؤال لابد من العودة الى الوراء قليلا لقراءة الأحداث و تحليلها ،فإذا كانت المشكلة هي تخوفات مشروعة و ربما غير مشروعة أبداها جنرالات المؤسسة العسكرية من تصرفات و مواقف القيادة التاريخية الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، التي توعدت الجميع ـفي حال فوزها ، بمصير مشؤوم ، وربما نصبت المشانق و فتحت المعتقلات و السجون للخصوم و المعارضين من نفس العائلة السياسية و من غيرها .

ـ هل كانت مشكلة النخبة العسكرية مع فصيل سياسي إسلامي تجاوز كل الخطوط الحمراء و البيضاء ـفي تعامله مع الوسط السياسي ، سلطة ومعارضة ، أصدقاء و خصوم ، مدنيين و عسكر ؟ أم أن مشكلته مع الإسلام السياسي بصفة عامة ؟ بكل موضوعية و أمانة علمية و فكرية وتاريخية ، أقول رغم إعتقادي بأن تدخل الجيش لتوقيف المسار الإنتخابي هكذا بجرة

قلم ، ودون خطة إستراتيجية بديلة تمتص عضب الفائزين و تزيح شبح الحرب الأهلية عن كاهل الوطن ، ورغم إدانتي الصريحة لإعتقال شخصيات سياسية مدنية و محاكمتها في محكمة عسكرية ، رغم وجود حلول أخرى أقل ضررا و أقل تكلفة منها على سبيل المثال ، توقيف نشاط الجبهة الإسلامية لمدة معينة قابلة للتجديد ، قد تسمح بفرملة إندفاع قياداتها و إطاراتها و مناضليها الجنوني نحو السلطة ، و رغم إدانتي لتصرفات و التصريحات النارية لقيادة جبهة الإنقاذ ، أقول بكل صدق أن صقور المؤسسة العسكرية الذين قاموا بحركة ١١ جانفي ١٩٩٢ و ألغوا المسار الإنتخابي لم تكن مشكلاتهم مع الإسلام السياسي أو الثقافي ، بدليل أنهم لم يلغوا العمل بالدستور ، ولم يحلوا الأحزاب الإسلامية الأخرى (حركتي حماس و النهضة) ثم إن الجنرال خالد نزار و حسب مصدر موثوق كان قد إقترح تعيين الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي كرئيس مؤقت للدولة ، خلفا للرئيس المستقيل الشاذلي بن جديد ، حصل ذلك في إجتماع رسمي لإختيار رئيس جديد للبلاد ، غير أن آخر رئيس للحكومة في عهد الشاذلي بن جديد سيد أحمد غزالي قال له - زورا و بهتانا - بأن طالب الإبراهيمي محسوب على الجبهة الإسلامية لإنقاذ ، و الأصح أنه محسوب على تيار جمعية العلماء المسلمين .

- هناك معلومات موثوقة تؤكد أن مشروع الإنقلاب على النظام و توقيف المسار الديمقراطي و إزاحة الرئيس الشاذلي بن جديد ، كان مبرمجا قبل هذا التاريخ ، وقد جاءت حرب الخليج التي حاول أثناءها الرئيس بن جديد القيام بوساطة بين الرئيس العراقي و أمراء و ملوك الخليج للحيلولة دون تدخل أجنبي ، كما أن خليفة الرئيس بن جديد قد تم إختياره على مقاس الجنرالات العلمانيين ، من خلال إبراز صورة المجاهد محمد بوضياف الى الواجهة سواء من خلال تركيز مدير يومية السلام الحكومية محمد عباس على شخصية بوضياف ، حيث بالغ في الحديث عنه سواء من خلال إفتتاحيات الجريدة أو من خلال صفحة نوافذ تاريخية ، كما شارك التلفزيون الجزائري عن قصد أو من دون قصد في تلميع صورة بوضياف من خلال إستضافته في عدة حصص سياسية ، و اعطائه الفرصة و الوقت لتقديم شخصيته للشعب الجزائري بصفة عامة ، و الشباب بصفة خاصة الذي إكتشف لأول مرة مفجر ثورة أول نوفمبر المجاهد المسمى محمد بوضياف الذي لم يذكر التاريخ الرسمي عنه أي شيء ، و هو أحد الستة القماقم الكبار الذين أشعلوا فتيل ثورة أول نوفمبر المباركة ، و الذي غادر البلاد بعد الإستقلال بسنة أو سنتين نتيجة خلافات حول السلطة مع نظام الرئيس أحمد بن بلة ، و قبل ذلك كانت قيادة الجيش برئاسة العقيد هواري بومدين قد عرضت عليه الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بإسم حزب جبهة التحرير الوطني و الجيش ، لكنه رفض العرض بكل بساطة و سذاجة بدعوى أنه مرتبط بإتفاق و تحالف غير معلن مع العقيد كريم بلقاسم و هذه الفرضية

المتعلقة بالتحضير المسبق للإطاحة بنظام الشاذلي بن جديد ، ذكرها الجنرال المتقاعد بن حديد لقناة المغاربية .

ـ الخيارات الممكنة

كان من الممكن قانونيا و أخلاقيا تعليق نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، مباشرة بعد إعلان رئيسها عباسي مدني و رفاقه المقربين ، عن الإضراب المفتوح الذي تحول مع الأسف الشديد الى عصيان مدني ، فليس من الحكمة أن يعتقل الجيش قادة جبهة الإنقاذ و يحاكمهم في محكمة عسكرية ، دون أن يعلق نشاط الحزب و لو لفترة وجيزة و إنتظار رد فعل الإطارات و المناضلين ، و فترة التعليق المؤقت قد تدخل التنظيم السياسي في صراع داخلي و خلافات ، و تفرض عليه مراجعة خطابه السياسي و مواقفه ، والإبتعاد عن التشدد و سياسة المغالبة التي فات وقتها ، بعدما فتح النظام الأبواب على مصرعيها و تبنى إصلاحات سياسية و إقتصادية وثقافية عميقة ، وهذا الخيار سيمنع جبهة الإنقاذ من المشاركة في الإنتخابات التشريعية ، و يعطي للنظام و الحكومة فرصة لتعديل موقفها من المسار الديمقراطي وتكييف قوانين الأحزاب و الجمعيات و الإنتخابات مع التطورات الحاصلة في الميدان .

ـ هناك معلومات متناقضة حول مبادرة الرئيس بن جديد التي كلف القيادي في جبهة التحرير عبد القادر حجار بتقديمها الى عباسي مدني المسجون بالسجن العسكري بالبليدة ، عبر محاميه بشير مفتي ، و التي كانت تقتضي تنازل جبهة الإنقاذ التي تحصلت على ١٨٨ مقعد في الدور الأول من أصل ٣٤٠ عن المشاركة في الدور الثاني و دعوة مناضليها الراغبين في التصويت على قوائم جبهة التحرير الوطني في الدور الثاني ، وحسب المحامي الوسيط ، فإن القيادي في جبهة الإنقاذ عبد القادر حشاني لم يلتزم بتنفيذ المبادرة التي قبلها و زكاها عباسي مدني ، و أكثر من ذلك راوغ و ناور من أجل ضمان مستقبل سياسي واعد لصالحه ، حيث أتفق مع حسين آيت أحمد رئيس جبهة القوى الإشتراكية ، و سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة التي أشرفت على أول إنتخابات تشريعية جزائرية تعددية ، من أجل تقسيم الغنائم بعد إجراء الدور الثاني من الإنتخابات التشريعية ، بحيث يتولى رئاسة الحكومة ، أما حسين آيت أحمد فسيتولى رئاسة البرلمان ، على أن يدعما ترشح سيد أحمد غزالي لرئاسة الجمهورية في إنتخابات مسبقة ، اما السيد أحمد طالب الإبراهيمي فقد ذكر لقناة الجزيرة أن عبد القادر حشاني زاره في بيته و طلب منه التوسط لدى النظام ، و أقترح تنازل جبهة الإنقاذ عن وزارات السيادة و هي الدفاع ، الداخلية ، الخارجية ، الإعلام ، لجبهة التحرير الوطني ، و الإكتفاء بوزارات العدل ، التربية و الشؤون الإجتماعية ، بمعنى أن عبد القادر حشاني ضرب بعرض

الحائـط بمبادرة الشاذلي / عباسي ، و إقترح مبادرته الخاصة ، التي تقفز على لب المشكلة و هي تخوف النظام و الوسط السياسي و جزء كبير من الرأي العام المحلي من فوز جبهة الإنقاذ بأغلبية مقاعد البرلمان في الدور الثاني ، مما يعطيها القوة القانونية لفرض منطقها و الدعوة لإنتخابات رئاسية مسبقة ، و إمكانية تغيير طبيعة النظام و إلغاء الديمقراطية و التراجع عن كل المكاسب التي وفرها النظام .

ـ إجراء الدور الثاني و تدخل الإدارة لتعديل النتيجة لصالح حزب جبهة الاتحرير و جبهة القوى الإشتراكية ، بإتفاق الأحزاب الفائزة الثلاثة الفائزة في الدور الأول ، حتى تبدو متقاربة نوعا ما و تسمح بتشكيل حكومة إئتلافية ، و هذا الخيار هو من جهة أخرى تنفيذ عملي لمبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد التي وافق عليها عباسي مدني رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي كان وقتها مسجونا بالسجن العسكري بالبليدة ، و هناك بطبيعة الحال خيارات أخرى كثيرة ، أقل تكلفة بكثير ، و يمكنها تجنب البلاد أزمة سياسية أمنية حصدت الكثير من الأرواح من الجانبين ، و كبدت خزينة الدولة ملايين الدولارات .

ـ من يتحمل مسؤولية الدماء و الضحايا ؟

في تقديري و حسب المعطيات المتوفرة لدي ، فإن السيد عبد القادر حشاني المكلف بإدارة جبهة الإنقاذ في تلك الفترة ، و الجنرال خالد نزار بصفته وزيرا للدفاع الوطني ، يتحملان معا المسؤولية القانونية و الأخلاقية أما الله و أما الشعب و يتحملان مسؤولية الأرواح البريئة التي سقطت من الجانبين ، الأول لأنه رفض تنفيذ مبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد التي وافق عليها الشيخ عباسي مدني رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ المسجون ، و الثاني لأنه تسرع هو ورفاقه مستعملين قوة الدولة لتوقيف الدور الثاني من الإنتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ دون دراسة الموضوع من كل جوانبه ، ودون الأخذ بعين الإعتبار ردود الفعل المحتملة من الطرف المستفيد من نتائج الإنتخابات .

ـ تصورات محتملة

لو فرضنا جدلا أن الجيش لم يتدخل لتوقيف الدور الثاني من الإنتخابات التشريعية التي جرت في أواخر شهر ديسمبر ١٩٩١ و فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية المطلقة بعد إجراء الدور الثاني ، ما هي الإجراءات و التدابير و القرارات التي يمكن أن تصدر عن الجبهة الإسلامية و هي الحزب الحاكم بقوة الإرادة الشعبية ؟ طبعا سيتم تشكيل حكومة برئاسة عبد القادر حشاني ، و قد يتراجع عن وعوده و تنازلاته بالإكتفاء بوزارت التربية و الشؤون الإجتماعية و الثقافة و الرياضة ، و تسليم الحقائب الوزارية السيادية الى جبهة التحرير ، و بالقطع سيحتفظ بكل الوزارات و منها وزارة الدفاع الوطني ، و ستدعو الحكومة رئيس الجمهورية لإجراء عفو رئاسي عن قيادة الجبهة المسجونين في السجن العسكري بالبليدة ، ثم

الدعوة الى إنتخابات رئاسية مسبقة يرشح لها الشيخ عباسي مدني و سيفوز بها طبعا و بأغلبية مطلقة بحكم أن جزءا كبيرا من الشارع الجزائري أصبح مسحورا بخطاباته النارية ووعوده المعسولة بتحويل الجزائر الى جنة في الأرض ، و القضاء على مشاكل البطالة و السكن و دعم الزواج ... إلخ و حتى لو شاركت جبهة التحرير و جبهة القوى الإشتراكية في الحكومة فلا أعتقد أنهما تقبلان بالجنرال خالد نزار وزيرا لدفاع الوطني و الجنرال العربي بلخير وزيرا للداخلية و سكون لهما دور كبير في إختيار الشخصيات التي ستتولى أهم حقائب السيادية ، و إحتمال تعيين شخصيتين مدنيتين للإشراف على وزارتي الدفاع و الداخلية ، و كما هو معلوم فإن أي تغيير في هرم الوزارات يستلزم بالضرورة تغييرا في الأطقم المركزية و المحلية سيستهدف قيادة القوات و النواحي العسكرية و المخابرات و المديرية العامة للأمن الوطني ، من خلال تأهيل ضباط موالين طبعا للحزب الفائز بأغلبية مقاعد البرلمان و للجبهة التحرير و جبهة القوى الإشتراكية بدرجة أقل ، و هذه الإجراءات ليست بدعا على الجبهة الإسلامية للإنقاذ و هي من صميم مخرجات النهج الديمقراطي ، فكل الأحزاب التي تفوز بأغلبية مقاعد البرلمان و تشكل الحكومة تسمح لها القوانين المنظمة للهمل السياسي الديمقراطي بإجراء تغييرات على جميع المستويات ، بهدف ضمان تطبيق برنامجها السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي من طرف إطاراتها و رجالها و مناضليها ، و إلا فلا معنى لإجراء الإنتخابات إذا كان الحزب الفائز بأغلبية الأصوات لا يستطيع مثلا تعين وزراء أو ولاة أو مديرين عامين من حزبه ، و العمل مع وزاراء و إدارة موالية لحزب آخر ، فبطبيعة الحال سيكون مآله الفشل في تطبيق برنامجه الذي صوت عليه الشعب ومنحه ثقته من أجل تطبيقه ... فالديمقراطية في أبسط معانيها هي التداول السلمي على السلطة عن طريق الإنتخابات الحرة النزيهة ، وفي الديمقراطيات العريقة يتم الإلتزام بالآليات الديمقراطية حرفيا و لو كانت عرفية و غير مكتوبة كما هو الشأن بالنسبة لبريطانيا ، وهي إحدى الديمقراطيات العريقة ، أما بالنسبة للعالم الثالث ، و العالم الإسلامي جزء منه ، فالمسألة نسبية ، و الديمقراطية تخضع لموازين قوى محلية و خارجية ، و لنزوات شخصية و تدخلات الإدارة و الجيش و المخابرات ، بمعنى أن النظام سيتغير تغييرا راديكاليا و ستسيطر الجبهة الإسلامية على الحكم بكل مفاصله و لعدة عهدات و بطبيعة الحال ستمنع بقوة القانون أي تدخل للجيش في الحياة السياسية و سيتحول شعار (الجيش في الثكنات) الى حقيقة وواقع ملموس كما هو معمول به في الديمقراطيات العريقة و الوليدة ، فمهمة الجيش في كل دول العالم هي حراسة الوطن و تأمين البلاد ، و دور المخابرات هي حماية البلاد من الجواسيس والإختراقات الأجنبية ، و ليس أحصاء أنفاس المواطنين و التضييق عليهم و إحراجهم و مراقبتهم ليل نهـــار ، كما يحصل في عـــدة دول عربية إسلامية وبالتالي فستنتهي

وبالتالي فستنتهي حكومات الظل ، و صناع الرؤساء و الواجهات السياسية ، و التسيير عن بعد ، و هذه الوظائف أو المهام و إن كانت مقبولة على مضض في ظروف سياسية معينة أو مبررة نوعا ما ، فلا يمكنها أن تستمر في ظل نظام ديمقراطي مفتوح على مصراعية ، وفي ظل إنتخابات ديمقراطية شفافة تشرف عليها لجنة وطنية مستقبلة ، فالديمقراطية الحقيقية ، و تدخل الجيش أو الإدارة في العمل السياسي و تحديد نتائج الإنتخابات مسبقا أو توزيع المقاعد بالكوطة على الأحزاب حسب نسبة موالاتها للنظام أو المؤسسة العسكرية أو المخابرات ، أعمال تتنافى مع أبسط مبادى الديمقراطية الحقة و الأصيلة ، و الأمور في النهاية تبدو نسبية في العالم العربي والإسلامي ، فليس كل العسكر غير ديمقراطيين ، و ليس كل المدنيين بالضرورة مع الديمقراطية حتى ولو كانت في غير مصلحة أحزابهم .و من جهة أخرى فإن الخطاب الناري ، و المواقف المتشنجة التي تبناها قادة و إطارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، قد فتحت عليها أبواب جهنم ، و جبهات خصام كثيرة حتى لدى الأصدقاء من نفس العائلة ، و كانت النقطة السوداء أو هاجس النظام و الوسط السياسي و الرأي العام و المجتمع المدني هو نغول جبهة الإنقاذ التي لم تفرق بين الثورة الشعبية التي يخطط لها و ينفذها و يقودها تنظيم سياسي أو شخصية سياسية أو فكرية كارزماتية ، و بين الإنفتاح السياسي الذي يتبناه النظام طواعية أو تحت ضغط أحداث شغب أو مظاهرات عابرة .

ـ تدخل الجيش ... قفزة في الهواء

مهما كانت تصرفات و تصريحات جبهة الإنقاذ ، وخطابها السياسي ، خارجا عن حدود اللياقة و العمل السياسي ، ومهما كانت مواقفها متطرفة ، ومهما كان الأفكار و المشاريع التي حاولت تسويقها للرأي العام المحلي ، ومهما كان موقفنا منها سلبيا لأنها لم تحسن العمل تحت الأضواء الكاشفة و لم تعمل حسابا للخصوم و الأعداء في الداخل و الخارج الذين يتربصون بالمشروع الإسلامي ، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الموافقة أو تبرير تدخل الجيش لتوقيف المسار الإنتخابي و الزج بإطارات ومناضلي تنظيم سياسي مهما كانت درجة تطرف قيادته ، في السجون و المحتشدات بأقصى الصحراء ، و لو سألنا قادة الإنقلاب العسكري و زعماء حركة ١١ جانفي ١٩٩٢ الآن عن موقفهم من فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لكان جوابهم ، لو عاد التاريخ الى الوراء لفكرنا في حلول أخرى أقل ضررا و أقل تكلفة للوطن و المواطن ، و قد أعترف بهذه الحقيقة عراب الإنقلاب الجنرال خالد نزار في أكثر من مناسبة ، لكن يمكن القول أن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبتصرفاتهم و تصريحاتهم و خطاباتهم النارية التي لم تستثن أحدا ، قد شجعوا جنرالات حزب فرنسا على التدخل بموافقة ضمنية من الرئيس المستقيل الشاذلي بن جديد ، حيث لم يكن تدخلهم موفقا و مدروسا و قفزة في الهواء.

ـ المجلس الأعلى للدولة

تؤكد بعض التسريبات أن صقور المؤسسة العسكرية الذين إنقلبوا على الديمقراطية الفتية و هم وزير الدفاع خالد نزار ، و مدير جهاز المخابرات محمد مدين المدعو توفيق ، و محمد تواتي ، و قادة القوات البرية و العسكرية و الجوية ، و قادة النواحي العسكرية ، لم يكونوا يعرفون الخطوة الثانية التي سيقومون بها بعد رحيل الرئيس الشاذلي بن جديد من المشهد السياسي و شغور منصبه الذي تزامن مع حل البرلمان ، ورفض رئيس المجلس الدستوري تسلم المهام لأسباب خاصة ، و تم عرض منصب رئيس الدولة على العديد من الشخصيات السياسية الوطنية ، منهم رابح بيطاط ، عبد العزيز بوتفليقة ، و حتى حسين آيت أحمد ، لكن مع بعض التحفظ حول صحة المعلومة ، و تناقلت أوساط سياسية و إعلامية إسم أحمد طالب الإبراهيمي ليكون خليفة للرئيس المستقيل ، غير أن رئيس الحكومة التي أشرفت على تنظيم أول إنتخابات برلمانية جزائرية تعددية ، سيد أحمد غزالي أجهض الإقتراح بقوله في إجتماع رسمي على مستوى عال أنه مقرب من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فإهتدت مجموعة الصقور الى فكرة القيادة الجماعية التي عرفتها الجزائر قبيل إندلاع ثورة التحرير المباركة من خلال لجنة الستة (٦) التي لم تنجح في إنتخاب رئيس لها ، و تردد العديد من الوجوه السياسية و الفكرية في قبول زعامة روحية أو واجهة للثورة ، ثم تحولت الى مجموعة التسعة (٩) بإنضمام قادة الخارج الثلاث ، و عن ظروف إنشاء المجلس الأعلى للدولة قال الأستاذ المحامي و عضو المجلس علي هارون في حصة بثتها قناة النهار الإخبارية الجزائرية : (وجدنا صعوبات كثيرة في تكوين المجلس الأعلى للدولة ، و عرضنا العضوية فيه على عدة شخصيات وطنية من جميع الإتجاهات فرفضوا ، فعضوية مجلس غير شرعي في ذلك الوقت كانت محفوفة بالمخاطر) لأن معظم الشخصيات الوطنية كانت متقدمة في السن و مرتاحة من الناحيتين المادية و الإجتماعية ، و لذلك ترفض المغامرة و اللعب بمسارها المهني و التاريخي ، وترفض أن تلعنها الأجيال القادمة و التاريخ بسبب مشاركتها في إضفاء شرعية زائفة على حركة ١١ جانفي ١٩٩٢ ، و عن كيفية الإهتداء الى (القبر المنسي) محمد بوضياف ؟ قال :علي هارون لنفس المصدر (أنه أحتفظ بعلاقات طيبة مع محمد بوضياف و تم إقتراح إسمه على الجماعة التي تسلمت الحكم بعد إستقالة الرئيس بن جديد ، فقبلوا الإقتراح و تم تكليفي بالإتصال به في مقر سكناه بالمغرب لجس نبضه ، و بعد أخذ و رد وافق بوضياف أن يكون على رأس المجلس الأعلى للدولة ، لإستكمال عهدة الرئيس المستقيل ، و تمت العملية بسرية تامة ، و جاء الى الجزائر عشية يوم ١٤ جانفي ١٩٩٢) و تقول بعض المصادر أن بوضياف قام بزيارة سرية للجزائر قبل تنصيبه رئيسا للمجلس الأعلى للدولة و إلتقى بالإنقلابيين صقــور مؤسسة الجيش

و سألهم لماذا لم تستلموا الحكم و تديرون البلاد بأنفسكم ؟ و قبل العرض هذه المرة ، بعدما إطمأن لنوياهم و تأكد من زهدهم في ممارسة الحكم بطريقة مباشرة ، و أنهم لن ينقلبوا عليه في يوم من الأيام ، و يعتبر المجلس الأعلى للدولة ، أول مؤسسة غير شرعية من مؤسسات المرحلة الإنتقالية التي حولت لها كل صلاحيات رئيس الجمهورية ، و تم الإعلان عنه بعد مجيء بوضياف الى الجزائر ، و يتكون من:

محمد بوضياف: رئيسا .

علي كافي: عضوا عن منظمة المجاهدين .

تجاني هدام: عضوا عن جمعية العلماء المسلمين .

خالد نزار: عضوا ، وزير الدفاع ممثل الجيش .

علي هارون : عضوا ، ممثلا لحقوق الإنسان

ـ شخصية محمد بوضياف

محمد بوضياف من مواليد ٢٣ـ جوان ـ ١٩١٩ ب برهوم ولاية المسيلة حاليا ، بدأ حياته النضالية في صفوف حزب الشعب الجزائري ، و ساهم في إنشاء المنظمة السرية ، كذراع عسكري للحزب ، حاول خلال الأزمة التي عانت منها حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ، ان يكون رفقة العديد من الشباب على الحياد الإيجابي ، كما حاول إقناع الزعيم الوطني مصالي الحاج بتجاوز مرحلة الجدل السياسي و القيام بخطوة عملية الى الأمام و إعلان الثورة ، لكنه رفض بشدة مجرد الحديث عن موضوع الثورة ، إزاء هذه الأزمة السياسية الخانقة و إنسداد الأفق ، قرر بوضياف ومجموعة من المناضلين الشباب تكوين تيار ثالث ، في مقابل تياري المصاليين الذين تخندقوا مع رئيس الحزب مصالي الحاج و تبنوا رؤيته ، و المركزيين و هم بقية أعضاء اللجنة المركزية للحزب ، الذين رفضوا بشدة مقترحات مصالي الحاج خاصة ما يتعلق بالرئاسة الأبدية للحزب ، و هكذا تكون ما بات يعرف في الأدبيات السياسية و التاريخية ب مجموعة ال ٢٢ و التي إنبثقت عنها مجموعة الستة (٦) و التي تحولت الى مجموعة التسعة (٩) بإنضمام الوفد الخارجي المقيم بالقاهرة أحمد بن بلة ، حسين آيت أحمد ، محمد خيضر ، و هذه المجموعة هي التي أعلنت الثورة و قادتها و أشرفت على إدارتها في البداية ، في ٢٢ ـ أكتوبر ـ ١٩٥٦ تم إختطاف بوضياف رفقة زملائه بن بلة ، آيت أحمد ، خيضر ، و الصحفي المرافق لهم مصطفى لشرف ، أثناء عبور الطائرة المقلة لهم من المغرب نحو تونس فوق الأجواء الجزائرية لحضور مؤتمر الأحزاب المغاربية ، و بقي في السجن الفرنسي مع رفاقه الى غاية إعلان إطلاق النار في ١٩ مارس ١٩٦٢ ، قبل إعلان الإستقلال و إسترجاع السيادة

الوطنية ، إقترح الجيش بقيادة العقيد هواري بومدين إسم محمد بوضياف كمرشح لرئاسة الدولة ، و أرسل له مبعوثا خاصا هو عبد العزيز بوتفليقة الذي زاره في السجن الفرنسي وبلغه إقتراح قيادة الثورة ، لكنه رفض ذلك العرض السخي بحجة إرتباطه بإتفاق مسبق مع العقيد القبائلي كريم بلقاسم ، بعد الإستقلال مباشرة تم تعيينه عضوا في المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، و بعد إنتخاب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية إقترح عليه حقيبة الشؤون الخارجية ، لكنه رفض لأنه لم يعترف أصلا بالسلطة الجديدة التي تولت تسيير البلاد بعد الإستقلال ، ثم دخل في مناورات سياسوية للتشويش على النظام و إرباكه ، و تزعم رفقة كريم بلقاسم و آيت أحمد و فرحات عباس ثورة مضادة للإطاحة بالنظام ، تخللها تمرد آيت أحمد و دخول البلاد في حرب أهلية بين الجيش الوطني الشعبي ، ومجموعة قليلة من الجنود القبائل من جماعة آيت أحمد ، و التي أسفرت عن إعتقال رموز الثورة المضادة بما فيهم محمد بوضياف حيث زج به في مغارة بولاية أدرار ، وقبيل التصحيح الثوري الذي قادته مجموعة القيد هواري بومدين و إستهدف الإطاحة بنظام أحمد بن بلة ، قام العقيد بوصوف مؤسس ومسؤول مخابرات الثورة ، بترتيب لقاء بين العقيد هواري بومدين وزير الدفاع الوطني ومحمد بوضياف من أجل ترشيحه مرة ثانية لخلافة الرئيس أحمد بن بلة ، لم يسفر اللقاءعن أية نتيجة ، و لم يتمكنا من التوصل الى إتفاق ، بعد تغير النظام و تسلم الجيش الحكم مباشرة غادر بوضياف الجزائر ، وأختار المغرب الشقيق كمنفى إختياري له ، و إستغل المنحة التي قدمتها له حكومة الرئيس بومدين في شراء مصنع قديم للقرميد ، و مكث بالمملكة المغربية يتابع أخبار البلد من بعيد و يقرأ كل صباح صحيفتي العالم الفرنسية و الشرق الأوسط السعودية مع فنجان القهوة بالحليب ، و يمارس معارضة العجائز بصمت رهيب ، الى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين حيث لاحظ كيف شيعت الجماهير الشعبية رئيسهم الى مثواه الأخير ، وكيف كان الناس رجالا و شيوخا نساء و أطفالا يرمون أنفسهم من شرفات منازلهم حزنا على وفاة رئيسهم ، فأعترف بمكانة الرئيس في قلوب الجزائريين ، و أنه مات و لم يترك لزوجته مسكنا خاصا به أو سيارة أو رصيدا هائلا في البنك و أنه غادر الدنيا كما ولدته أمه ، فقرر تطليق السياسة وتوقيف طموحاته في حكم البلاد .

ـ خلفيته السياسية

محمد بوضياف كغيره من جيل عشرينيات القرن الماضي ، لم يحالفه الحظ في الحصول على قدر كاف من التعليم ، لأن الإستعمار الفرنسي كان يقدم التعليم للجزائريين بالقطرة ، ويخشى من تكون نخبة متعلمة و مثقفة و لو باللغة الفرنسية ، تكون له بالمرصاد و في طليعة المناضلين و المجاهدين ، و هذا لا يعني أن بوضياف أميا لا يعرف القراءة و الكتابة و إنما كان حظه بسيطا من التعليم ، ساعده على تنمية معارفه من خلال القراءات الحرة في الصحف و المجلات

و الكتب ، إيديولوجيا تربى بوضياف بين أحضان حزب الشعب الجزائري ، لكنه تأثر بالفكر الإشتراكي بصفة عامة و تنظيرات ماوتسي تونغ المفكر و الزعيم الشيوعي الصيني بصفة خاصة ، وبالنسبة للثورة فهو محسوب على الطبقة السياسية كبن بلة و آيت أحمد لأنه لم يطلق رصاصة واحدة في وجه العدو الفرنسي و إكتفى بالنضال السياسي عن بعد لمدة سنتين ، و قضى البقية في السجن ، بخلاف بن مهيدي و بن بولعيد و عميروش الذين كانو رجال ميدان قارعوا الإستعمار الفرنسي وجها لوجه ، و جمعوا بين السياسة و الرشاش .

ـ موقفه من جمعية العلماء

محمد بوضياف من الشخصيات السياسية الجزائرية التي إعتنقت مبكرا الفكر اليساري الشيوعي الذي يعتبر الدين ، أي دين أفيونا للشعوب ، و في أحسن الحالات هو مجرد علاقة روحية بين الإنسان و خالقه ، و كان كغيره من السياسيين يتوجس من شعبية جمعية العلماء المسلمين قبل إعلان الثورة ، و يعتبرها منافسا شرسا ، ولذلك تجاهل رجالها في الداخل (الشيخ العربي التبسي) و في الخارج (البشير الإبراهيمي و فضيل الورثلاني) عندما قرر رفقة زملائه بن مهيدي و بن بولعيد إعلان الثورة ، و ظل متمسكا بموقف متطرف من جمعية العلماء الى غاية الإستقلال ، حيث يرفض الإعتراف بأي دور لها في الثورة و ينفي مشاركتها ، و كان من المؤيدين لمؤتمر الصومام فكرة و محرجات ، و في مؤتمر طرابلس زكى الخيار الإشتراكي كبديل عن مبادىء أول نوفمبر التي تبنت الإسلام كإطار للدولة الجزائرية المنشودة ، و أختار العلمانية كمنهج سياسي و رفض أي دور للإسلام في الحياة السياسية .

ـ بوضياف ... و جبهة التحرير الجديدة

في منتصف الثمانينيات وفي إطار المصالحة الوطنية الشاملة التي إقترحها الرئيس الشاذلي بن جديد ، عرض عليه الدخول الى الجزائر و الإقامة فيها ، كمواطن بسيط شريطة أن يتخلى عن أي نشاط سياسي أو ثقافي معارض للنظام ، لكنه رفض و فضل البقاء في المغرب الشقيق ، و قدم له هذا العرض عبد الحميد مهري بصفته أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني ، و عتندما نظمت رئاسة الجمهورية رحلة جماعية لأداء مناسك الحج ضمت العديد من الشخصيات والإطارات الوطنية كان محمد بوضياف ضمن القائمة و استفاد من حج (ملوكي) على حساب خزينة الدولة ، و في أول تصريح له بعد وصوله ليلة ١٤ جانفي ١٩٩٢ الى مطار هواري بومدين بصفته رئيسا للمجلس الأعلى للدولة قال: (أن جبهة التحرير الوطني إنتهت في ٥ جويلية ١٩٦٢ و يجب إحالتها الى المتحف) ناسيا أنه كان أحد الموقعين على قرار تمديد صلاحية جبهة التحرير ، و إعنمادها كحزب واحد في البلاد ، أثناء إنعقاد مؤتمر طرابلس قبيل إعلان

الإستقلال بأيام ، أما موقفه من الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فازت بأغلبية مقاعد البرلمان في الدور الأول من تشريعيات ديسمبر ١٩٩١ ، فقد عبر عنه بقول : أنني مستعد للزج بمليون أومليونين من الشعب الجزائري في السجون و المعتقلات ، من أجل ضمان الأمن و الإستقرار و الهدوء في البلاد) لكنه كان إستقرار المقابر و هدوء الموتى .

ـ لماذا محمد بوضياف بالذات ؟

إذا أخذنا بعين الإعتبار تصريحات المحامي علي هارون عضو المجلس الأعلى للدولة ، التي أكد أن الجماعة التي إستلمت الحكم من الرئيس بن جديد ، وجدت صعوبات كبيرة في تعيين رئيس مؤقت ، أو إختيار أعضاء المجلس الأعلى للدولة ، نرى أن اللجوء لمحمد بوضياف و هو رجل عاش خارج البلاد منذ الإستقلال ، كان إضطراريا أو خيار الدقائق الأخيرة ، لكن إذا وضعنا بعض المعلومات التي تؤكد أن التحضير لإستقدامه لم يكن وليد اللحظة و لكن تم قبل إستقالة الرئيس بن جديد بستة أشهر سيتغير الموقف ، لكن بالنسبة للأنقلابيين يعتبر بوضياف شخصية عذراء ، نظيفة ، لم تتلوث يديه بأوساخ السياسة ، وهو بالنسبة للشعب الجزائري وجه جديد غير معروف ، من صناع ثورة أول نوفمبر المباركة ، يملك الشرعية الثورية و بعضا من الكاريزما ، أضرب عن السياسة منذ رحيل الرئيس هواري بومدين ، بدليل أنه لم يفكر في الإستقرار في الجزائر على الأقل بعد الإنفتاح السياسي الذي تبناه نظام الشاذلي بن جديد بداية من فيفري ١٩٨٩ ، أسوة برفاقه أحمد بن بلة ، و حسين أيت أحمد و غيرهم من الشخصيات السياسية الجزائرية التي كانت تمارس المعارضة من الخارج ، يقول الجنرال خالد نزار وزير الدفاع في ذلك الوقت عن ظروف إستقبال محمد بوضياف كرئيس للمجلس الأعلى للدولة ، في تصريح لقناة النهار الجزائرية (قبل جلوسه على كرسي الرئاسة ، قمت بإفراغ المقر من كل الموظفين ، وتركت فقط الأمين العام للرئاسة ، كما تركت للرئيس محمد بوضياف الحرية الكاملة في إختيار فريق العمل ، والمستشارين و المساعدين الإداريين) و عن نفس الظروف قال مصدر عايش لحظات تفاوض بوضياف مع مبعوث العسكر ، أن بوضياف كان جد مسرور بهذا العرض السخي الذي تلقاه من الجيش و عبر عن ذلك قائلا : لن أترك هذه الفرصة و لن أكرر الخطأ الذي إرتكبته سنة ١٩٦٢ برفض ترشحي لرئاسة الجمهورية ، و ربما وجد العسكر في شخصية بوضياف كل مواصفات رجل المرحلة ، فهو في العمق و ليس الظاهر متعطش للسلطة ، حيث ناضل و كافح و سجن و أعتقل ، كان أحد مفجري الثورة ، لكنه بعد الإستقلال و نتيجة لخياراته السياسية و تحالفاته ، ومعارضته للنظام ، بقي في الظل و لم يستفد بالقدر الكافي من إمتيازات و ثمار الإستقلال ، وزهده في السلطة ظاهريا كان نابعا من إيمانه العميق أن التاريخ لا يرجع الى الوراء ، و أن ساعة الفرز قد ولت و فات ، و ما ضيعه سنـــوات

الإستقلال لا يمكن إسترجاعه بالمـرة ، كما أنه رجل مغامر و شجاع ، و يملك شرعية ثورية لاغبار عليها ، ونوعا من الكاريزما قد يتطور مع الأيام ، و تجربة سياسية طويلة و قدرات خطابية وإتصالية محترمة ، و قبل ذلك فهو وجه جديد بالنسبة للشارع الجزائري ، و رجل سياسي من الجيل القديم عاش خارج البلاد و لا يعرف ميكانيزمات النظام الجزائري و طبيعته عن قرب ، كما يجهل حقيقة الشعب الجزائري ، و حقيقة جيلي الستينيات و السبعينيات ، و هما يختلفان طبعا عن الأجيال السابقة بحكم عدة عوامل ، و هكذا قدم التيار العلماني بشقيه العسكري و السياسي محمد بوضياف كمنقذ للجمهورية الجزائرية من همجية و ظلامية الإسلاميين المتطرفين ، بعدما تحصل على كل الضمانات السياسية و القانونية من الجيش ، لإدارة البلاد بكل حرية و مسؤولية ،و بعيدا عن تدخل الجيش الذي يتفرغ لمعالجة أزمة أمنية محتملة بدأت ملامحها حتى قبل تنظيم تشريعيات ديسمبر ١٩٩١ ... لقد أصبح محمد بوضياف بصفة رسمية رئيسا لمجلس الأعلى للدولة ، بنفس صلاحيات رئيس الدولة ، و رابع (٤) رؤساء الجزائر ، فما هو برنامجه السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي ؟ و ما هي أولى الإجراءات التي أتخذها ؟ و كيف كانت علاقته مع الطبقة السياسية ؟ وما هي إنجازاته خلال المدة القصيرة جدا التي حكم فيها البلاد ؟ و ما مدى صحة المعلومات حول تدهور سريع لعلاقته بضباط المؤسسة العسكرية ؟ هذه التساؤلات يمكن الإجابة عنها في الفقرات التالية:

ـ التجمع الوطني

مباشرة بعد تعيينه من طرف قادة الجيش رئيسا للمجلس الأعلى للدولة ، بصلاحيات رئيس للجمهورية ، شرع محمد بوضياف في تنظيم زيارات ميدانية إشهارية ، لبعض ولايات الجمهورية ، دون أن يأخذ بعين الإعتبار تدهور الوضع الأمني ، و إستغل هذه الزيارات للإعلان عن مشروعه السياسي المتعلق ب (التجمع الوطني) ليكون من وجهة نظره بديلا عن جبهة التحرير الوطني ، التي فضلت في ذلك الوقت الخروج عن الصف و معارضة حركة ١١ جانفي وتدخل العسكر لتوقيف المسار الديمقراطي ، واستطاع في فترة وجيزة من خلال خطابه السياسي البسيط و المباشر أن يجذب اليه كل الإنتهازيين و المنافقين و قناصي الفرص ، و مناضلي المناسبات الذين يغيرون قناعاتهم السياسية كما يغيرون بدلاتهم ، فكان بوضياف يسابق الزمن من أجل تسويق فكرة و مشروع التجمع الوطني و الإسراع في حشد الإطارات و المناضلين من أجل عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في أقرب وقت ، ليخوض بواسطته إنتخابات رئاسية محتملة خلال سنة أوسنتين . و بالفعل و في تلك الفترة القصيرة التي عاشها محمد بوضياف كرئيس للدولة ، تمكن من إقناع جزءا كبير من الشعب بخطابه و بمشروعه السياسي وبرنامجه ، الذي تبنى فيه محاربة الفقر و دعم الفئات الهشة و سكان الريف .

ـ إشاعات أم حقائق ؟

شهدت مرحلة حكم المجلس الأعلى للدولة ، بقيادة الرئيس محمد بوضياف ، فراغا سياسيا رهيبا ، بعد تحول حزب جبهة التحرير الوطني لأول مرة في تاريخه من جهاز إداري اكثر منه تنظيم سياسي ، يقوم بدور رجل المطافي ، و يقدم تغطية سياسية لمختلف الأنظمة التي كانت تحكم بإسمه ، الى صف المعارضة و رفضها القاطع كل التغيرات الإجراءات التي تمت بما فيها الإستقالة المفروضة للرئيس الشاذلي بن جديد ، و لم يجد النظام الجديد سوى ما يسمى زورا ب التيار الديمقراطي و هو خليط من النخب السياسية الفرنكوفونية العلمانية اليسارية و الليبرالية الاتي ليس لها أي عمق أو إمتداد شعبي ، وكل ما يهمها هو إقتناص فرص التعيين الفوقي و الحصول على ما تدره بعض المسؤوليات و الوظائف من إمتيازات ، و أدت حالة الإختناق السياسي التي نتجت عن توقيف المسار الديمقراطي الى رواج العديد من الإشاعات التي رافقت مسيرة المجاهد محمد بوضياف خلال المدة القصيرة التي قضاها على رأس المجلس الأعلى للدولة ، و يمكن حصرها على وجه الترتيب كما يلي:

ـ سعيد سعدي رئيسا للحكومة

إنتشر خبر تعيين سعيد سعدي رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، و هو تنظيم سياسي بربري لائكي عنصري جهوي متطرف ، رئيسا للحكومة خلفا لسيد أحمد غزالي ، بتوصية من الجنرال القبائلي محمد تواتي الذي يعتبر العقل المدبر لكل المؤامرات و الأفكار الإنقلابية ، حيث ذكرت مصادر إعلامية أن سعيد سعدي التقى بالرئيس محمد بوضياف ، بمقر رئاسة الجمهورية ، و أعجب بأفكاره اللائكية و تحرره الزائد على اللزوم و توجهاته السياسية القريبة جدا من توجهات الرئيس بوضياف ، حيث وجد في تعيينه رئيسا للحكومة تعويضا للتيار البربري الذي لم يستفد في نظره كما ينبغي من ثمار الإستقلال ، و هو الذي شارك بكل قوة في النضال السياسي و الكفاح المسلح ، و هدية لروح رفيقه و صديق النضال كريم بلقاسم الذي وجد نفسه بعد الإستقلال خارج المجال السياسي نظرا لإختياره سياسة الكل أو لا شيء ، و أنا الثورة و من بعدي الطوفان ، غير أن فكرة بوضياف إصطدمت من دون شك برفض العسكر لهذا الإقتراح الذي سيؤجج مشاعر الشعب الجزائري المسلم الذي صوت بأغلبية كاسحة لصالح فصيل إسلامي ، تدخل الجيش لإقصائه من ممارسة حقه في الحكم ، ثم تسلم الحكومة الى شخصية سياسية لائكية ليس لها أي وزن سياسي حتى داخل الرقعة الجغرافية القبائلية ، في وقت راهن فيه العسكر على تعديل موازين القوى في الشارع لصالح التيار الوطني على الأقل ، من خلال إجـــراءات شعبوية إجتماعيــة و من خلال تسويق خطاب وطني جديد يعتمد على الصراحة و المصداقية و العفوية ، بإمكانه إستعادة القاعدة الإجتماعية للدولة أو إعادة بنائها من

جديد ، لضمان عدم تكرار تجربة حصول التيار الإسلامي مرة أخرى على تلك النتيجة الساحقة ، التي لم تتم نتيجة لقوة الخطاب السياسي الإسلامي و مصداقية قادته فحسب ، و لكن نظرا لضعف المنافس و وجود جهاز إداري قديم و مترهل لم يتمكن من تجديد دمائه و خطابه و أسلوب عمله ، حتى وقعت الفاجعة وهزمه فصيل إسلامي شعبوي متطرف نجح في تسويق مشروع وهمي ووعود كاذبة لن يتمكن من تحقيقها .

ـ إعفاء قائد الأركان من منصبه

في شهر مارس من نفس السنة ١٩٩٢ راجت بعض الأخبار في الأوساط السياسية و الإعلامية عن توقيع الرئيس محمد بوضياف قرار يعفي بموجبه الجنرال محمد العماري قائد أركان الجيش من منصبه ، بسبب خلافات بين الرجلين ، حيث أن الجنرال لم يوقع أية وثيقة رسمية من شهر مارس الى غاية إغتيال الرئيس بوضياف في ال ٢٩ جوان ١٩٩٢ بصفته قائدا لأركان الجيش ، ولاحظ الشعب الجزائري غياب صورة قائد الأركان في كل المناسبات الرسمية ، وتقول بعض الإخبار أن الرئيس بوضياف الذي عرف خلال الثورة و بعد الإستقلال بالتقشف و بساطة العيش ، والبعد عن زخارف الدنيا قد سأل عن قيمة أجور كبار ضباط الجيش فقيل له بأنها غير محدودة و بأيديهم مفاتيح الخزينة العمومية يأخذون منها ما يشاؤون من الأموال دون حسيب أو رقيب ، فذهل الرجل و قرر عقد إجتماع طارىء مصغر بين الحكومة وكبار قادة الجيش ، لمناقشة موضوع رواتب ضباط الجيش و تخفيضها الى الحد الأدنى ، و طبعا هذه الحكاية مجرد نكتة ـ لأن ضباط إطارات و عمال وزارة الدفاع الوطني يخضعون كغيرهم من العمال الجزائريين لنظام أجور مقنن .

ـ تصدع في جدار العلاقة بين بوضياف و الجنرالات

لعل أكثر الإشاعات التي تزامنت مع وجود محمد بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة ، هو هذه الإشاعة التي ملأت الشارع الجزائري ، و شغلت الناس ، و التي تتحدث عن نهاية شهر العسل بين الرئيس بوضياف و كبار ضباط الجيش الذين إستدعوه و إنتشلوه من عزلته ومنفاه الإختياري بالمملكة المغربية الشقيقة ، و قدموا له الحكم على طبق من ذهب ، بداية من شهر آفريل ١٩٩٢ لأسباب تصفه بعض المصادر بالشخصية و السياسية و الإستراتيجية ، فمن دون شك أن الرئيس بوضياف قد لاحظ مدى تدخل جهاز المخابرات في كل كبيرة و صغيرة في الشؤون المدنية ، و هو بطبيعته رجل سياسي مدني ، لديه حساسية مفرطة و فطرية من حكم العسكر و تدخلهم في الشؤون المدنية و السياسية ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كما تأكدت قيادة الجيش من أن مهمة تدجين الرجل أو إحتوائه و تحويله بسرعة الى مجرد آلة

يمكن تحريكها عن بعد ، و واجهة سياسية للعسكر ، فظهر بأنه شخصية عنيدة لا تنحني أمام الإغراءات المادية مهما كان نوعها ، و لا يستهويه كثيرا بريق السلطة ، بعدما ضيع الكثير من الفرص ، وبالتالي يمكنه الإستقالة و العودة الى ممارسة نشاطه التجاري بالمغرب في أي وقت ، وقد لمح الى هذه الفكرة عديد من المرات و في عدة مناسبات ، فقد سبق له على سبيل المثال و أن رفض عرضا سخيا قدمه له الجيش سنة ١٩٦٢ لمجرد إرتباطه بإتفاق شفوي و إلتزامات معنوية مع صديقه و رفيق الكفاح العقيد كريم بلقاسم ، في الوقت الذي كانت النخبة السياسية و العسكرية تتصارع و تتقاتل من أجل الظفر بمنصب رئيس للجمهورية لبلد خارج لتوه من إستعمار إستيطاني دام أكثر من قرن و ربع ، و حرب غير متكافئة بين الطرفين دامت سبع سنوات و نصف ، بلد يحتاج في ذلك الوقت الى ما يشبه المعجزة لإجتياز مخلفات الإستعمار و الحرب ، و هناك فارق كبير بطبيعة الحال بين جزائر ٦٢ وجزائر ٩٢ من جميع المستويات ، ولذلك شعر بوضياف الذي كان يكتفي بالحد الأدنى من ضروريات الحياة و يقتصد في الإنفاق على الكماليات و يتجنب التبذير و حالة البذخ التي يتمتع بها المسؤولين الكبار و الصغار ، و ربما كان يفكر في تقليص الرواتب والإمتيازات غير الضرورية التي تستنزف خزينة الدولة ، و ذكرت مصادر مطلعة أن الرئيس بوضياف قام بزيارات خفيفة الى المغرب ، منها واحدة عائلية لحضور حفل زفاف إبنه و الثانية قام خلالها بزيارة غير رسمية لملك المغرب الحسن الثاني ، و قد حصلت هذه الزيارات دون علم أو معرفة أجهزة الأمن بما في ذلك جهاز المخابرات ، الأمر الذي أعتبرته قيادة الجيش خرقا لقواعد البرطوكول الرئاسي و النظام الأمني ، كما ساهمت بعض مواقف الرئيس بوضياف سواء من الوضع الداخلي أو الخارجي في قطع الحرارة و تعكير الأجواء مع قيادة الجيش بإعتبارها النواة الصلبة للنظام في ذلك الوقت ، وكانت قضية الصحراء الغربية حاضرة ، بحيث راجت أخبار عن وعود قطعها بوضياف لملك المغرب بتصفية قضية الصحراء الغربية بصفة نهائية لصالح المغرب ، بمعنى التنازل عن القضية و بيع المقابلة ، في الوقت الذي تعتبر الجزائر قضية الصحراء الغربية قضية تصفية إستعمار ، و هي إحدى ثوابت الدبلوماسية الجزائرية ، بالإضافة الى البعد الحيوي و التجاري و الإقتصادي للصحراء الغربية ، و العمق الإستراتيجي كنفذ وحيد محتمل للجزائر عبر المحيط الهادي ، فزيادة على كونها منجما للذهب و الفوسفات فهي تملك مخزونا هائلا من أجود أنواع السمك ومختلف فواكه البحر ، و الزراعة الصحراوية .

ـ حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ

يعتقد كثير من المحللين أن حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، بعد فوزها في الدور الأول من الإنتخابات التشريعية (٢٧ ديسمبر ١٩٩١) يعتبر خطأ سياسيا و قانونيا و أخلاقيا قاتلا ، بالنظر الى التوقيت غير المناسب بالمرة ، وكان المفروض التعامل مع هذا التنظيم الإسلامي المتشدد بمرونة وحكمة تضع الوطن فوق كل إعتبار ، وكما ذكرنا في فقرات سابقة كنت كغيري من المتابعين في ذلك الوقت أنتظر من الحكومة تعليق أو تجميد نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لمدة ثلاثة (٣) أو أربعة (٤) أشهر قابلة للتجديد أو الإلغاء بعد سنة من حصولها على الإعتماد أو على أكثر تقدير ، بعد إعلان رئيسها الشيخ عباسي مدني دون موافقة أغلبية الأعضاء المؤسسين ، الإضراب السياسي للإحتجاج على قانون الإنتخابات و تقسيم الدوائر ، و تقديم الإنتخابات الرئاسية ، و هي قضايا بسيطة إستغلها لتجييش الشارع و القيام بثورة شعبية ، إقتداء بالثورة الإيرانية التي تختلف أسبابها و طبيعتها و ظروفها عن الوضع الجزائري ، الذي تميز بإنفتاح سياسي على جميع مكونات المشهد السياسي ، و معلوم أن كل دول العالم تضع العديد من الشروط و الضمانات للإحزاب السياسية و الجمعيات ، منها مثلا عدم القيام بنشاطات من شأنها تهديد الأمن العام و التأثير على إستقرار المجتمع ، و جدير بالتذكير أن تعليق أو تجميد نشاط أي تنظيم سياسي لفترة مؤقتة ، و تنبيهه على الأخطاء التي وقع فيها ، يعتبر إنذارا له بضرورة مراجعة خطابه و مواقفه و تصرفاته ، لكن الذي حدث أن النظام أو الحكومة وضعا في أذنيهما القطن و تجاهلا كل الخروقات القانونية وحتى الأخلاقية التي وقعت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و التي قامت بإحتلال الشارع منذ حصولها على الإعتماد الرسمي ، من خلال المسيرات الإحتجاجية و إستعراض العضلات ، و التصريحات النارية سواء من طرف رئيسها عباسي مدني أو نائبه على بلحاج ، وتهديداتهما للنظام و الحكومة و الأحزاب و الجمعيات ، و لقد سمعت بأذني الشيخ عباسي مدني و هو يهدد و ينذر في تجمع حاشد نظمته جبهة الإنقاذ في مدينة قسنطينة بملعب بن عبد المالك رمضان ، يهدد بإعلان الجهاد ،و يؤكد بأن لديه مناضلين يأكلون الدبابات ، كما ترى تحليلات أخرى أن قرار حل الجبهة الإسلامية للإتقاذ في ذلك الوقت المتأخر كان بمثابة وضع قنبلة موقوتة ، أو مسمار في نعش النظام الجديد برئاسة محمد بوضياف ، و أن التاريخ سيكتب بحروف من دم التدخل غير الموفق للجيش الجزائري ، لتوقيف أول تجربة ديمقراطية في العالم العربي الإسلامي ، في وقت كانت البدائل كثيرة و متوفرة لتجنب دخول البلاد في أزمة سياسية و أمنية معقدة ، كما أن التاريخ سيكتب بنفس الألوان خطأ حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ذلك الوقت ، و الزج بإطاراتها و مناضليها في معتقلات العار برقان و عين أمقل بأقصى الصحراء .

ـ محتشدات العار في 1992

تزامن قرار حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، الذي وقعه الرئيس محمد بوضياف ، مع إعلان حالة الطوارىء في البلاد ،حيث تم إعتقال الآلاف من المواطنين المحسوبين على الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، بداية من الإطارات المنتخبين في الدور الأول من الإنتخابات التشريعية الملغاة ، و رؤساء و أعضاء المجالس الشعبية الولائية و البلدية ، و رؤساء المكاتب المحلية للحزب ، و غيرهم من المناضلين البسطاء ، وتم فتح محتشدات و معتقلات العار في أقصى الصحراء ، حيث تم نقلهم عبر طائرات عسكرية مخصصة لشحن البضائع الى صحراء عين أمقل وتنزاوتين في الحدود الجنوبية مع النيجر ومالي ، وبإتخاذها لتلك الإجراءات القاسية و غير القانونية و غير الإنسانية ، التي تعتبر عارا في جبين السلطة الحاكمة في ذلك الوقت ، تكون قد هيأت المناخ المناسب لتفريخ و إنتاج كل مبررات و أسباب العنف ، كما دفعت تلك الإجراءات الطرف الآخر الذي يمكن أن يتقمص دور الضحية لأنه حسب الواقع و القانون و الظاهر ، لم يرتكب أي جريمة تستدعي القيام بحملة إعتقالات في صفوف إطاراته و مناضليه ، وكل ما في الأمر انه شارك في الإنتخابات بصفته حزبا سياسيا و قام بحملة إنتخابية باهتة وفاز بالدور الأول من تلك الإنتخابات بأغلبية المقاعد ، فإذا كانت المشاركة في الإنتخابات والفوز بها جريمة يعاقب عليها قانون الجنرالات ، قانون الغاب ، فلعنة الله على الديمقراطية وعلى الدنيا السلام ، و كما قال علماء الإجتماع الذين درسوا ظاهرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي إكتسحت الشارع الجزائري ، بعد فترة وجيزة من تأسيسها ، فإن جبهة الإنقاذ ليست مجرد تنظيم أو فصيل سياسي تقليدي يتبنى الإسلام كمرجعية فكرية و سياسية ، ولكنه شكل في ذلك الوقت وفي تلك الظروف ، ظاهرة سياسية و إجتماعية و إقتصادية ، قد لا تعبر بالضرورة عن أفكار قادتها و منظريها عباسي مدني وعلى بلحاج و غيرهما من الشيوخ ، بقدر ما كانت تعبر عن تيار شعبي عريض من مختلف الشرائح الإجتماعية ، صنعته على مر السنين ترهلات و إقصاءات ، و تناقضات و ديكتاتورية الحزب الواحد ، الذي تحول أواخر ثمانينيات القرن الماضي ، الى جهاز بيروقراطي ثقيل إستحوذت عليه بعض العائلات والزمر وحولته الى ملكية خاصة ، لذلك كانت حسابات الجنرالات و الطبقة العلمانية خاطئا ، لأنهم كانوا يعتقدون أنه بمجرد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الزج بإطاراتها و مناضليها في معتقلات العار بالصحراء ، ينتهي وجود هذا التيار في الواقع ، دون الأخذ بعين الإعتبار القاعدة الذهبية التي تقول (لكل فعل رد فعل مناسب)

ـ الجبهة الإسلامية : ما لها وما عليها

بكل موضوعية و حياد وللأمانة التاريخية يمكن القول أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقيادة عباسي مدني و علي بلحاج ، و خلال مدة سنتين (٢) من وجودها على أرض الواقع ، قد إرتكبت عدة خطاء سياسية و فكرية و قانونية و حتى أخلاقية يمكن حصرها في ما يلي:

ـ أن تأسيس هذا التنظيم السياسي الذي زعم أنه يتبنى مرجعية فكرية و سياسية إسلامية ، قد تم في ظروف أتسمت بالمراوغة و خيانة العديد من رموز العمل الإسلامي ، حي كان هناك إتفاق بتأسيس رابطة الدعوة الإسلامية و إسناد رئاستها للشيخ أحمد سحنون ، وكان أقصى طموح التيار الإسلامي في ذلك الوقت هو جمعية وطنية كبرى تخرج العمل الإسلامي الفكري و الدعوي و الخيري من طابعه السري الى العلن ، من أجل تهيئة الأرضية وجسن نبض الشارع و المحيط السياسي المحلي و الإقليمي و الدولي ، على أن ينبثق عن رابطة الدعوة الإسلامية في المستقبل تنظيما سياسيا يمثل كل أطياف و فصائل العمل الإسلامي ، لكن تفاجأ الوسط الإسلامي و الرأي العام بإعلان الشيخ عباسي مدني و رفيقه على بلحاج بمسجد السنة بالعاصمة عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، دون علم أو حضور رموز العمل الإسلامي ، أحمد سحنون ،محفوظ نحناح ، بوسليماني ، عبد الله جاب الله .

ـ أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ إعتمدت خطابا ناريا و تصريحات هجومية ومواقف متشددة وقامت بتحريك الشارع من خلال المسيرات و التجمعات ، وكأنها تقود ثورة شعبية ، لأسباب واهية ومنها مثلا قانون الإنتخابات و الدوائر الإنتخابية ، الذي كان عمليا في صالحها ، و رفع مطالب تعجيزية كتنظيم إنتخابات رئاسية مسبقة مع الإنتخابات التشريعية ، كما رفعت شعارات لا تليق بتنظيم سياسي له خلفية إسلامية ، ك شعار (مسمار جحا لازم يتنحى) ويقصد به الرئيس الشاذلي بن جديد أبو الديمقراطية الجزائرية و الإصلاحات السياسية و الإقتصادية الكبرى ، التي بفضلها أصبح لهذا الفصيل السياسي ، الحق في النشاط ، و التظاهر .

ـ أظهر قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتصريحاتهم النارية ، ومواقفهم المتشددة و الشاذة ، ميلا لإستعمال العنف اللفظي و الإستهزاء و إحتقار المنافسين حتى من نفس العائلة ، كما أن التسيير الإسلامي للشؤون المحلية كان كارثة بكل المقاييس ، و بعيدا عن ما كان ينتظره الشارع ، حيث تفشت نفس الظواهر السلبية التي كانت سائدة زمن الحزب الواحد ، كالمحسوبية و إستغلال المسؤوليات و الوظائف لتحسين الوضع الإجتماعي ، وحتى طريقة إستقبالهم للمواطنين تختلف حسب المظاهر من شخص ملتحي الى شخص آخـــر .

ـ المجلس الإستشاري الإنتقالي

جاء الإعلان عن تأسيس المجلس الإنتقالي الإستشاري ، و هو ثاني المؤسسات غير الشرعية للمرحلة الإنتقالية ، ليكون بديلا عن المجلس الشعبي الوطني المنتخب ، و أهم ما يمكن ملاحظته حول تركيبته البشرية ، أنه إلتقط كل الوجوه التي لفظتها صناديق الإقتراع ، من رموز ، و نخب ، و تجار سياسة ، تم إختيارهم بعناية من التيار العلماني الفرنكوقوني البربري ، و مع تأكيد سلطة الإنقلاب أن مهمة المجلس إستشارية محضة ، فكان أول قرار يصدره هو مع الأسف الشديد تجميد قانون تعميم إستعمال اللغة العربية ، و قد حصل ذلك عندما تولى المجاهد و العقيد علي كافي الأمين العام لمنظمة المجاهدين ، رئاسة المجلس الأعلى للدولة ، بعد إغتيال محمد بوضياف الذي قال أمام عدد من أعضاء المجلس الإنتقالي متسائلا من أين أتيتم ب ٦٠ بوندي ؟

ـ زيارات ميدانية و نهاية تراجيدية

حاول الرئيس محمد بوضياف إستغلال الستة (٦) أشهر الأولى لتعيينه رئيسا للمجلس الأعلى للدولة ، في تنشيط ما يشبه الحملة الإنتخابية غير المعلنة ، من خلال زيارات ميدانية للولايات ، بهدف التعريف بنفسه و التقرب من الشارع وجس نبضه ، و عرض مشروعه السياسي و برنامجه الإقتصادي ، ومواقفه من بعض القضايا و المواضيع المحلية خاصة والإقليمية ، و كان أول لقاء له بعد تنصيبه على رأس المجلس الأعلى للدولة مع كبار ضباط المؤسسة العسكرية الذين أدوا له التحية العسكرية إعترافا به و بمسؤوليته الجديدة ، ثم توالت لقاءاته مع مختلف الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و الشخصيات الوطنية و النخب السياسية و الفكرية ، و كان للتنظيمات السياسية العلمانية حصة الأسد بطبيعة الحال ، و ذكر مصدر مطلع أن الرئيس محمد بوضياف إلتقى في إطار لقاءاته بمختلف شرائح المجتمع ذات مرة بإطارات سلك التعليم العالي من مدراء و أساتذة و إداريين ، و تناول الحديث مواضيع الساعة وواقع و آفاق التعليم العالي بالجزائر ، وفي تلك الأثناء تقدم أستاذ و سأل الرئيس بوضياف عن موقفه من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، فرد عليه الرئيس بنبرة شديدة و قاسية (إن جمعية العلماء لم تشارك في الثورة) فإلتزم الإستاذ الصمت ... وقبل مغادرة الوفد الرئاسي قاعة الإستقبال صافح جميع الحاضرين وودعهم بإستناء ذلك الأستاذ الذي سأله عن موقفه من جمعية العلماء ؟؟؟ ومن الزيارات الميدانية التي قام بها الرئيس بوضياف ويمكنني إستعادة شريطها بالكامل في أي وقت ، هما زيارته لولاية عين تومشنت ثم ولاية عنابة ، و قد راجت مباشرة بعد زيارته لولاية عين تموشنت أخبار عن إفشال المدير الولائي للأمن مخططا لإغتيال الرئيس بوضياف و عدد من مرافقيه ، و إنتشرت إشاعة عن إكتشاف مصالح الأمن لوجود قنبلة تقليدية الصنع

بالمسجد الكبير بالعاصمة قرب المكان الذي سيجلس فيه الرئيس بوضياف أثناء صلاة و خطبتي العيد ، أما زيارته لعدد من ولايات الشمال الشرقي فقد توقفت بدار الثقافة لمدينة عنابة ، و في اليوم التاسع و العشرين من شهر جوان سنة ألف وتسعمائة و إثنان و تسعون ، و في تمام الساعة العاشرة و أربعون دقيقة تقريبا ، توقف مشوار الرئيس محمد بوضياف ، وإنتهت حياته بطريقة تراجيدية على المباشر ، و هو يلقي في خطاب رئاسي أمام إطارات ولاية عنابة و الولايات المجاورة و أعضاء المجالس المحلية ، حيث تعرض لعملية إغتيال بشعة على الطريقة الهوليودية الأمريكية ، كنت في ذلك اليوم الحار من أيام شهر جوان الطويلة ، بمدينة الخروب ولاية قسنطينة ، لقضاء بعض المصالح ، ثم تناولت الغداء في مطعم شعبي فأكلت طبقا من اللوبية الصغيرة الحجم ب(كوارع البقر) ثم تناولت فنجان قهوة بالحليب ، و إتجهت مباشرة الى محطة القطار لمدينة الخروب في إنتظار قطار الضواحي الرابط بين قسنطينة و عين مليلة ، وبينما أنا في قاعة الإنتظار أتصفح الجريدة اليومية ، تفاجأت بالعديد من الشباب و الرجال يخرجون من مساكنهم القريبة من محطة القطار ، و علامات الدهشة و الحيرة و الحزن بادية على ملامحهم ، لقد سمعوا وشاهدوا في نشرة الأخبار التي تبث في تمام الواحدة بعد الظهر عملية إغتيال الرئيس محمد بوضياف و تأكدوا من الخبر بعدما أذاعته القناة الأرضية الرسمية ، ثم بدأ الناس يتجمعون خارج المحطة مسافرين و مقيمين و كلهم يتحدث عن تفاصيل عملية الإغتيال بألم و حسرة ، على إزهاق روح ، و إغتيال شخصية تاريخية من الوزن الثقيل بتلك الطريقة البشعة و على الوطن الذي سيدخل في متاهة أخرى ، مهما كان موقفنا أو خلافنا مع الرجل ، بعدما كان الأمل معقودا لدى بعض الناس على الرئيس بوضياف ليعيد الأمور الى سكتها الطبيعية بعد أشهر قليلة ، و حسب ما شاهدته مرارا في شريط الفيديو الذي يصور بدقة عملية الإغتيال فإن الرئيس بوضياف كان جالسا في المنصة وحده ، يلقي خطابا أما الإطارات المحلية ، و هو يتحدث عن الإسلام رافعا يده اليمنى ضاما أصابعه ، فجأة سمعنا حركة خلف الستار كأن شخصا ما يقفز من طاولة الى أخرى ، ثم دخل شاب بلباس عسكري يحمل سلاحا كلاشنيكوف و بدأ في رش رأس الرئيس بالرصاص ، ثم رمى عدة رصاصات في القاعة ، فرأينا أغلب الحاضرين ينبطحون أرضا ، ثم لاذ الجاني بالفرار ، و قد إنتشر خبر إغتيال الرئيس محمد بوضياف بسرعة البرق في الجزائر و العالم ، فكانت نهاية تراجيدية لرجل وطني غامر بحياته و خرج من عزلته من أجل إنقاذ وطن جريح ، بدعوة و ضمانات وقناعات من العسكر ، فلم يتمكن العسكر من حمايته و ضمان أمنه ... إغتيال بوضياف ليس جريمة نكراء في حق التاريخ و الإنسانية فحسب ، و لكنه إغتيال للوطن ... إغتيال الرئيس بوضياف بتلك الطريقة البشعة و أمام كاميرات التلفزيون الجزائري و قبالة إطارات الجماعات المحلية بولايات

و قبالة إطارات الجماعات المحلية بولايات الشمال القسنطيني ، هو مأساة وطنية كاملة وبأتم المعنى ، لم يكن أكثر الناس تشاؤما أو خصومة للرئيس بوضياف يتمناها له ، و بذلك يكون الرئيس محمد بوضياف قد حكم الجزائر لمدة أقل من ستة (٦) اشهر ، و بعد وفاته راجت شائعات كثيرة تذهب في كل إتجاه ، و قد شككت العديد من الأصوات في الترتيبات الأمنية التي رافقت زيارته لولاية عنابة ، و تحدثت مصادر عديدة عن مخطط متفق عليه لتصفية الرئيس بأي شكل و مهما كان الثمن ، و أن هناك جهات ما كانت تصر على عدم عودة بوضياف حيا يرزق بعد هذه الزيارة مهما كانت الظروف ، و ربما كان المخطط الإجرامي الذي نفذ بدار الثقافة لمدينة عنابة ، نموذج من العمليات المبرمجة التي كانت تنتظره في كل مكان سيزوره ، بمعنى أن الذين برمجوا إغتياله وضعوا عدة خطط فإذا فشلت الخطة (أ) إنتقلوا الى الخطة (ب) و هكذا ، حيث ذكرت بعض الأخبار أن عدة كمائن و مخططات كانت تنتظره بولاية سكيكدة منها مثلا الإغتيال عن طريق السم ، و حسب العديد من الخبراء فقد لوحظ نوعا من التهاون و التسيب في أعداد الزيارة الرئاسية لولايتي عنابة و سكيكدة ، وعدم التنسيق بين الحرس الرئاسي و الأجهزة الأمنية الأخرى ، كما لوحظ تأخير وصول سيارة الإسعاف لنقل الرئيس الى المستشفى و محاولة إنقاذ حياته ، و قد تمكنت أجهزة الأمن من إلقاء القبض على الجاني المفترض و هو المدعو (لمبارك بومعرافي) ينحدر من مدينة عين البيضاء ولاية أم البواقي ، الذي صرح للمحققين أنه اغتال الرئيس بوضياف لأسباب فكرية عقائدية ، و أكدت التحريات و التحقيقات أن الجاني متعاطف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، قد حكم على الجاني بالسجن المؤبد ، و طوي ملف إغتيال الرئيس محمد بوضياف الذي قضى ما يقارب ١٦٥ يوما تقريبا كرئيس للمجلس الأعلى للدولة ، بصلاحيات رئيس جمهورية ، و منذ تاريخ إغتياله تروج شائعات في الشارع الجزائري حول تهاون أو توطأ في جهة ما سهلت للجاني تنفيذ جريمته بسهولة ، و ربما كان بوضياف مستاء جدا من حالة البذخ التي يعيش فيها كبار الضباط و قرر التقليص من تلك المصاريف ، خاصة بعدما إكتشف أنهم مجموعة صغيرة من الجنرلات تسيطر على قطاع التجارة الخارجية (إستيراد / إستيراد) حيث وجد جنرالا مسيطرا و محتكرا لإستيراد مادة السكر ، و آخر لمادة القهوة ، وثالث للبقوليات ، أما عائلة الرئيس المغتال فتتهم صراحة وزير الدفاع خالد نزار ، ومدير المخابرات الجنرال محمد مدين ، و قد صرح الجنرال خالد نزار لقناة الشروق ، في حوار متسلسل ، أن أرملة بوضياف قالت له لو كانت الدنيا دنيا فإن الجنرال توفيق قائد لن يبقى حرا طليقا ، بمعنى أنها كانت تعتبره مسؤولا عن حياة الرئيس بوضياف و عن مقتله .

ـ علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة

مباشرة بعد إغتيال الرئيس محمد بوضياف بطريقة دراماتيكية ، أصبح علي كافي و هو عقيد سابق في جيش التحرير ، عن الولاية الثانية (الشمال القسنطينيى) و سفير ، ثم أمين عام المنظمة الوطنية للمجاهدين ، يصنف ضمن التيار الوطني المحافظ ، يعتبر الرئيس الخامس (٥) للجزائر ، علي كافي من مواليد ٠٧ ـ أكتوبر ـ ١٩٢٨ بالحروش ولاية سكيكدة ، من عائلة ريفية تنتمي الى الزاوية الرحمانية ، حفظ القرآن الكريم على يد والده ثم إنتقل الى المدرسة الكتانية بمدينة قسنطينة ، و منها الى جامع الزيتونة بتونس سنة ١٩٥٠، حيث لم يتمكن من إتمام دراسته ، نتيجة لطرده من طرف الإدارة الفرنسية بعدما لاحظت نشاطه السياسي المكثف داخل الوسط الطلابي بتونس ، إنخرط في صفوف حزب الشعب ، و تدرج في المسؤوليات المحلية ثم عين من طرف الحزب كمدرس بمدرسة حرة ، بعد إندلاع الثورة إتصل بالمجاهد مراد ديدوش و إلتحق بجبال الشمال القسنطيني و شارك في هجومات أوت ٥٥ ، كما حضر مؤتمر الصومام ، بعد إسترجاع السيادة الوطنية أصبح عقيدا في الجيش ثم عين سفيرا بتونس ثم سوريا و لبنان والعراق و إيطاليا ، و أنهيت مهامه بعد وصول الرئيس الشاذلي الى الحكم ، في سنة ١٩٩٠ أنتخب أمينا عاما للمنظمة الوطنية للمجاهدين ، و في ١٤ جانفي ١٩٩٢ عين عضوا في المجلس الأعلى للدولة ، ثم أصبح رئيسا لنفس المجلس في ٢ جويلية ١٩٩٢ بعد إغتيال الرئيس محمد بوضياف الى غاية ٣٠ جانفي ١٩٩٤ تاريخ نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة ، دخل في سجال و تلاسنات مع الجنرالات و كان يطمح للترشح لرئاسة الجمهورية ، و هو الذي رفع الورقة الحمراء في وجه مرشح الجيش عبد العزيز بوتفليقة في جانفي ١٩٩٤ ، و تزامن نشر مذكراته مع إنتخاب بوتفليقة رئيسا للجمهورية في ظروف غير طبيعية ، و كان علي كافي من المعارضين بشدة لوجود بوتفليقة على رأس الجمهورية و إتهمه في شريط فيديو منشور على الأنترنت بأنه لص.

ـ عبد السلام بلعيد و حكومة الجيش

مع تسلم علي كافي مهامه كرئيس للمجلس الأعلى للدولة ، قدمت حكومة سيد أحمد غزالي إستقالتها بسرعة لافتة للإنتباه ، و تم تعيين عبد السلام بلعيد و هو من الطلبة المجاهدين الذين تركوا مقاعد الدراسة و إلتحقوا بصفوف الثورة رافعين شعار (إن شهاداتنا لن تجعل منا شهداء أفضل من الآخرين) و هو أيضا أحد المقربين من الرئيس الراحل هواري بومدين و يعتبر أبو الصناعة الوطنية في عهده ، جاء بلعيد و هو من مواليد 20ـ جوان ـ ١٩٢٨ في ظرف سياسي و إقتصادي مقلق للغاية ، و إن كان الملـــف السياسي و الأمني قد تكفل بإدارته

الجيش وفق مقاربة الإستئصال أو لا شيء ، فقد أوكلت مهمة إنعاش الإقتصاد الجزائري الذي كان في غيبوبة الى السيد عبد السلام بلعيد بالنظر الى تجربته الطويلة على رأس شركة سوناطراك ووزارة الصناعة في عهد الرئيس بومدين ، وهكذا جاءت حكومته التي تم تعيينها في ٨ جويلية ـ ١٩٩٢ بفكرة إقتصاد الحرب بعد تولي رئيس الحكومة بالإضافة الى مهمته الرئيسية وزارة الإقتصاد ، و إقتصاد الحرب في مفهوم عبد السلام بلعيد الرجل المتشبع بالقيم الإشتراكية و سلطة الدولة الأم الحنون ، يقتضي تقليص الواردات بشكل رهيب و الإعتماد على النفس و المحافظة على العملة الصعبة ، و تشجيع المبادرة المحلية و دفع المستثمر المحلي أو المواطن الى إبتكار حلول تقليدية لتجاوز كل المشاكل المحتملة لمدة ثلاث (٣) سنوات تمكن فيها البلاد من تقليص ديونها الخارجية و العودة التدريجية الى الأوضاع الطبيعية ، في تلك الإثناء يكون الإقتصاد الوطني قد تعافى نوعا ما بالإعتماد على الموارد المحلية و المبادرات الداخلية ، وقد تحدث عبد السلام بلعيد في كثير من خطاباته و تصريحاته عن موضوع التبذير الذي يمارس على مستويات عليا و يتسبب في تآكل المخزون الوطني الضئيل من العملة الصعبة ، من خلال إستيراد بعض المواد التي يمكن إنتاجها داخل الوطن بتكلفة قليلة و توفير آلاف مناصب الشغل الدائمة و المؤقتة ، لكن مقاربة رئيس الحكومة عبد السلام بلعيد لإنعاش الإقتصاد الوطني من خلال سياسة التقشف العام طويلة الأمد ، إصطدمت مع جشع و أطماع أباطرة السكر و القهوة و الزيت و البقول الجافة ، حيث تم إستغلال بعض زلات لسانه عندما كان يقدم ما يشبه خطاب الوداع للرد على خصومه المنافسين من محيط السلطة ، حيث قال بلهجة دارجة و كررها عدة مرات نكاية في خصومه و إفتخارا عليهم (أنا جابني الجيش) أي أن الجنرالات هم الذين عينوه رئيسا للحكومة ، و تم إقالته بعد خطاب مطول دام ثلا (٣) ساعات تقريبا طاف به حول كل المواضيع ، ورد على خصومه بطرق مباشرة و غير مباشرة ، و خرج عبد السلام بلعيد من الواجهة في ٢١ ـ أوت ـ ١٩٩٣ أي بعد سنة تقريبا قضاها على رأس ثاني حكومة جزائرية في عهدة المجلس الأعلى للدولة ، دون أن يحرك عجلة الإقتصاد الوطني قيد أنملة ، حيث كادت البلاد أن تصل الى حافة الإفلاس ، و لم يبق من موارد العملة الصعبة ما يكفي سوى عدة شهور من إستيراد المواد الأساسية و الضرورية.

ـ حكومة رضا مالك

تم تعيين رضا مالك بصفته رئيس المجلس الإستشاري الإنتقالي كعضو بالمجلس الأعلى للدولة ، و تم تكليف شخصية شيوعية يسارية معروفة بخصومتها و معاداتها للتوجهات العربية الإسلامية ، و احد الرموز المنظرين لحزب فرنسا بالجزائر ، رضا مالك و الذي أقترح مشروعا

إستئصاليا يرى أن حل المشكلة الأمنية يمكن فقط في إستئصال جذور الفصيل الإسلامي ، و رفض أي حوار محتمل مع المعارضين من التيار الوطني الإسلامي المعتدل . و رضا مالك المولود في ٢١ ديسمبر ١٩٣١ بمدينة باتنة ، هو أيضا اليساري المتطرف صاحب مقولة (يجب على الخوف أن يغير مكانه) التي قالها مباشرة بعد سماعه خبر إغتيال صديقه المسرحي عبد القادر علولة بمدينة وهران ، و قد إستمرت حكومة الفرنكوفوني الإستئصالي اليساري المتطرف رضا مالك الى غاية ٢١ ـ آفريل ـ ١٩٩٤ ، دون أن تحقق أية نتيجة تذكر في الميدان و على جميع الأصعدة السياسية و الأمنية و الإقتصادية ، اللهم إلا توزيع ما تبقى من الريع على بعض النخب والتنظيمات اللائكية .

ـ تقييم نشاط المجلس الأعلى للدولة

كان محمد بوضياف بالرغم من نوجهاته اليسارية المتطرفة ، وموقفه السلبي من الظاهرة الإسلامية التي أصبحت واقعا في العالم الإسلامي بصفة عامة ، و فرضت وجدودها في كل القضاءات السياسية و الفكرية العالمية ، بإعتبارها نموذجا سياسيا ثالثا ، يجمع بين الدنيا و الآخرة ، هو المحرك للحياة السياسية بعد تغير النظام في شهر جانفي ، و كان من الممكن أن يفتح بعض الآفاق السياسية من خلال العودة السريعة للمسار الإنتخابي ، لكن عملية إغتياله البشعة أوقفت أي تقدم للحياة السياسية أو الوضع الإقتصادي الذي أثر بدوره على الحياة الإجتماعية ، و لما جاء خليفته علي كافي و هو رجل بيروقراطي أثقلته سنوات الدبلوماسية ، و أفقدته الحركة و حرية المبادرة ، وقد قيدته ظروف لم يكن أبدا ينتظرها ، ولم يكن له حتى الإستعداد النفسي لممارستها ، لذلك لم يستطع أن يترك و لو بصمات خفيفة للتاريخ و حتى لما قرر المجلس الإنتقالي تجميد العمل بقانون تعميم إستعمال اللغة العربية لم يحرك ساكنا ، كما لم يتمكن من إنتاج أية مبادرة سياسية لحلحلة الوضع الأمني وطمأنة الشركاء السياسيين بما فيهم الطرف المتضرر كثيرا من توقيف المسار الإنتخابي ، و كل ما تم تسجيله خلال مدة ترؤسه للمجلس الأعلى للدولة هو زيارته لمصر الشقيقة و أحاديثه التقليدية حول تسجيل شهادات و تصريحات المجاهدين ، و عدم التوازن بين سقف مطالب المتضررين و أقصى ما يمكن أن يقدمه النظام لهم من وعود ، و يمكن القول أن مهمة المجلس الأعلى للدولة ، كانت فاشلة على جميع المستويات ، كما كانت تضييعا للوقت .

الفصل الثاني (2)

الإرهـــــاب

بين الحقيقة و الخيال

من الناحية التاريخية تعتبر ما سمي ب (عملية قمار) التي إستهدفت الهجوم على ثكنة عسكرية بمدينة قمار ، ولاية وادي سوف ، في خريف سنة ١٩٩١ أول عملية إرهابية تقع في الجزائر ، بعد الإنفتاح السياسي و تغيير طبيعة النظام من الحزب الواحد الى التعددية و الديمقراطية ، وقعت تلك العملية قبيل إجراء أول إنتخابات تشريعية تعددية بعدة أشهر ، وفي عز حملة إنتخابية غير رسمية ، وفي ظل صراع سياسي شرس بين فصيل إسلامي يمثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، بقيادة عبد القادر حشاني ، يمارس سياسة مغالبة و تحد للنظام و الخصوم و الأصدقاء ، و التيار العلماني الرسمي ممثلا في النظام الجديد و صقور المؤسسة العسكرية و تنظيمات سياسية و حزيبات علمانية فرنكوفونية بربرية ، لا تملك من مواصفات التنظيم السياسي شيئا ، اللهم إلا ورقة الإعتماد و مكتب و مجموعة من المناضلين يعدون على أصابع اليدين ، الهجوم على ثكنة قمار حسب المصادر الرسمية تم بهدف الإستيلاء على الأسلحة لإستعمالها في عمليات مقبلة ، لكن الأمور بعد ذلك هدأت و دخلت البلاد في التحضير لإجراء الإنتخابات التشريعية ، سارت الأمور بشكل طبيعي و جرت الإنتخابات في أجواء لا مثيل لها من الحرية و الديمقراطية ، وفازت كما كان متوقعا الجبهة الإسلامية لإنقاذ ، بأغلبية المقاعد في الدور الأول ، و لم يهضم النظام بشقه السياسي المدني (الرئيس بن جديد ومحيطه) و جنرالات المؤسسة العسكرية هذه النتيجة ، فوقع الإنقلاب الأبيض و إستقال الرئيس بن جديد بعدما سلم الحكم الى العسكر ، و جيىء بالقبر المنسي آخر جثة كانت على الهامش ، و أسس المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف ، و تم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و إعتقال الآلاف من إطاراتها و مناضليها و الزج بهم في محتشدات العار بعين أمقل و تنزاوتين بأقصى الصحراء في الحدود مع مالي و النيجر ، و بهذا المخطط الجهنمي فتح جنرالات المؤسسة العسكرية العلمانيين و أغلبهم من ضباط فرنسا و دفعة لاكوست ، أبواب الوطن على المجهول ، و أعطوا المبرر الكافي لكل المتطرفين و المتشددين و ذوي السوابق العدلية ، و كل من لدية ثأر قديم أو جديد مع النظام أو السلطة ، للصعود الى الجبل و إعلان الحرب المقدسة و الجهاد المزعوم ضد الدولة و الوطن و الشعب ، و دخلت البلاد أزمة سياسية أنية خانقة ، عنوانها الإرهاب .

ـ الجماعة الإسلامية المسلحة

مباشرة بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ظهرت عدة جماعات مسلحة تبنت عدة عمليات إرهابية ، و بدأ النشاط الإرهابي بقيام مجموعات مسلحة بالإستيلاء على أسلحة المواطنين بمداشر بلديات الأربعطاش ، و خميس الخشنة ، و خروبة و قدارة بولاية بومرداس ، و مداشر أخرى من عدة ولايات من أجل إستعمالها في (الجهاد المزعوم) ضد الدولة و كانت أول عملية إستهدفت عناصر الأمن الوطني ببلدية بودواو ولاية بومرداس ، في الثلاثي الأول من سنة ١٩٩٢ ، وكانت ولايات بومرداس ، البليدة و جيجل هم معاقل الجماعات المسلحة في بداية

الجماعات المسلحة في بداية العمليات الإرهابية ، ثم توسعت الأعمال الإجرامية و الإختطاف و تخريب الممتلكات العامة و الخاصة الى مختلف أرجاء الوطن ، و كانت ما يسمى بالجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) من بين المجموعات الإرهابية التي أعلنت عن نفسها مطلع سنة ١٩٩٣ ، و قامت بعدة عمليات إرهابية بشعة في حق المواطنين و الوطن ، و من أبرز أمرائها نذكر (عبد القادر شبوطي ، شريف قواسمي ، جمال زيتوني) و من أبشع العمليات التي نفذتها الهجوم بسيارة مفخخة على محافظة الشرطة بشارع عميروش بالجزائر العاصمة ، و إخطاف طائرة فرنسية بمطار الجزائر ، والكثير من العمليات الإرهابية التي إستهدفت رجال الأمن و الصحفيين في القطاعين العام و الخاص و المثقفين ، و بالتدريج و مع مرور الأيام ، تحولت طبيعة الإرهاب الى حرب مفتوحة على كافة شرائح المجتمع ، و طالت بعض الفئات الشعبية التي ليس لها لا ناقة و لا جمل في الصراع المسلح بين مجموعات تنسب نفسها الى الإسلام و تزعم أنها تحارب الطاغوت ممثلا في الحكومة و العسكر العلمانيين ، حيث راح ضحية الآلة الإرهابية العمياء ، مواطنون بسطاء كالأئمة و حراس المدارس و الرعاة ، المعلمات ، و بعض العمليات الإرهابية إستهدفت إبادة عائلات بأكملها ، و حافلات النقل العمومي و الأسواق لإبادة أكبر عدد من المواطنين ، وقد حاولت الجماعة الإسلامية للإنقاذ جر الشعب الجزائري كله الى مستنقع الإرهاب من خلال فتاوى مأجورة تعتبر العمل في القطاع العام خيانة و دعما لنظام الطواغيت . و قد تمركزت هذه الجماعة في وسط البلاد .

ـ عمليات قذرة

يمتلىء السجل الإجرامي الأحمر للجماعة الإسلامية المسلحة بقائمة لعمليات قذرة و شرسة ، أبرزها ، عملية إغتيال العقيد قاصدي مرباح رئيس جهاز الأمن العسكري منذ الإستقلال الى غاية ١٩٨٩ ، و أول رئيس حكومة بعد الإنفتاح السياسي ، و هو الذي أشرف على دراسة إعتماد ملف الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و من غرائب الإرهاب الجزائري أنه قام بتصفية كل عناصر و أعضاء ما سمي ب غداة فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية مقاعد الدور الأول من تشريعيات ديسمبر ١٩٩١ الملغاة (لجنة إنقاذ الجمهورية) واحدا واحدا و منهم على سبيل المثال ، عبد الحق بن حمودة الأمين العام للإتحاد العام لعمال الجزائريين ، أبوبكر بلقايد وزير الإعلام في حكومة سيد أحمد غزالي ، و العديد من النخب العلمانية القريبة من النظام ك جيلالي اليابس و هو أستاذ جامعي و أكاديمي و مفكر ، إشتغل لفترة وجيزة مديرا للمركز الوطني للدراسات الإستراتيجية ،

، كما طالت عمليات الإرهاب النخبـــة الإسلامية التي تختلف في الرؤية و الموقف من الواقع و الأحداث ، و المنهج مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و لا توافق على فكرة الجهاد المزعوم أورفع السلاح في وجه الدولة أو النظام أو الحكومة ، وتنبذ العنف وسياسة المغالبة ، و تعتبر العمل السياسي هو فن الممكن ، و إذا كان جنرالات المؤسسة العسكرية قد تدخلوا لوقف المسار الإنتخابي ، و هو خطأ إستراتيجي بكل المقاييس ، مدان و غير مقبول ، بالنظر الى وجود بدائل أخرى سلمية ذكية و غير مكلفة ، فإن رفع السلاح و إعلان حرب غير متكافئة ضد الدولة أو النظام أو الجيش ، فهو أيضا خطأ إستراتيجي بكل المقاييس ، مدان و غير مقبول هما كانت المبررات ، حيث تم إختطاف الأستاذ محمد بوسليماني و هو أحد رموز العمل الدعوي و الفكري و الخيري الإسلامي ، و أحد مؤسسي جمعية الإرشاد و الإصلاح الخيرية و حركة مجتمع السلم رفقة صديقه محفوظ نحناح ، يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣ من طرف مجموعة إرهابية من منزله بمدينة البليدة ، وطلبوا منه إصدار فتوى تبرر العمليات الإرهابية و إعلان الجهاد ضد نظام الطاغوت ، لكن الشيخ بوسليماني رحمه الله رفض تزكية العمل الإرهابي أو إصدار فتوى تبيحه أو إعلان الجهاد ، فتم إغتياله ذبحا و بطريقة بشعة ، و في تبريرها لإغتيال رجال الصحافة و الفكر و النخب المثقفة قالت الجماعة الإسلامية المسلحة أنها ستحارب بالرصاص من يحاربها بالقلم ، لكن ما هو مبرر إغتيال صحفي بالقسم الرياضي للتلفزيون الجزائري ، و يشتغل بالمحطة الجهوية بقسنطينة ، المرحوم مخلوف بوخزر ، هو ليست له أية علاقة بعالم السياسة ، ولم يصدر عنه أي موقف من الأزمة السياسية الأمنية ؟

ـ الجيش الإسلامي للإنقاذ

أعلن عن تأسيس ما سمي ب (الجيش الإسلامي للإنقاذ) في منتصف سنة ١٩٩٤ ، وواضح من التسمية أن يقدم نفسه كذراع عسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة ، و من أبرز قادته مدني مزراق ، ورابح كبير ، الذي فر في إتجاه المانيا ، و قد جاء تأسيسه كرد فعل على توقيف المسار الإنتخابي ، و منع الجبهة الإسلامية من ممارسة حقها الشرعي و تحكم البلاد ، و كدفع للظلم وممارسات النظام ضد إطارات و مناضلي التنظيم المحل وحاول تنظيم الأياس (AIS) تجنب الأعمال الإرهابية ذات الصدى الإعلامي الواسع ، و كان يعارض ورافضا لبعض العمليات الإرهابية المجـــانية ، التي تستهدف المواطنين الأبرياء ، و التي تنفذها الجماعة الإسلامية المسلحة ، وقد إتخذ هذا التنظيم الإرهابي من جبال تاكسنة بولاية جيجل معقلا له ، و لكن معظم قادة و أمراء الجماعة الإسلامية للإنقاذ قد تمت تصفيتهم من طرف الأمن (الجيش أو الشرطة) أو قتلوا خلال إشتباكات و صراعات داخلية، فإن القائد و الأمير الوحيد لما سمي ب (الجيش الإسلامي للإنقاذ) مدني مـــــزراق قد يقي هو و رفاقه المقربين على قيد الحياة

حتى أدركهم قانون الرحمة الذي أقره الرئيس ليامين زروال ، يقول الإرهابي التائب مدني مزراق في حديث لجريدة الخبر الأسبوعي ١ / ٧ آفريل ٢٠٠٩ ، في محاولة لتبرير صعوده و جماعته الى جبال جيجل و تأسيس الجيش الإسلامي للإنقاذ و إعلان الجهاد ضد النظام (لما أصروا على مطارتنا و قتلنا ، وجدنا أنفسنا مجبرين على القيام بالحد الأدنى من الدفاع عن أنفسنا ، و لكننا لم نسمح بقتل إمرأة أو شيخ أو طفل ، وأنا مستعد للقيام بمناظرة مع أي كان ، فبالرغم مع أننا كنا في حالة حرب ، والدولة كانت في حالة ضعف ، إلا أننا لم نتوقف عن توجيه الرسائل الداعية الى الحوار ، فقد راسلنا الجيش ، و السياسيين ، و العلماء ، عدة جهات أخرى ، وذلك في وقت كنا نوصف بالمرتزقة ، وكانت السلطة تهدد بالقضاء علينا) أما عن ظروف تأسيس ماسمي ب ـ الجيش الإسلامي للإنقاذ ـ فيتحدث الإرهابي التائب أحمد بن عيشة و هو إستاذ التعليم الثانوي من منطقة الزاب الجزائري ، في شهادته لجريدة الشروق ، ٢٤ ـ آفريل ـ ٢٠١٣ قائلا: (قبل تأسيس الجيش الإسلامي للإنقاذ ، عاش أبناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أياما عصيبة قائمة على المطاردة و الإعتقال والقتل ، و بعدها تسارعت الأحداث ، حيث دعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم ٥ جانفي ١٩٩٢ الى مسيرة إحتجاجية على توقيف المسار الإنتخابي ، و بعد هذه المسيرة مباشرة بدأت حملة الإعتقالات ، وعندما ذهبت الى المستشفى للعلاج ، تم إعتقالي ثم أفرج عني مؤقتا لأسباب صحية ، فدخلت في السرية ، و مع إشتداد المطاردة و حملة الإعتقالات ، شكلنا مجموعات و خلايا للمراقبة و التبليغ حتى يتمكن الإخوة من الإفلات بجلدهم ، و النجاة من القتل ، الذي كانت تقوم به أنذاك عناصر غريبة بالزي المدني و مسلحة تأتي الى البيوت و تعتقل الإخوة ، لكن نحن في تلك الفترة لم يكن في نيتنا لا العمل المسلح ولا إنشاء جيش و لا الصعود الى الجبل ، كنا نعتقد أنها فترة عصيبة نمر بها و ستزول بعد مدة ، لكن و بعد محاولة القتل التي تعرضت لها في المسجد ، قمنا بشراء ـ مسدسات و بنادق صيد ، و تشكيل مجموعات هنا في ولاية الشلف ، وفي هذه الفترة كنا ننشط تخت تسمية ـ الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) و يعترف في نفس الشهادة بأن (الجماعة الإسلامية المسلحة ، جذبت إليها عددا كبيرا من إطارات و مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، في وسط البلاد على وجه الخصوص) أوت ١٩٩٢ ، أدركت أننا في خطر و أننا مهددون بالقتل ، فالتقينا كمجموعة من مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و قررنا أن ندافع عن أنفسنا ، كما يقول مبررا سبب تأخر تأسيس الجيش الإسلامي للإنقاذ الى غاية منتصف سنة ١٩٩٤ (في الوقت الذي كنا نحضر للإعلان عن تعيين محمد السعيد أو السعيد مخلوفي رئيسا للتنظيم العسكري ، تفاجأنا بإنضمامهما الى الجماعة الإسلامية المسلحة ، فتم تعيين مدني مزراق أميرا وطنيا للجيش الإسلامي للإنقاذ بإقتراح أخ مفقـــود يدعى أسامة ، قدم الينا رفقة

الأخ مصطفى كبير أمير منطقة سكيكدة و أعطانا معلومات عنه و عن الإخوة في الشرق ، وكل أعضاء التنظيم ، ثم أصدرنا بيانا أعلنا فيه عن تأسيس الجيش الإسلامي للإنقاذ ، وبينا فيه أنه تنظيم مسلح يؤمن بأهداف الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ويدافع عن مكاسبها و حقوقها المسلوبة ، ويتصدى للإنقلابيين ويقف مع الشعب و إختياراته ، و بينا أن الأولوية للعمل السياسي عن طريق الإنتخابات ، حتى نتميز عن الجماعة الإسلامية المسلحة ، إذ الفرق واضح ... الجيش الإسلامي للإنقاذ يؤمن بالعمل السياسي ، عنده قضية واضحة هي قضية الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، بينما الجماعة الإسلامية المسلحة لا تؤمن بالعمل السياسي و لا تعترف به ، بل تكفره ، يضاف الى ذلك نشأة الجماعة ، فكل قياداتها غريبة و غير معروفة في الساحة الإسلامية ، من عبد القادر لعيادة الى آخر أمير وليس لهم أية شعبية أو مصداقية ... قبل تأسيس جماعتهم قاتلونا لأننا رفضنا التخلي عن العمل السياسي و الإنضمام اليهم ، و حكموا علينا بالكفر بعد إصرارنا على قناعاتنا بمشروعية العمل السياسي و إنشاء الأحزاب و التعامل مع الديمقراطية و ممارستها ، قاتلونا و قتلوا منا الكثير) و في سنة ١٩٩٧ أعلن هذا التنظيم هدنة من جانب واحد ، بعد إتصالات سرية قام بها الجنرال إسماعيل العماري بتكليف من جهاز المخابرات ، لكن هذه الإتفاقية بين ما سمي بالجيش الإسلامي للإنقاذ و الجيش الوطني الشعبي و التي نشرت بنودها في عدة منابر أجنبية و منها مجلة المجتمع الأسبوعية الكويتية ، ظلت طي الكتمان و لم يعترف بها النظام ، و قد إستفاد بعد ذلك جميع عناصر التنظيم من قانون الرحمة الذي أقره الرئيس زروال ، و في سنة ٢٠٠٠ إختفت هذه الجماعة من الوجود ، بعدما كانت رأس أميره مدني مزراق سنة ١٩٩٥ قيمتها ٥٠٠ مليون سنتيم لمن يدل على وجودها أو يلقى القبض عليه حيا أو ميتا ، هذا و قد ظهرت العديد من الجماعات الإرهابية المسلحة التي إغتنمت فرصة الأزمة السياسية و الأمنية ، لتقوم بأعمال نهب و سرقة و إبتزاز المواطنين و الإعتداء على أعراض النساء و الفتيات بإسم الإسلام و الجهاد .

ـ حقيقة الإرهاب

الشيء المؤكد أن ما وقع في الجزائر و أصبح يعرف في الأدبيات السياسية و الإعلامية ب العشرية الحمراء ، أو الإرهاب والتي بدأت مظاهرها سنة ١٩٩٢ و لم تزل حتى يومنا هذا ـ أوت ٢٠٢٠ ، هو ظاهرة غريبة عن المجتمع الجزائري المسلم ، أسبابه الجوهرية و بإعتراف أبرز قادة الإنقلاب هو إلغاء الدور الأول من الإنتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و بالتالي حرمانها من حقها الشرعي في الحكم ، وفي نفس الوقت يمكن القول أن الخطاب الناري و التصريحات الهجومية و المواقف المتشنجة لقادة جبهة الإنقاذ عباسي مدني و على بلحاج ، و التي لم تترك الخصوم و لا الأصدقاء ، قد أظهرت بعض نوايا التنظيم و موقفه الحقيقي الباطني من الديمقراطية ، حيث أدرك الجميع أن جبهة الإنقاذ تحاول اللعب على عدة حبال ، فهي منذ فوزها الساحق في الإنتخابات المحلية أصبحت تتصرف بجنون ومكر شديدين ، و تستبق الأحداث من أجل إرباك النظام و الخصوم من كل الإتجاهات ، و تجاهلت الواقع السياسي و حاولت القفز عليه من خلال ثورة شعبية تسقط النظام و تسلم السلطة على طبق من ذهب ، كما حصل مثلا في إيران و رومانيا ، لكنها غفلت عن دراسة الواقع و الظروف هنا و هناك ، في الجزائر حصل إنفتاح سياسي تلقائي و عفوي من طرف النظام ، دون ضغوطات شعبية أو سياسية ، إنفتاح سياسي كان مبرمج منذ سنوات و ينتظر الإفراج عنه وسط خلافات عميقة داخل السرايا ، و جاءت إنتفاضة ٥ أكتوبر المحدودة و المفتعلة لترمي بالإصلاحات في الشارع ... فالخطاب الناري و التصريحات المتشددة و المواقف غير المنطقية التي أبدتها الجبهة الإسلامية خاصة من الديمقراطية و التعددية و حرية التعبير كان لها وقعها لدى خصومها ، و بذلك تكون النتيجة متعادلة ، فالجيش الوطني الشعبي الذي يمثل في حقيقة الأمر صلب النظام ، وبغض النظر عن التوجهات الفكرية و السياسية للجنرالات الإنقلابيين كان على يقين من خلال دراسة خطابات و تصريحات و مواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أنها ستقوم بإلغاء المسار الديمقراطي و الإنتخابي و ربما تغير من طبيعة النظام الجمهوري ، و تعود بالبلاد الى نظام الحزب الواحد الذي لا يعترف بتعددية الأحزاب مهما كانت توجهاتها إسلامية أو علمانية ، و كخلاصة فإن الجيش تدخل لقطع الطريق على الجبهة الإسلامية للإنقاذ نظرا لتخوفات مشروعة من إلغاء المسار الديمقراطي لأنها تعتبرها كفرا ، و الجماعات الإرهابية الموالية لجبهة الإنقاذ تأسست للرد على تعتبره ظلما و إقصاء و منع التنظيم السياسي الذي فاز في إنتخابات نزيهة و نظيفة من ممارسة حقها في الحكم ، فصقور الجيش و جبهة الإنقاذ يشتركان معا في دخول البلاد الى أزمة سياسية أمنية تحولت الى ما يشبه الحرب الأهلية القذرة و ظاهرة الإرهاب التي إنطلقت في الجزائر مباشرة بعد إلغاء المسار

الإنتخابي و حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و إعتقال آلاف من إطاراتها و مناضليها و الزج بهم في محتشدات بأقصى الصحراء ، بدت في البداية كرد عل طبيعي و منتظر من تنظيم سياسي شعبوي كان قاب قوسين أو أدنى من السلطة ، ثم يجد نفسه محروما منها بقوة العسكر ، لكن الجهاد المزعوم تحول فيما بعد الى عبث و فوضى وحرب قذرة رؤوس تقطع و ترمى على حافة الطرق أو في الشوارع ، أطفال صغار و رضع يذبحون ، و نساء حوامل تبقر بطونهم ، فتيات أخططفن و أجبرن على زواج المتعة أو جهاد النكاح و هو نوع من الدعارة المقنعة .

أن الجماعة الإسلامية المسلحة التي أعلنت عن نفسها سنة ١٩٩٣ كانت عبارة عن تنظيم مشبوه ، يشرف عليه مرتزقة غير معروفين في الجزائر كنشطاء في المجالات الدعوية أو الخيرية قبل أو بعد التعددية الحزبية ، ولم يكونوا حتى إطارات او مناضلين أومنتخبين في مجالس الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و ليس لهم أية علاقة بالإسلام أو الجزائر أو التنظيم الإسلامي ، زيادة على أن هذه الجماعة الإرهابية نشأت في ظروف غامضة من طرف عناصر مجهولة في الوسط الإسلامي ، و لم تكن تملك أية مشروعية دينية أو سياسية أو أهداف إستراتيجية ، سوى القتل ، و العنف ، و التخريب ، و حرق المؤسسات العمومية و الخاصة و تكفير الغير ، نظاما و حكومة و أحزاب و صحافة.

لقد تمكنت الجماعة الإسلامية المسلحة من إستقطاب كل مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمنطقة الوسط على الأقل كما قال الإرهابي التائب أحمد بن عيشة ، لكن كل قادتها و أمرائها كانوا من خارج جبهة الإنقاذ ، و هي في بياناتها الأولى تتبرأ من العمل السياسي و تكفر بالديمقراطية و لا تعترف حتى بالجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فما هو مبرر وجودها إذن ؟ كتنظيم إسلامي مسلح مزعوم ، أغلق باب الإمارة أو المسؤولية عن إطارات الجبهة الإسلامية للإنقاد ، وفي نفس الوقت قام بإحتواء القيادات المتوسطة و المناضلين البسطاء ، لإستعمالهم كوقود في حرب مزعومة و مفبركة مع النظام .

لقد أثارت بعض العمليات الإرهابية التي نفذتها الجماعة الإسلامية المسلحة ،في منتصف و أواخر تسعينيات القرن الماضي ، والتي بلغت حدا لا يوصف من البشاعة ، ردود فعل عنيفة من جميع الأطراف السياسية و المجتمع المدني ، حيث أنها قامت بأعمال وحشية ليس لها من هدف سوى تشويه صورة الإسلام في أعين الرأي العام الدولي ، و قطع الطريق نهائيا أمام دعاة الحل السلمي و المصالحة الوطنية ، خاصة وأن ظهور هذه الجماعة تزامن مع صعود منتظر للتيار العلماني الى المشهد السياسي ، و الذي أصبح يعرف بالتيار الإستئصالي .فما هو السر وراء إختفاء كل قادة و أمراء الجماعة الإسلامية المسلحة من الوجود ، سواء بالتصفية الجسدية

من طرف مصالح الأمن أو من خلال المعارك الداخلية حول النفوذ ، أو من خلال الإختفاء (فيحسب ضمن المفقودين) او داخل السجون ، و حتى بعد صدور قوانين الرحمة ، و الوئام الوطني ، و المصالحة الوطنية ، لم تظهر أية شخصية الى العلن لتدلي بشهادتها عن الأحداث التي جرت ، وتدافع عن الإتهامات التي توجه لها و الجرائم و المجازر التي تنسب لها ، و تحدد موقفها من كل ما جرى في العشرية الحمراء ، وكما يقول الإرهابي التائب أحمد بن عيشة فقد إختفى تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة مباشرة بعد إعلان حل تنظيم الجيش الإسلامي للإنقاذ ، وبعد المصادقة على قانون المصالحة الوطنية أصبح كل أعضاء تنظيم ـ الأياس ـ أحرارا يمارسون حياتهم بشكل طبيعي ويتحدثون الى الصحافة و يتكلمون في لقاءات خاصة و يعبرون عن آرائهم ومواقفهم من الأحداث التي عرفتها البلاد خلال العشرية الحمراء. و حسب بعض المعلومات المتداولة في الشارع ولدى سكان المناطق الأكثر تضررا من العمليات الإرهابية ، كمثلت الموت البليدة المدية ، بومرداس ، فإن ما يسمى بالإرهاب و المنسوب لبعض الجماعات الإسلامية المسلحة ، فهو بنسبة ٩٥ في المائة مفبرك ، و بعض العمليات التي تمت في العاصمة و ضواحيها تطرح أكثر من سؤال ، ويعجز العقل البشري تخيل أو تصور حصولها في ظل ، حصار أمني كثيف تقوم به مصالح مكافحة الإرهاب ، وبعض العمليات الإرهابية كانت تفوق ذكاء و قدرات و إمكانيات الإرهابيين ، فإما أن يكون هناك توطأ أو تهاونا في جهة ما ، كقضية إحتجاز الطائرة الفرنسية إيرباص في عهد الرئيس زروال التي تثير العديد من التساؤلات منها ، كيف تمكن الإرهابيون من التسلل الى مطار هواري بومدين و هو واجهة البلاد و المنطقة التي يجب أن تكون أكثر أمنا ؟ حتى في فترة الرئيس بوتفليقة ، و بعدما تأكد الجزائريون أنهم تخلصوا من شبح الإرهاب نهائيا ، وقعت عدة عمليات إرهابية من الدرجة العالية لا يشك أحدا أنها مفبركة و نفذت من طرف جهة ما لتحقيق أهداف ما أو لمجرد الضغط على النظام ، كعملية الهجوم على مقر الحكومة و مقر الأمم المتحدة بوسط العاصمة ، و حتى أحداث تيزي وزو التي إنطلقت بعد قتل المواطن ماسينيسا و بعدها أحداث غرداية ، و نفس الشيء بالنسبة لهجومات تقنتورين التي تمت بمنطقة إستراتيجية و تشهد حراسة مشددة ، و هذه التصورات قد تختلف عن الخطاب الرسمي ، و تقترب نوعا ما من رأي الشارع الجزائري خاصة في مناطق الوسط التي إكتوت أكثر من غيرها بنيران الإرهاب الهمجي ، يقول الأستاذ فريديناندو أمبوزيماتو في مقدمة كتاب الحرب القذرة للضابط الفار لحبيب سوايدية (و أنا أقرأ كتاب حبيب سوايدية ، إكتشفت الفارق الشاسع بين الواقع الجزائري و الطريقة التي قدمته بها وسائل الإعلام ، عمليات القتل اليومية بحق مواطنين عزل ، هي بالنسبة لغالبية الأوروبيين من عمل إرهابيين إسلاميين متعصبين و دمويين ، أما أنا فلم

أشك قط بأن أجهزة مؤسسات الوقاية و القمع ، أو جزءا منها على الأقل ، قد تكون متورطة الى ذلك الحد في هذه المجازر ، كما يبين المؤلف ، روايته الفعالة تهز العديد من القناعات في أكثر من جانب جوهري ،إنها تثير تساؤلات عدة و تطرح على الضمير المدني للأوروبيين مسألة ما لم يفعل لإيقاف المجازر ، و ما يمكن فعله اليوم لكننا لا نستطيع ، أمام قصة يرويها شخص عاشها كهذا الضابط الشاب ، أن نغلق أعيننا حتى و لو توجب علينا تقييمها تقييما نقديا ... تبدو لي شهادة حبيب سويدية عالية المصداقية لسببين رئيسيين : في المقام الأول إن دقة الأحداث التي يرويها كبيرة الى درجة يصعب معها التصديق بأنه إختلقها ، الناشر من جانبه و قبل أن يقرر نشر هذه الرواية ، قد أجرى بالضرورة كل أشكال التحقق الممكنة ، ووصل الى قناعة بأنه أمام شهادة صادقة و معللة بقوة ، و في المقام الثاني : إن كل ما يرويه متناغم بصورة مطلقة مع ما ينقله سنين مراقبون مهتمون بالواقع الجزائري ـ المنظمات غير الحكومية التي أجرت تحقيقات على أرض الواقع ، و منظمة العفو الدولية ، و غيرها من جهة ، و من جهة أخرى ، خبراء المسألة من علماء إجتماع و علماء سياسة ومؤرخين و صحافيين و العديد منهم جزائريون ، يصف الكتاب الأفعال الشرسة التي إرتكبها الإرهابيون الإسلاميون و قوات الأمن المكلفة بمحاربتهم ، لكن الجديد الذي أتى به أنه بين لأول مرة من الداخل العمل المحدد الذي يقوم به أثناء الحرب الجهاز العسكري و منظمات الأمن الجزائرية التي بقيت حتى ذلك الوقت كتيمة الى أقصى حد ، لكن حبيب سوايدية لا يغفل السياق التاريخي و الإقتصادي المتميز بتمركز الثروات بين أيدي بضع جماعات و نهاية فترة الديمقراطية المعترضة بإلغاء الإنتخابات و إنقلاب كانون الثاني العسكري ـ جانفي ١٩٩٢ و إشراف الجيش على تركيبة الحكومات و القضاء و التضليل الإعلامي ، و جمود المجتمع الدولي ... هكذا بدت للعيان العلاقات المعقدة بين الإرهاب و الفساد و قسم من السلطة ، بدأ الإرهاب بمثابة أداة كفاح للجماعات الإسلامية المسلحة ضد ـ النظام ـ و في الوقت نفسه أداة تستخدمها سلطة خفية ، ليس للدفاع عن الديمقراطية بل للبقاء في السلطة (فريديناندو أمبوزياماتو نائب وسناتور سابق رئيس شرفي للمحكمة العليا بإيطاليا)

ـ ملاحظة : كتابات بعض من يسمى بالضباط و المدنيين الفارين ، كسوايدية و عبود هشام و غيرهم ، عن الوضع الجزائري فيها الكثير من المبالغة و الحقد ، و تنبع منها رائحة تصفية حسابات مع النظام الجزائري حكومة و جيشا ، و لذلك فهي تفتقد الى المصداقية و الموضوعية ، و إثبات بعض الفقرات من كتاب الضابط سوايدية لا يعني أننا نتبنى تلك الأفكار و المعلومات ، و لكن ،نثبتها من باب معرفة الرأي الآخر فقط .

ـ الفترة الذهبية للعلمانيين المتطرفين

نجح التيار العلماني المتطرف ، بكل فصائله و أجنحته اليسارية و الليبرالية ، و إمتداداته في الإدراة ووسائل الإعلام ، في تصميم خصومة بين الجبهة الإسلامية و العسكرية ، ليقفز هذا التيار فجأة الى المشهد السياسي و يتحول مباشرة الى تيار إستئصالي يضم كل العلمانيين خصوم الإسلام ، و يبدو لي أن الصراع بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و الجنرالات العلمانيين الفرنكوفون من دفعة لاكوست كان تتويجا لكل التراكمات التاريخية و الخلافات و الصراعات التي نشأت أثناء الإحتلال بين الإندماجيين من جماعة عباس فرحات و الإصلاحيين في جمعية العلماء ، و الذي وقع قبيل الثورة من خلال تجاهل تيار العلماء و عدم إشراكه في الثورة أو الحكومة المؤقتة ، و الذي إمتد بعد مؤتمر الصومام عندما قام قادة الولاية الثالثة ـ منطقة القبائل ـ عبان رمضان و كريم بلقاسم و عمر أوعمران بتصفية المعربين و المقربين من جمعية العلماء الرافضين لمؤتمر الصومام فكرة و مخرجات ، و بعد الإستقلال تم تهميش التيار الإسلامي و لم يمنح الترخيص لجمعية العلماء وتم إضطهاد و تهميش إطاراتها من طرف الرئيس أحمد بن بلة ، الصراع المسلح بين فصيل إسلامي متشدد ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الجنرالات العلمانيين من دفعة لاكوست كان آخر معركة علنية بين تيار يسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية و الوفاء بإلتزامات الشهداء ، و تيار مدني و عسكري يسعى للحفاظ على لآئكية الدولة ، و تعتبر السنوات التي حكم فيها المجلس الأعلى للدولة ، هي الفترة الذهبية للتيار العلماني الفرنكوفوني بكل فصائله و إتجاهاته ، و قد سجل الملاحظون الفشل الذريع لهذا التيار التي يدعي الديمقراطية و الدفاع عن قيم الجمهورية و الروح الإنسانية ، في تسيير دواليب الدولة و تحقيق حد أدنى من الرفاهية الإجتماعية ، حيث تحولت البلاد في عهده الى ساحة حرب و مقبرة لدفن ضحايا الإرهاب من كلا الطرفين ، و عاش الشعب سنوات من الخوف و الرعب ، وكانت بعض المدن الكبرى كالعاصمة و سطيف و قسنطينة و عنابة ، تغلق أبوابها صيفا و شتاء بعد صلاة المغرب .

ـ الجنرال ليامين زروال : وزيرا للدفاع الوطني

جاء تعيين الجنرال ليامين زروال وزيرا للدفاع في ١٠ جويلية ١٩٩٣ خلفا للجنرال خالد نزار كمؤشر عن فشل التيار الإستئصالي الماسك بالسلطة في تسيير المرحلة الإنتقالية و إدارة الأزمة السياسية الأمنية ، حيث سجل تزايد العمليات الإرهابية كما و نوعا و تطورت أساليبه الوحشية، بشكل أصبح يهدد وجود الدولة نفسها ، و قد يحمل تعيين شخصية عسكرية متقاعدة لم تكن شريكة في الأزمة السياسية الأمنية ، بعض بذور الأمل في إمكانية تراجع التيار الإستئصالي

عن قناعاته و الجنوح نحو حلول أخرى بعدما ثبت أن العنف و سياسة الكل الأمني لم تأتي بثمارها ، خاصة أن الطرف الآخر ممثلا في عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ يعتبرون أنفسهم ضحايا إقصاء و تدخل غير مبرر للعسكر في الحياة السياسية المدنية ، كما يحمل تعيين الجنرال ليامين زروال في ذلك المنصب الحساس و المهم و في تلك الظروف العصيبة عدة قراءات و دلالات أهمها:

فشل خيار الإنقلاب على مشروع الديمقراطية الفتية الجزائرية ، وعجز الحكام الجدد ، في التحكم في الأوضاع من كل جوانبها ، خاصة بعد إغتيال الرئيس محمد بوضياف بتلك الطريقة البشعة ، حيث فقد النظام و كل مؤسساته المدنية و العسكرية مصداقيته لدى الشعب ، لأنه بكل بساطة لم يتمكن من توفير الأمن و حماية الرئيس و هو في زيارة رسمية ، فكيف يمكنه حماية كل المواطنين من همجية الإرهاب الأعمي ، زيادة على أن العديد من العواصم الغربية و منها فرنسا أصبحت تشكك في طبيعة و حقيقة الإرهاب الجزائري ، بعد مقتل العديد من رعاياها و الرهبان السبعة بمنطقة تيبحراين ضواحي المدية ، وهم ضيوف الجزائر و منهم أطباء و ممرضين عاشوا فترة طويلة في الجزائر ، و ليس لهم أية علاقة بالمشكلة السياسية و الأمنية الجزائرية ، و لم يكونوا أبدا لا مع النظام و لا مع الجماعات الإرهابية ، و كان لشعار من يقتل من الذي أبدعه الوسط السياسي الفرنسي مفعوله و تأثيره على صناع القرار في الغرب و الرأي العام العالمي ، فتراجعت العديد من الدول عن دعم نظام العسكر سياسيا و دبلوماسيا ، و ضربت عليه حصارا و منعت تصدير أي نوع من الأسلحة و الذخيرة الى الجزائر ، كما إمتنعت تلك الدول عن تقديم أبسط مساعدة كتصوير مواقع تمركز الإرهابيين في الجبال عن طريق الأقمار الصناعية على سبيل المثال .

جاء تعيين الجنرال ليامين زروال في منصب وزير الدفاع ، لتغطية إنسحاب مشرف لبعض الجنرالات الذين شاركوا في صناعة الأزمة السياسية الأمنية ، و إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية بشكل يسمح بضخ دماء جديدة من الشباب الذين لم يكن لهم دور سياسي على الأقل في الأزمة ، كما جاء تعيينه كتعبير عن فشل سياسة الإستئصال و الكل الأمني ، ولذلك فإن مهمة الجنرال ليامين زروال الرئيسية كانت في تقديري ، هي تهيئة الظروف لحل سياسي محتمل و مصالحة وطنية أصبحت مطلبا شعبيا ملحا تفرضه طبيعة المرحلة الخطيرة التي تجتازها البلاد ، و التي تميزت بتفاقم الإرهاب الهمجي الأعمى و الموت المجاني الذي طال حتى رعاة الغنم المساكين ، و لذلك قال الجنرال خالد نزار لقناة النهار أن إستدعاء الجنرال ليامين زروال لم يكن من أجل تعيينه رئيسا للدولة) و يفهم من تحريك الوضع السياسي بالنظر كلام الجنرال خالد نزار أن قادة حركة ١٤ جانفي الإنقلابية قد تأكدت أنها لم تعد قادرة على حلحلة

الوضع السياسي بالنظر لكونها طرفا في النزاع مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فلا يصح من الناحيتين القانونية و الأخلاقية ، أن تقوم هي نفسها بدور الحكم ، فلابد من وجود فريق محايد يحمل بعضا من المصداقية لدى الشعب و الطبقة السياسية.

ـ الجنرال و الشيوخ

خلال الأزمة السياسية الأمنية التي عاشتها الجزائر بعد توقيف المسار الإنتخابي ، و حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و تشريد إطاراتها و مناضليها و الزج بهم في معتقلات لا إنسانية بأقصى الصحراء ، قلت لصديقي العلماني ع بوعزيز ، الذين كان منتشيا بتدخل الجيش لإفساد العرس الديمقراطي ، رغم أنني غير متعاطف بالمرة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأسباب فكرية و عملية و متحفظا على طريقتها في إدارة اللعبة مع النظام و الجيش و الخصوم العلمانيين ، و عدم قناعتي بخطابها السياسي ومواقفها ، وتوقعت أن تصل الى حافة الإنتحار و اليأس قبل أن تحقق و لو نسبة قليلة من أهدافها ، قلت له : أن الحكام الجدد للبلاد و مع الضغط السياسي و الأمني و إشتداد العمليات الإرهابية القذرة ، سيضطرون للذهاب الى السجن العسكري بالبليدة للتفاوض مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني و علي بلحاج و رفاقهما ، لكن صديقي إستبعد حصول هذا التطور و لو في الأحلام ، لكن و مع التطورات الأمنية الخطيرة ، بدأ وزير الدفاع محاولات لإستكشاف وجهة نظر الطرف الآخر وهو الضحية و الإطلاع على آرائه و مواقفه ، حيث قام بزيارة الى السجن العسكري بالبليدة ، ثم تلت هذه الزيارة الإستكشافية الأولى ، عدة لقاءات بين وزير الدفاع الجديد و قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ داخل أسوار سجن البليدة العسكري ، و بعد أخذ و رد بين الطرفين ، قبلت السلطة إقتراح شيوخ جبه الإنقاذ بضرورة إطلاق سراح السجينين ، على جدي و عمر بوخمخم ، لمعرفة ما يجري خارج السجن و الإطلاع على الواقع وجمع معطيات دقيقة و السماح لهما حتى من الإتصال بقادة الجماعات الإسلامية المسلحة ، قبل أن يتمكن شيوخ الجبهة الإسلامية من بلورة موقف من الأحداث الجارية ، و مما تسرب من معلومات فان السلطة الجديدة بقيادة المجلس الأعلى للدولة و هو مجرد واجهة سياسية مدنية للجنرالات الإستئصاليين من ضباط فرنسا ، كانت مستعدة للإفراج عن شيوخ الإنقاذ و السماح لهم بالنشاط السياسي تحت تسمية جديدة ، و هو مطلب سياسي طالما نادى بها إطارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و رؤساء أحزاب أخرى وقفت في صف المصالحة الوطنية و رفضت الحرب الإستئصالية و الإرهاب ، على أن تكون العودة الى المسار الديمقراطي محسوبة بدقة من خلال نظام إنتخابي و تدخل من طرف الإدراة لمنع تجاوز نسبة ٤٠ في المائة لكل حزب مشارك ، و هو ما يسمى بالديمقراطية الموجهة و كانت هذه الإقتراحات ضمن خطة قدمها الجنـــرال ليامين زروال للشـــيوخ المسجونين ، تقتضي بتقاسم

السلطة بين الجبهات الثلاث ، جبهة التحرير الوطني ، الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، جبهة القوى الإشتراكية ، يتم بعدها الإعلان عن حكومة إئتلافية أو وحدة وطنية يسيطر فيها النظام و الجيش على أهم الحقائب السيادية ، لكن بشرطين أساسيين و هما:

ـ إعلان القيادة السياسية للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وبشكل علني و صريح ، و أمام كاميرات القنوات المحلية و الأجنبية عن :

١ ـ نبذ العنف و رفع الغطاء السياسي عن الجماعات الإسلامية المسلحة (التبرؤ منهم و عدم الإعتراف بأي إرتباط عضوي لجبهة الإنقاذ بهذه الجماعات)

٢ ـ الإلتزام بأهم مظاهر الديمقراطية (التداول السلمي على السلطة ، ، الديمقراطية ، التعددية السياسية ، حرية الرأي والتعبير ، عدم إستعمال العنف للوصول الى السلطة أو البقاء فيها)

وكانت ما يسمى بالسلطة الفعلية غير الشرعية ممثلة في المجلس الأعلى لدولة ، تراهن على إمكانية تحقيق نتائج إيجابية خاصة من طرف القادة التاريخيين لجبهة الإنقاذ ، بعد عودة السيدين بوخمخم وجدي من رحلتهما الى جبال و غابات الزبربر و البليدة و و جيجل ، سيدي بلعباس و باتنة ، و غيرها من معاقل الجماعات الإسلامية المسلحة ، و كانت تخشى من تأثير محتمل للشيخ المتشدد على بلحاج المحسوب على تيار السلفية الجهادية ، على موقف الشيخ عباسي مدني ، فقامت بتحويل الشيخ بلحاج الى سجن لامبيز بولاية باتنة ، لكن مع الأسف الشديد فإن قادة جبهة الإنقاذ لم يستوعبوا بشكل جيد خطوة النظام الحاكم ، و قرؤوا رسالته بمنطق سلبي مقلوب ، حيث إعتبروا زيارات وزير الدفاع الى السجن العسكري بالبليدة للإلتقاء بهم تعبيرا عن ضعف النظام ، وبعد عودة كلا من جدي و بوخمخم من رحلتهما في جبال الجزائر قدموا تقريرا عن الوضع العام للبلاد ، سياسيا وأمنيا و إجتماعيا ، و لكن من وجهة نظر الجماعات المسلحة طبعا ، و كان من المفروض السماح لهما بمقابلة عدد من نشطاء الساحة السياسية و النخب المثقفة ورجال الإعلام و شخصيات مستقلة ، حتى يتمكوا من بلورة صورة عامة عن الوضع العام في البلاد من كل النواحي بالإعتماد على مصادر متعددة ، بغض النظر عن نوعية الجماعات الإسلامية المسلحة التي تم اللقاء معهم ، في ظل حديث عدة مصادر عن وجود مجموعات مسلحة دخيلة تقوم بعمليات إرهابية و تنسبها الى الإسلاميين ، وبالتالي فقد تكون الأفكار التي إستخلصها الشيخ علي جدي و زميله بوخمخم غير موضوعية بالمرة ، و لا تبتعد عن تصورات عباسي مدني و علي بلحاج ، و هو أن النظام في حالة الإحتضار و أن الجهاد الإسلامي ـ المزعوم ـ قد أتى بنتائج طيبة ، و لن تمضي أيام أو أشهر قليلة حتى ينهار

النظام و يستسلم على الطريقة الإيرانية ، و لذلك فإن مجرد خطوة تنازلية من شيوخ الجبهة الإسلامية ستكون بمثابة حقنة إنقاذ للنظام ، و بناء على معطيات غير صحيحة ، فضل الشيوخ سياسة التماطل و إنتظار سقوط النظام ليستلموا السلطة على طبق من ذهب ، وإزاء هذا الوضع المعقد و على ما يبدو فإن الشيخ عباسي مدني و هو داعية و مفكر و أستاذ جامعي ، درس في جامعات بريطانيا ، لم يكن مقتنعا بالتقرير الذي قدمه له رفيقيه علي جدي و بوخمخم ، فطلب من السلطة الفعلية السماح له بإفراج مؤقت يتمكن من خلاله من مقابلة عددا من رفاقه المؤسسين للجبهة الإسلامية للإنقاد ، وشخصيات سياسية و فكرية أخرى ، حتى يتمكن من تكوين تصور واضح جلي حول الوضع السياسي و الأمني و الإجتماعي و الإقتصادي ، ومن ثمة بلورة موقف جديد و جدي من الوضع العام ، يأخذ بعين الإعتبار التطورات الأمنية السلبية التي حدثت في البلاد ، بوجود جماعات مسلحة ، تقتل الناس الأبرياء في الأسواق والحافلات ،الأماكن العامة ، و تقتل عائلات بكاملها و تذبح الأطفال الرضع و الرعاة ، وتزعم أنها تجاهد في سبيل الله و تقاتل النظام الطاغوت ، فقبلت السلطة طلب الشيخ عباسي مدني ووفرت له إقامة مريحة بإحدى الإقامات الرسمية بضواحي العاصمة مجهزة بكل الإمكانيات و مهيأة ، و سمحت له باللقاء مع زملائه المؤسسين للجبهة الإسلامية للإنقاذ و شخصيات أخرى من تنظيمات سياسية و شخصيات مستقلة ، قد زاره في إقامته الجبرية المخففة ، شخصيات إسلامية من خارج الوطن ودعوه لإعلان عن نبذ العنف و رفع الغطاء السياسي عن جماعات مسلحة إرهابية بثت الرعب في المواطنين و أبادت قرى و مداشر بأكملها ذبحا و تقتيلا ،و البعض الآخر يموتون بمجرد الشبهة و تنسب نفسها الى الإسلام و هو بري منها ، لكن الشيخ عباسي مدني و بطبيعته النرجسية تضخم لديه الأنا أكثر من اللازم ، وبدلا من أخذ العبرة من الواقع المرير الذي أصبح الناس يموتون فيه دون معرفة السبب ، و التفاوض مع النظام من موقف قوي ، فرض شروط غير تعجيزية كالسماح للتنظيم بالنشاط السياسي و لو بتسمية أخرى ، و العودة السريعة الى إستئناف المسار الديمقراطي بداية من الإنتخابات الرئاسية ثم المحلية ، فالتشريعية ، حتى تتناغم أفكاره ومقترحاته مع ما ينتظره الشعب من عودة سريعة للحياة الطبيعة ، و في خرجة بهلوانية غير مدروسة كعادة تصرفات و مواقف جبهة الإنقاذ الإرتجالية ، قام بالإتصال هاتفيا مع قناة الجزيرة ، وعلى المباشر يطلب من الأمم المتحدة التدخل في الجزائر ، لإنقاذ الجزائريين ، و قديما قالوا : تمخض الجمل فولد فأرا و هكذا فاجأ الشيخ عباسي مدني السلطة و الوسط السياسي و المجتمع المدني ، بموقف يطالب بكل بساطة بتدويل القضية الجزائرية ، و قد كان الشارع الجزائري ينتظر أن تكون مناظر القتل و الذبح الجماعي و العوائي للمواطنين ، و الجثث المترامية على حافة الطرق و الوديان ، وبكاء

الأرامل و أنين اليتامي من كلا الطرفين ، من الذين دفعوا ثمن فاتورة الأزمة السياسية و الأمنية ، وتحويل المشروع الإسلامي الذي جاء رحمة للعالمين ، الى قتل و ذبح و سرقة الأموال و إغتصاب النساء المتزوجات و الفتيات العازبات ، و إعتبار كل الجزائريين ـ كفار ـ يجوز قتلهم وسبي نساءهم وبناتهم و غنيمة أموالهم وممتلكاتهم ، كان منتظرا أن تكون هذه المعطيات التي يعرفها العام و الخاص و التي أصبحت متداولة على نطاق عالمي واسع ، أكبر دافع للشيخ عباسي مدني ليعلن أمام الجميع براءته التامة و براءة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من كل الأعمال الإجرامية التي ترتكب بإسم الإسلام أو الجهاد أو الجبهة الإسلامية ، كما يعلن براءته التامة من كل الجماعات الإرهابية التي تنسب نفسها الى الإسلام و تتدعي الجهاد في سبيل الله ومقاومة الطاغوت ... و الحقيقة أنها هي الطاغوت الكبير ... كان منتظرا من الشيخ عباسي مدني أن يقول كلمة حق ، ويتخذ موقفا يكتبه له التاريخ و تحفظه له الأجيال القادمة ، ويضحي بأنانيته و بطموحاته السياسية و يعتزل العمل السياسي من أجل إطفاء نار الفتنة التي أصبحت تأكل الأخضر و اليابس و لا تفرق بين المجرم و الضحية ، لكن الشيخ عباسي مدني لم تكن له الشجاعة السياسية و الأدبية الكاملة ليسجل موقفا تاريخيا ، و تغلبت عليها أطماعه السياسية ، و بدل أن يساهم في حلحلة الوضع الأمني بدعوة كل الجماعات المسلحة بتوقيف العنف و إعلان هدنة و لو من جانب واحد ، تسمح بإجراء حوار أو مفاوضات مع النظام ، لأن كل النزاعات و الصراعات و الحروب إنتهت بجلوس كل الأطراف حول مائدة الحوار و المفاوضات ... إن الإرهاب الذي عرفته الجزائر بداية من الثلاثي الأول من سنة ١٩٩٢ و مازال بقاياه تحصد من حين لآخر أرواح الجزائريين الأبرياء ، هو إرهاب همجي دموي تقوم به مجموعات مسلحة من المجرمين لا علاقة لهم لا بالإسلام و لا بالجزائر ...لقد عبث الإرهابيون بكل شيء ، و أعطوا الفرصة لكل حاقد على الإسلام و المسلمين للعبث به و تشويه صورته في عيون الرأي العام المحلي و الدولي ، و بإعلان الشيخ عباسي مدني خطوته المفاجئة أدخل مراكز القوى داخل النظام في صراع غير معلن بين دعاة الإستئصال و الكل الأمني و بين عناصر قليلة كانت ترى إمكانية الوصول الى حلول وسطى ترضي طرفي النزاع ـ الجيش و الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و هكذا قضى عباسي مدني على كل أمل في مصالحة وطنية مبكرة تعيد البلاد الى وضعها الطبيعي و تقلص من حجم المأساة الوطنية من خلال توقيف أعمال العنف .

ـ الأزمة الجزائرية في عيون الآخرين

كان الرأي العام العربي و الإسلامي و العالمي ، يتابع بإهتمام كبير ما يحدث في الجزائر ، منذ إعلان النظام برئاسة الشاذلي بن جديد عن التحول من نظام الحزب الواحد الى النظام الديمقراطي التعددي ، و كانت معظم الدول العربية الإسلامية الشقيقة ، تنظر بعيون الرعب و الخوف لهذه التجربة الديمقراطية الواعدة و تتمنى فشلها ، خاصة دول الخليج العربي المتخمة بأموال البترول و الغاز ، و التي تعيش وضعا ديكتاتوريا لا مجال فيه للديمقراطية و أهم مظاهرها كالإنتخابات و حرية إنشاء الأحزاب و إصدار الصحف ، وهناك العديد من الكتب و المقالات التحليلية التي عالجت الوضع السياسي والأمني الجزائري ، و أصبح العديد من الأساتذة خبراء في الشأن الجزائري ، تستضيفهم من حين لآخر بلاطوهات القنوات الفضائية العربية كالجزيرة و الفرنسية و العالمية ، للحديث عن الوضع الجزائري و تشريحه من كل الجوانب ، و بدورنا و قبل أن تختم هذا الفصل ، سنحاول الإستفادة من تلك الأفكار و نختار بعض الفقرات من تلك الكتب و المقالات ، وهناك بعض الكتب التي ألفها ضباط جزائريون فارين الى الخارج تتضمن بعض المعلومات و الوقائع تثير الغثيان و قد لا يصدقها العقل البشري ، و و كنموذج كتاب الدكتور عبد الحميد براهيمي (في أصل المأساة الجزائرية ، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر) و نقطتف منه الفقرات التالية:

غداة إنتخابات جوان ١٩٩٠ البلدية ، فوجيء الجنرالات الفارون من الجيش الفرنسي بإنتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية التي فازت في ٥٥ في المائة من البلديات ، في ذلك الحين تم إجتماع حول بلخير ضم الجنرالات خالد نزار رئيس الأركان ، و مصطفى شلوفي الأمين العام لوزارة الدفاع ، و عباس غزيل قائد الدرك ، و محمد مدين المدعو توفيق مسؤول الأمن العسكري (المخابرات) و ذلك في مقر رئاسة الجمهورية ، لكن من دون علم رئيس الدولة ، و قد افضت نقاشاتهم بصدد فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية غير المتوقع ، و المستقبل المباشر للبلد ، الى تبني خطة عمل من شأنها منع الجبهة الإسلامية من الوصول الى السلطة عبر صناديق الإقتراع ، و قد إتفقوا على إقناع الرئيس الشاذلي إذا لم يكن بإلغاء تنظيم الإنتخابات التشريعية المتوقع خصولها في الفصل الأول من عام ١٩٩١ ، فعلى الأقل بتأجيلها كسبا للوقت ، و في الأخير وصلوا الى نتيجة مفادها إذا تمت الإنتخابات التشريعية على الرغم من كل شيء ، فهم يفضلون تحويل الجزائر الى بحيرة دم على القبول بمجلس وطني (برلمان) تسيطر عليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، هكذا بدأ التحضير للإنقلاب .

ـ عام المجازر الوحشية

تعتبر سنة ١٩٩٧ هي اخطر سنة في تاريخ الجزائر الحديث ، و هي السنة التي اشتد فيها العمل الإرهابي الجبان و تطور بشكل رهيب ، من إستهداف رجال الأمن و الدرك و الجيش و المثقفين و الصحفيين العلمانيين و حتى المحايدين ، الى المذابح و المجازر الجماعية التي إستهدفت السكان العزل في المداشر و القرى و الأحياء القريبة من العاصمة و في مختلف الولايات ، و إن كان الرأي العام المحلي أو جزء مهم منه على الأقل و الرأي العام العالمي و المتبعون للشأن الجزائري ، وبعض أجهزة المخابرات العالمية ، تشك في منفذي تلك المجازر الوحشية المنسوبة الى الإسلاميين المتطرفين ، و في غياب معلومات دقيقة من مصادر محايدة وموثوقة ، و من إعادة فتح ملف العشرية الحمراء لمحاكمة الفاعلين من كلا الطرفين ، و بحضور شهود عيان ، يبقى الموضوع قابلا للنقاش و الأخذ و الرد ، و فيما يلي قائمة المجازر التي وقعت في هذه السنة :

مجازر الجزائر في 1997

مجازر قتل فيها أكثر من ٥٠ مدني: راجع حرب العشرية السوداء في الجزائر

مجزرة ثاليت٥٢ قتيل ٣ ـ ٤ أفريل

مجزرة حوش خميستي ٩٣ قتيل ٢١ أفريل

مجزرة ضاية لبقور ٥٠ قتيل ١٦ جوان

مجزرة سي زروق ٥٨ قتيل ٢٧ جويلية

مجزرة أولاد الحد مزوارة ٧٦ قتيل ٣ أوت

مجزرة صوحان ٦٥ قتيل ٢١-٢٠ أوت

مجزرة بني علي ٦٤ قتيل ٢٦ أوت

مجزرة الرايس ٨٠٠ قتيل ٢٩ أوت

مجزرة بني مسوس ٨٧ قتيل ٦-٥ سبتمبر

مجزرة قلب الكبير ٥٣ قتيل ١٩ سبتمبر

مجزرة بن طلحة ٤٠٠ قتيل ٢٢ سبتمبر

مجزرة سيدي العنتري ١١٧ قتيل ٢٤-٢٣ ديسمبر

مجازر ولاية غليزان٤١٢ قتيل ٣٠ ديسمبر

ـ مجزرة بن طلحة

في صيف ١٩٩٧، وبينما كانت الجزائر تواجه حربا أهلية بدأت قبلها بخمس سنوات، وقعت سلسة مجازر فيما يسمى "مثلث الموت"، لاسيما بمنطقة البليدة المحاذية للعاصمة. وفي ليل ٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر، تعرضت بلدة بن طلحة، بدائرة براقي، لأكبر مذبحة جماعية عرفتها البلاد وقتل فيها أكثر من ٤٠٠ شخص. ورغم مرور عشرين عاما على هذه المأساة إلا أن عائلات الضحايا لا تزال تتألم لذكرى موتاها وبشاعة هذه العملية. في ليل ٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر، دخلت جماعة مسلحة مكونة من عشرات الأشخاص الملتحين الذين يرتدون الزي الأفغاني الذي يميز المقاتلين الإسلاميين إلى بلدة بن طلحة، الواقعة بدائرة براقي، جنوب الجزائر العاصمة، وقتلوا مئات الأشخاص. واستمرت المذبحة بحسب شهود من العاشرة والنصف مساء إلى الفجر، مخلفة أكثر من ٤٠٠ قتيل (نحو ١٠٠ قتيل حسب السلطات). وكانت هذه الجماعة مسلحة بالسكاكين والسواطير والبنادق، وانتقلت من منزل لآخر في حيي الجيلالي وبودومي بعد أن قطعت الكهرباء عن البلدة الغارقة في الظلام والرعب. قوات الأمن تمنع سكان بن طلحة من الدخول إلى مكان المجزرة، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.بحسب عدة شهادات رصدتها الصحف الوطنية والدولية غداة المجزرة، كانت على أبواب المنازل المستهدف أصحابها إشارة خاصة. وقال شهود أيضا أن امرأة من بن طلحة التحق أهلها بالإرهابيين كانت تدل القتلة وتقودهم بين المنازل. ولم يفرق الإرهابيون بين النساء والرجال، بين الأطفال والشيوخ. فذبحوا وقطعوا الرؤوس وفتحوا بطون الحوامل وضربوا الأطفال عرض الجدران ووضعوهم في الفرن. وبعد فعلتهم، خرج الإرهابيون من البلدة كما دخلوها، أي من دون أن يعترضهم أحد على الرغم من أن وحدات الجيش لم تكن سوى على بعد مئات الأمتار. فلا صراخ الضحايا ولا إبلاغ من فروا دفع قوات الأمن للتدخل، وقال العسكريون إنهم لم يتلقوا أمرا بالتدخل، فضلا عن أن البلدة كانت ملغومة ومظلمة. امرأة منهارة من شدة الصدمة في محيط مستشفى زميرلي إثر مقتل عدة أفراد من عائلتها في المجزرة. هذه الصورة معروفة باسم "مادونا بن طلحة"، ونالت جائزة "وورلد برس" للصورة الفوتوغرافية ١٩٩٨.ولا شك أن صورة ما عرف آنذاك بـ"مادونا (أو سيدة) بن طلحة"، التي التقطها مراسل وكالة الأنباء الفرنسية والتي تظهر فيها امرأة منهارة تستند لحائط بمستشفى زميرلي بحي الحراش في ضاحية الجزائر الجنوبية، أعطى صدى عالميا لمجزرة بن طلحة لتصبح رمزا للوحشية الإرهابية التي اجتاحت البلاد. الناجون والشهود لم ينسوا شيئا من تلك الليلة القاتمة. لم ينسوا المتفجرات التي اقتلعت أبواب المنازل ولا صفارات الإنذار التي أطلقها السكان للإبلاغ بالهجوم، ولا صوت الكلاشنيكوف المرعب ولا صدى الصراخ المتصاعد من البلدة ولا طائرة الهليكوبتر التي ظلت تطوف ببن طلحة ، ويعاني غالبيتهم اليـــــوم من آثار

سيكولوجية (نفسية) لم تعالج حتى الآن ، حتى أن بعضها تحولت لأمراض عقلية. وهذه المخلفات ناتجة عن المشاهد الشنيعة التي باتت راسخة في أذهانهم رغم قوانين المصالحة التي أقرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الحكم في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وأبرزها قانون "الوئام المدني" في تموز/يوليو ١٩٩٩ و"ميثاق المصالحة الوطنية" في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

مدخل بلدة بن طلحة.

أصبحت بن طلحة اليوم مدينة تقترب شيئا فشيئا من براقي، لاسيما بعد تشييد ما يسمى "الحي الجديد" ليقابل "الحي القديم". أما الحياة، فقد عادت إلى مجراها العادي، شارعها الرئيسي يعيش على وقع أقدام الرجال والنساء الذين يقتنون حاجاتهم اليومية من المتاجر والمحلات الكثيرة الموزعة على أطرافها. وفي آخر هذا الشارع، يقع حيا الجيلالي وبودومي اللذان وقعت فيهما مجزرة ١٩٩٧.مشهد من حي الجيلالي بعد عشرين عاما على المجزرة. عندما دخلنا حي الجيلالي، وجدنا رجالا مجتمعين حول طاولة قرب مدرسة ابتدائية وهم يلعبون "الدومينو" لقضاء وقت الفراغ بانتظار صلاة المغرب. وكان شاب في الثلاثين بالقرب منهم فسألناه عن ضحايا المذبحة، فرد قائلا: "الكل هنا تضرر منها، كل عائلة فقدت أحد أبنائها". وكان وسط هؤلاء الرجال مسعود، أحد ضحايا وشهود أحداث بن طلحة.

الهروب من كابوس الماضي

غالبية الضحايا دفنت بمقبرة سيدي رزين عند مشارف مدينة براقي. "قلوبنا ماتت"

فاطمة (اسم مستعار) واحدة من شهود مجزرة بن طلحة. وقد فقدت هذه المرأة البالغة من العمر ٥٥ عاما سبعة من أقاربها خلال العشرية السوداء: زوجها، زوج والدتها، أربعة من إخوتها، وحفيدها. "في ١٩٩٧، عندما وقعت المجزرة، كنا نسكن على مشارف المدينة. وأخي أول أفراد الدفاع الذاتي [الذين تشكلوا في الجزائر ابتداء من ١٩٩٣ لمقاومة الإرهابيين] في بن طلحة، وأمي أيضا حملت السلاح ضد الإرهاب. عندما تلقينا خبر وقوع المجزرة سارعنا راكضين فجرا إلى عين المكان، وكانت ابنتي الصغيرة (التي كانت آنذاك في قسم الثالثة ابتدائي) برفقتي. لقد رأت إحدى صديقاتها مقطوعة الرأس وظلت مصدومة إلى اليوم. ورأينا مشاهد لا توصف ولا تطاق، رؤوس مقطوعة وأجساد محروقة أو متقطعة... قلوبنا ماتت منذ تلك اللحظة. كيف أنسى هذا الجار الذي كان يرمي أولاده من خلف الجدار أملا في إنقاذهم من الإرهابيين، ولكن المسكين كان يجهل أن هؤلاء كانوا يذبحون الطفل فور وقوعه على الأرض. وكان الناجي الوحيد من عائلته إذ أنه تخبأ تحت شجرة الموز. ولكنه أصيب بالجنون.

"ولم يتوقف القتل سوى مع بروز الفجر"

نادية (اسم مستعار) كانت في ٢٨ من عمرها عندما وقعت مجزرة بن طلحة. وكانت تعيش في هذه البلدة مع ابنتها البالغة عامين آنذاك. ورغم أنها لم تكن تسكن في حي الجيلالي إلا أنها سمعت صراخ الضحايا وطلقات الرصاص وهلع السكان للهرب من قبضة الإرهابيين. كان الإرهابيون دائما يهددون سكان بن طلحة ويتوعدونهم بارتكاب مجزرة بحقهم. وكان أحدهم، وهو من أبناء بن طلحة، قد قالها علنا بعد مذبحة الرايس (القريبة من هذه البلدة): "أنصحكم بالرحيل قبل فوات الأوان". وكانوا غالبا ما يدخلون البلدة ويطالبون السكان بالطعام وكل ما يحتاجونه. وفي تلك الليلة، وضعت علامات في أبواب المنازل المستهدفة، ما معناه أنها لم تستهدف من باب الصدفة. وقعت المجزرة ليل الاثنين الثلاثاء (٢٢/٢٣ أيلول/سبتمبر). بدأ الصراخ وانطلقت صفارات الإنذار نحو العاشرة والنصف مساء. انقطع الكهرباء فغرقت البلدة في الظلام، وخرجنا إلى الشارع حفاة، بعضنا بلباس النوم. سمعنا للقصف، كأننا في حالة حصار. ورأيت أشخاصا قفزوا من شرف منازلهم، ورأيت امرأة حامل فتحوا بطنها. تمكن بضعة أشخاص من الفرار لوسط البلدة ، وساد الهلع في كل مكان. قضيت ليلتي خارج البيت، واختبأنا أنا وابنتي في مكان خفي وكانت تبول من شدة الخوف. ولم يتوقف القتل سوى مع بروز الفجر. وفي الساعات الأولى من الصباح، خيم الحزن على بن طلحة، كل شيء كان غريبا. هذه المشاهد لن أنساها أبدا. في ساحة مدرسة ابن باديس، وضعت الجثث جنبا إلى جنب، كبار وصغار وأطفال... وضمن هذه الجثث عدة أشخاص كنت أعرفهم. ومن شدة الألم والصدمة، أصبت بنزيف وتم نقلي إلى المستشفى. وفي مثل هذا اليوم (٢٣ أيلول/سبتمبر) من كل عام، تعود الذكريات إلى الذهن ويعود الألم معها. لقد عشنا مع عدو خفي مدة عشر سنوات، ولدي إحساس غريب بأن بلادنا فشلت في حماية أبنائها. لا أحد هنا يعرف لماذا لم نحظ بالحماية رغم وجود الجيش والحواجز الأمنية. ما يمكن قوله اليوم؟ الإرهابيون ينعمون بالرفاهية والأموال، ولكن نحن سرقت عشر سنوات من حياتنا وكلنا مصابون بمرض ما. في سنوات التسعينات، كنت في العشرينات من العمر ولكن تعذر علي مزاولة الدراسة. أنا مريضة ولكن لا أدري بأي داء. أخاف من كل شيء وأرهب أن يمشي أحد خلفي حتى ولو كان شخصا أعرفه. هذا قضاء الله! ما عشناه لن ننساه ولن نسامح من قتلوا وذبحوا الرجال و النساء و الأطفال و الشيوخ مهما كانت طبيعتهم أو هدفهم)

ـ مجزرة الرايس

مجزرة الرايس، التي دارت رحاها في التاسع والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٧، كان واحدة من أعنف المذابح التي جرت في الجزائر في تسعينيات القرن العشرين. وقد وقعت في قرية الرايس، بالقرب من مدينة سيدي موسى وإلى الجنوب من الجزائر العاصمة. وقد كانت الحصيلة

الرسمية المبدئية للقتلى والجرحى ٩٨ قتيلاً و١٢٠ مصابًا، وقد قالت شبكة "سي إن إن" إن بعض العاملين في المستشفيات وشهود العيان قالوا إن حصيلة القتلى لا تقل عن ٢٠٠ شخص، وربما تصل إلى ٤٠٠ شخص، في حين أن الرقم الذي ذكرته الحكومة الجزائرية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كان ٢٣٨. وقد ذكرت بي بي سي بعد ذلك أن عدد القتلى كان ٨٠٠ قتيل وفي عام ١٩٩٧، كانت الجزائر تعيش في ذروة صراع مدني وحشي بدأ بعد إلغاء الجيش لانتخابات ١٩٩٢ التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)وكانت قرية الرايس الفقيرة التي تعيش على الزراعة قد صوتت في أغلبها لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ وكانت تشتهر في تاريخها بدعم المقاتلين الإسلاميين في المنطقة، ولكن (وفقًا لرواية أحد القرويين أوردتها خدمة البث العامة ((PBS)، كانت القرية قد توقفت قبل ذلك مباشرة عن توفير الغذاء والأموال لهم. وقد وصل المهاجمون المقنعون إلى القرية حوالي الساعة الواحدة صباحًا في شاحنات وسيارات، وكانوا مسلحين بالبنادق والسكاكين والفؤوس والقنابل. وقد استمروا في قتل الرجال والنساء والأطفال وحتى الحيوانات في القرية حتى الفجر (حوالي الساعة السادسة صباحًا) حيث كانوا يقومون بذبح الأشخاص، كما كان لديهم الفرصة لحرق الجثث، أما الفتيات الصغيرات فقد تعرضن للخطف بدلاً من القتل. وفي بعض الحالات، كانوا يتركون الرؤوس المقطوعة على عتبات الأبواب. كما قاموا بتشويه الجثث وسرقة الموتى، كما ارتكبوا الفظائع ضد النساء الحوامل. وقد قاموا بحرق وتفجير بعض المنازل. وقد حاول القرويون الهرب أو الاختباء لكنهم امسكوا وقتلوا. فروا بعد الفجر آسرين معهم ٢٠ فتاة . وقد أعلنت الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)مسئوليتها عن الحادث، تمامًا كما حدث في مجزرة بن طلحة. وفي كتاب تحقيق في المجازر الجزائرية (An Inquiry into the Algerian Massacres) (وهو كتاب كان يقول إن الجماعة الإسلامية المسلحة مفبركة) قال اثنان من الناجين إن القتلة كانوا يرتدون ملابس تشبه ملابس "الأفغان"، حيث كانوا يرتدون العمائم وكانت وجوههم مغطاة وكانت لهم لحى (بعضها مزيفة) وكان البعض منهم يرتدون ملابس رسمية، كما قالوا كذلك إن المهاجمين كانوا يسبون الله في كل مكان، وكان من بينهم عدد قليل من النساء، كانوا يرتدون الحجاب فوق زي رسمي. ويبدو أن المنافذ الإعلامية الرئيسية لم تؤيد هذه الروايات .

ـ مسلسل الإغتيالات الكبرى

بدأ مسلسل إغتيال الشخصيات الوطنية الكبرى ، في أواخر شهر جوان ١٩٩٢ بمدينة عنابة و بالضبط بدار الثقافة ، حيث تم إغتيال الرئيس محمد بوضياف (رئيس المجلس الأعلى للدولة) و قد تناولنا هذا الموضوع في الفقرات السابقة ، ومنذ ذلك الوقت توالت إغتيالات الشخصيات السياسية و الفكرية ، وسنتعرض في هذه الفقرة لظروف و أسباب إغتيال السادة : قاصدي مرباح ، عبد الحق بن حمودة ، ، محمد بوسليماني على سبيل المثال لتقريب الصورة الى الأجيال الجديدة التي لم تعش تلك السنوات القاسية التي مرت بها البلاد من شهر جانفي الى مابعد صدور ميثاق المصالحة الوطنية والذي قلل من حجم و نوعية الأعمال الإرهابية ، و إن يقيت هنا وهناك ولكن ليس كظاهرة أمنية و لكن كأعمال إجرامية معزولة ربما ليس لها أي إرتباط بأصل الأزمة .

ـ قاصدي مرباح ، رجل الملفات الكبرى

قاصدي مرباح مجاهد و عقيد في الجيش الوطني الشعبي الجزائري ، و مديرا للأمن العسكري منذ ١٩٦٥ الى سنة ١٩٨٠ ، ورئيس حكومة الإصلاحات ، بعد إقالته من طرف الرئيس بن جديد سنة ١٩٨٩ قام بتأسيس حزب سياسي ، و ظل ينشط في الساحة السياسية من أجل تقريب وجهات النظر بين قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ و العسكر ، وقام بإتصالات مع قادة الخارج و كادت مساعيه تكلل بالنجاح بإعتباره طرفا محايدا و غير مشارك في الأزمة السياسية و الأمنية من قريب و من بعيد ، و بصفته مديرا سابقا للأمن العسكري ، كان من دون شك يملك العديد من الملفات الشائكة و الخطيرة ، تم إغتياله يوم ٣١ أوت ١٩٩٥عند مخرج مدينة برج البحري ، ضواحي العاصمة ، و كان معه حارسه و إبنه و أخيه و سائقه ، و يقال أن ثلاث سيارات كانت تتبعه منذ خروجه من العاصمة ، و كان على متنها جماعة (إرهابية) تتكون من ١٢ فردًا هي من قامت بتنفيذ عملية إغتيال قاصدي مرباح و بحسب بعض المصادر فإن" إقامة قاصدي مرباح من ١٤ إلى ١٨ أوت ١٩٩٣ في سويسرا مكنته من الاتصال بمختلف ممثلي المعارضة الجزائرية في المنفى ليضبط معهم مشروعه الذي كان سيتمخض عن القيام بثورة أخرى في الفاتح من نوفمبر ١٩٩٣. تعيد الأمور الى طبيعتها ، لم تشر أي معلومات إلى الجهات التي نفذت عملية إغتيال الرجل القوي الأسبق الذي كان على رأس أخطر جهاز في الجزائر قاصدي مرباح. فيما معلومات أخرى تشير إلى تورط بعض الجهات في عملية إغتيال قاصدي مرباح ، الذي كان يحاول أن يوحد صفوف المعارضة الجزائرية ، و من خلال تجربته الطويلة في الأمن العسكري أدرك من دون شك أن معظم فصول المأساة الجزائرية مفبركة .

ـ عبد الحق بن حمودة : غدرونا يا ولد عمي

عبد الحق بن حمودة من مواليد ١٩٤٦ بقسنطينة ، إشتغل بسلك التعليم و ترقى فيه حتى وصل الى منصب مدير مدرسة ، مناضل في الحزب الحاكم سابق ، جبهة التحرير الوطني ، و في سنة ١٩٧٢ إنخرط في صفوف الإتحاد العام للعمال الجزائريين ، و ترقى في المسؤوليات الى أن أنتخب سنة ١٩٩٠ كأمين عام ، ثم إعيد إنتخابه سنة ١٩٩٤ في عز الأزمة السياسية الأمنية ، عبد الحق بن حمودة و بصفته أمينا عاما للمركزية النقابية التي تعتبر أحد أذرع الحزب الحاكم ، ثم تحولت الى جهاز تابع و خاضع للسلطة ، كان من المفروض أن يلتزم بالحياد التام بعد إعتماد التعددية الحزبية ، ليصبح التنظيم النقابي ممثلا لكل العمال بغض النظر عن إنتماءاتهم السياسية ، لكن ما حصل هو العكس ، حيث خرج بن حمودة عن حياده بمجرد الإعلان عن نتائج الدور الأول من الإنتخابات التشريعية ديسمبر ١٩٩١ ، و بإيعاز من جماعة الجنرال محمد مدين مدير المخابرات سعى مع عدة شخصيات أخرى من التيار العلماني و الديمقراطي المزعوم الى إنشاء ما سمي ب ـ لجنة إنقاذ الجمهورية ، و يبدو أنه لم يعد يكتف بمنصب الأمين العام للمركزية النقابية المقربة من الحكومة ، و أصبح يتطلع للعب دور أكبر منه ، حيث و بمجرد إغتيال الرئيس محمد بوضياف ، تلقف بن حمودة فكرة و مشروع التجمع الوطني ، و إستغل فرصة الحملة الإنتخابية لتشريعيات ديسمبر ٩١ ، للقيام بحملة مزدوجة ، تتضمن سد الطريق ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و التسويق المبكر للتجمع الوطني ، و يبدو أن جهات عديدة كانت تتخوف من نجاحه في إخراج مشروع التنظيم السياسي الجديد الموالي للسلطة ، ولسان حالهم يقول تخلصنا من شبح الرئيس المغتال ، فظهر لنا ليش فاليزا جزائري ـ كناية عن فوز رئيس نقابة في بولندا سنة ١٩٩٥ برئاسة الجمهورية ، و بعد فشل محاولة إغتياله قرب مسكنه سنة ١٩٩٣ ، تمكنت مجموعة إرهابية من إغتياله في ال ٢٨ ـ جانفي ١٩٩٧ ، وكغيرها من عمليات الإغتيال الكبرى ، تثير الكثير من الشكوك ، لأن المنطقة التي تمت فيها العملية هي من المفروض منطقة أكثر أمنا ، زيادة على أن الإرهابيين و كالعادة إختفوا في لمح البصر دون أن تتمكن مصالح الأمن من إقتفاء أثرهم فور وصولها الى مكان الحادث ، وكانت آخر كلمة تلفظ بها أمين عام نقابة الحكومة هي ـ غدرونا يا ولد عمي ـ و هي تحمل معان و ظلال كثيرة .؟؟

ـ محمد بوسليماني و فتوى الجهاد المزعوم

محمد بوسليماني أستاذ في التعليم الثانوي وناشط إسلامي من الوجوه القديمة ، التي تبنت العمل للإسلام مع منتصف سبعينيات القرن الماضي ، ينحدر من ولاية البليدة و هو رفيق درب الشيخ محفوظ نحناح ، ممثل تيار الإخوان المسلمين و مؤسس جمعية الإصلاح و الإرشاد ، و حركة المجتمع الإسلامي مطلع تسعينيات القرن الماضي ، عارض مشروع الميثاق الوطني سنة ١٩٧٦

وقام رفقة الشيخ نحناح ، بعملية تخريبية إستهدفت خطوط الهاتف التي تربط مقر الناحية العسكرية بالبليدة مع وزارة الدفاع الوطني ـ دون أن يكون لديهم فكرة عن طبيعة تلك الخطوط ـ و قد كانت بالنسبة لهما مجرد خطوط هاتف عادية ، و العملية لا تعدو أن تكون لعب أطفال ، للفت إنتباه السلطة ، حركة مجتمع السلم التي ينتمي إليها الشهيد محمد بوسليماني وقفت بطبيعة الحال ضد تدخل الجيش لتوقيف المسار الإنتخابي و إفساد العرس الديمقراطي ، و إنسحبت من ندوة الوفاق الوطني في آخر لحظة لما تأكدت بأن ـ القوم ـ غير جادين في البحث عن حل للأزمة السياسية الأمنية ، و رفضت العنف مهما كان مصدره أي عنف الدولة المتمثل في تدخل الجيش في العمل السياسي ، و إعتقال و مطاردة إطارات و مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و عنف الجماعات إرهابية المحسوبة على فصيل إسلامي ، أو تنسب نفسها الى الإسلام و هي ترتكب أعمال وحشية تحرمها كل الأديان السماوية و الأعراف الإنسانية .

ـ رهبان تيبحرين

من أبشع الجرائم الإرهابية التي ارتكبتها الجماعة الإسلامية المسلحة بقيادة أميرها السفاح و المجرم جمال زيتوني ، عملية إغتيال الرهبان السبعة و هم جميعا من جنسية فرنسية ، كانوا يعيشون منذ فترة طويلة في دير معزول بمنطقة تيحراين الجبلية بولاية المدية ، و منهم أطباء و ممرضين ، كانوا يقدمون للسكان المحليين خدمات طبية معتبرة ، وربما مساعدات مادية ، و لم يعرف عنهم أنهم يقومون بعملية التبشير بالدين المسيحي ، و هم بطبيعتهم كرهبان مسالمون ، و في أخلاقيات الحرب في الإسلام أو الجهاد فإن القساوسة و الرهبان إذا دخلوا ديرهم أو كنائسهم و لم يشاركوا في الحرب من قريب أو من بعيد ، فهم يتمتعون بحصانة كاملة ولا يمكن أن تمتد اليهم يد ، و بإغتيال الرهبان السبعة بتلك الطريقة الوحشية يكون الإرهابيون قد حرموا سكان تلك المنطقة و أغلبهم من الفقراء و المساكين من خدمات طبية جليلة ، كما تكون الجهة التي خططت و دبرت و أمرت جماعة الإرهابي المجرم جمال زيتوني بتنفيذ هذه العملية البشعة ، تسعى لتحقيق عدة أهداف سياسية إستراتيجية في نظرها و هي إخراج العديد من الدول الغربية التي تحترم المسيحية ، من صمتها و حيادها و على رأسها فرنسا ثم إيطاليا و إسبانيا في الدرجة الثانية ، و تأليب الرأي العام العالمي المسيحي ضد ما يسميهم الخطاب العلماني الأصولية الإسلامية ، و زرع بذور الخوف في العالم الغربي حكومات و شعوبا من خلال إظهار بشاعة الجهاد الإسلامي و التهديد بأن وجود دولة إسلامية في شمال إفريقيا سيؤدي الى أسلمة كل المنطقة في القريب العاجل ، و سيشكل خطرا كبيرا على الدول الغربية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط ، لكن هذه العملية البشعة حققت نتائج سلبية و غير منتظرة ، حيث شكك الكثير من المنظمات و النخب الغربية في نسبة هذه العملية الى الإسلاميين و أصـــبح شعار من يقتل من

الذي تبنته عدة مصادر دبلوماسية و إعلامية فرنسية خاصة ، شوكة في حلق جنرالات جانفي ٩٢ ، و بدأ أحرار العالم يقتربون من حقيقة الإرهاب في الجزائر الذي تغذيه و تحكم فيه جهات و مؤسسات ، تكون قد إخترقت الجماعات الإسلامية المسلحة ، أو إخترعتها .

إختطاف الطائرة الفرنسية

الخطوط الجوية الفرنسية الرحلة ٨٩٦٩ طائرة إيرباص إيه ٣٠٠ B٢-١C كانت تحمل ٢١٣ راكبا و١٢ من أفراد الطاقم في رحلة طيران من الجزائر إلي باريس في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٤ بعد رحلة من باريس إلي الجزائر بقيادة الطيار برنارد ديلهيم البالغ من العمر ٥١ عاما ومساعد الطيار جون -بول بورديري البالغ من العمر ٣٦ عاما ومهندس الرحلة آلان بوسوات البالغ من العمر ٤٢ ، صعد ٤ أشخاص من الشرطة الرئاسية الجزائرية فيما بعد كانت الطائرة تحوم حولها سيارات القوات الخاصة الجزائرية وأحد الشرطيين قد نظر من نافذة الركاب ورأي سيارات القوات الخاصة الجزائرية والطائرة أحتجزت علي الأرض وأغلق الجيش الجزائري المطارات والمجال الجوي وفي الحقيقة كان الأشخاص الأربعة هم أفراد الجماعة الإسلامية المسلحة خلال العشرية السوداء في الجزائر وغضب الإهاربيون وقتلوا شرطي جزائري عمره ٢٤ عاما برصاصة في الرأس وبعدها بقليل قتلوا الدبلوماسي الفيتنامي بوي جيانج تو البالغ من العمر ٤٨ عاما وبعدها بيوم واحد قتلوا رئيس طباخ السفارة الفرنسية يانيك بيوجنيت البالغ من العمر ٢٤ عاما بمطار هواري بومدين الدولي.

ـ إقتحام الطائرة

أرسلوا ٣٠ فرد من أفراد فرقة القوات الخاصة الفرنسية بقيادة الرائد دينيس فافير علي ثلاث سلالم يقودها ٣ عربات للمطار وكان الطيار برنارد ديلهيم خائفا لأن المسلحين قد أطلقوا النار علي برج مراقبة الحركة الجوية الفرنسية بمطار مارسيليا بروفانس وقامت القوات الخاصة الفرنسية بهجومهم وقام القائد تييري برونجناود البالغ من العمر ٣٨ عاما بقتل قائد الاختطاف وأحد مساعديه قبل أن يجرح بشكل خطير ٧ مرات في ساعده وعضلاته وصدره وكان عدد قليل من قناصة فرقة القوات الخاصة الفرنسية بسطح مطار مارسيليا بروفانس يريدون الحصول علي إصابة مباشرة من نوافذ قمرة القيادة ولكن مساعد الطيار جون-بول بورديري يعيق الإصابة المباشرة وعندها مساعد الطيار خرج من نافذته وسقط علي منطقة شحن الطائرات برغم جراحه الخطيرة ما زال حيا وأبتعد عن الخطر واستطاعت فرقة قناصة القوات الخاصة الفرنسية بسطح المطار الفرنسي الحصول علي الإصابة المباشرة وقتلوا الخاطفين الآخرين وبعد ذلك هرب جميع

الركاب والطاقم البالغ عددهم ٢١٥ شخصا عبر منزلقات الهبوط الإضطراري وفي قمرة القيادة خرج الطيار برنارد ديلهيم ومهندس الرحلة آلان بوسوات من الطائرة وخرج مهندس الرحلة مقيداً ولكن طاقم الرحلة قالوا إنه مهندس الرحلة وفكوا قيوده وتركوه.

ـ من كان وراء أختطاف الطائرة الفرنسية

من خلال تحليل طبيعة العملية الإرهابية و الطريقة التي تمت بها ، يمكن أن نقدم الملاحظات التالية :

ـ أن الذين خططوا لهذه العملية ليسوا مجرد إرهابيين إسلامين متعاطفين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و لكن عصابة من المجرمين المحترفين على درجة عالية من التكوين و التدريب .

ـ هناك تواطؤ تم في مكان ما سمح لهؤاء الإرهابيين بالحصول على بدلات رسمية للحرس الرئاسي ، سمحت لهم بدخول المطار و إقتحام الطائرة بسهولة تامة .

ـ هناك عدم تنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة ، و بالتالي لماذا لم تتكفل شرطة مطار هواري بومدين بالإتصال بمصالح الأمن الرئاسي لتتأكد من مهمة عناصرها بمطار الدار البيضاء الذي يعتبر واجهة البلاد .

ـ لا تستفيد الجماعات الإسلامية المسلحة المتعاطفة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من هذه العملية و غيرها من العمليات التي تستهدف الرعايا الأجانب ، سوى تأليب الرأي العام العالمي ضدهم ، و هم بحاجة ماسة لتعاطف الرأي العام الدولي و الإعلانم الأجنبي ، لأنهم يعتبرون أنفسهم ضحايا نظام عسكري مغتصب ، وقضيتهم عادلة .

ـ هذه العملية من حيث الطريقة و الأهداف ، تشبه الكثير من العمليات التي ستقع فيما بعد ، أي في عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و بعد مصادقة أغلبية الشعب الجزائري على قانوني الوئام المدني و المصالحة الوطنية ، و رغم عيوبهما و كونهما مجرد آلية تمنح الجنرالات المتورطين في الحرب القذرة ، حصانة أبدية من المتابعة و تطوي الملف طيا ، الا أنه سمح بعودة الآلاف من الإرهابيين المغرر ربهم ، و كان من المفروض إنسحاب جنرالات الإرهاب ، لكن وقعت عدة عمليات حيرت ألباب العقلاء ، و نسبت تارة الى جماعة حطاب و أخرى الى دودوكال ، و أخرى الى القاعدة ببلاد المغرب العربي ، في رأي الكثير من المتابعين للشأن الجزائري ، فإن حوادث إختطاف الطائرة الفرنسية ، و تفجير مقر الحكومة الجزائرية و مقر الأمم المتحدة ، هي عمليات تثير الكثير من الغبار حولها .

الفصل الثالث (3)

الأزمة السياسية الأمنية
و حوار الطرشان

ـ المرحلة الإنتقالية الثانية

مع إقتراب عهدة المجلس الأعلى للدولة ، و هو مؤسسة غير شرعية ، على نهايتها بدأت معالم مرحلة إنتقالية جديدة ترتسم في الأفق ، بعد فشل كل مساعي الصلح بين الطرفين و العودة الى الحياة السياسية الطبيعية ، نتيجة لوجود أجنحة متطرفة و متصلبة في كل المواقع داخل السلطة الفعلية و خارجها ، بالإضافة الى عدم إستجابة قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأهم الشروط التي طلبتها منها السلطة على لسان وزير الدفاع الجنرال ليامين زروال الذي يئس على ما يبدو من تغيير عباسي مدني و جماعته لموقفهم ، و إعلان براءتهم من ما سمي ب الجماعات الإسلامية المسلحة ، زيادة على رفض الجنرالات العلمانيين الإستئصاليين أية عودة محتملة لجبهة الإنقاذ الى النشاط السياسي بنفس التركيبة البشرية و البرنامج و الخطاب و الأهداف الإستراتيجية ، و لو تم تغيير التسمية أو العنوان السياسي ، وقد بذلت جهود و إتصالات مع بعض الشخصيات المعتدلة من جبهة الإنقاذ كرابح كبير مثلا الذي فر بجلده الى المانيا ، و ربما إستفاد كثيرا من وجوده في هذا البلد المتطور سياسيا و صناعيا ، من أجل تسوية محتملة و عادلة للمشكلة السياسية ، لكن مشروع الحل السياسي الوسطي الذي تبنته عدة أطراف و نادت به شخصيات وطنية مستقلة ، و الذي يرتكز على حل سياسي لا غالب فيه و لا مغلوب ، و يخرج جميع الأطراف منتصرين على أنانيتهم ، وينتصر الوطن و تتغلب الحكمة و التعقل ، و من خلال قراءة أهم الإقتراحات التي قدمت من طرف الأحزاب والشخصيات الوطنية ، كأرضية صالحة لبناء الثقة بين الطرفين ونواة مصالحة وطنية شاملة ، في ظل أجواء شائكة و متشابكة يميزها وجود جماعات إرهابية تقتل الجميع و لا تستثنى أحد (المصلي و تارك الصلاة) كما يقول المثل الشعبي و هي جماعات مشكوك في طبيعتها و إنتماءاتها و وصايتها و أهدافها خاصة بعدما إستهدفت أكثر من مرة ما يسمى في الخطاب الرسمي ب معاقل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهني الأحياء أو البلديات التي يوجد بها أعداد معتبرة من المتعاطفين مع الجبهة الإسلامية ، فليس من المنطق أو العقل أن تقتل ما يسمى ب الجماعات الإسلامية المسلحة أوالإرهابيين المتعاطفين معهم من الشيوخ والأطفال و النساء ، و معظم هذه الجماعات (المفبركة) لا تعترف حتى بجبهة الإنقاذ و تكفر بالديمقراطية و التعددية ، لكن الجنرالات يعتبرون هذه الجماعات المسلحة محسوبة على جبهة الإنقاذ ، وحتى الوسط السياسي و المجتمع المدني وجزء من الشارع الجزائري ، أصبح يصدق هذه الأفكار التي رسختها الآلة الإعلامية الرسمية ، و الحال أن جبهة الإنقاذ أصبحت عبارة تنظيم سياسي إسلامي مشتت ، قيادة التاريخية مغيبة في سجن البليدة ، و أتباع متشبعين بأيديولوجية الحزب و بالأماني و الوعود المعسولة ، و قيادة مؤقتة حائرة ، و في تقديري أن الشروط التي وضعها النظام من أجل العودة للحياة

السياسية الطبيعية ليست مستحيلة لو أن قيادة جبهة الإنقاذ تخلت عن أنانيتها و طموحاتها السياسية ولو مؤقتا ، ليس لصالح فلان أو فلان ، و لكن من أجل الوطن ، كانت أهم مطالب السلطة الفعلية كما ذكرنا في فقرات سابقة تتلخص في نبذ العنف و رفع الغطاء السياسي عن ما سمي ب الجماعات الإسلامية المسلحة و هي في غالب الأحيان مخترقة من طرف الجنرالات ، و الإلتزام بإحترام النظام الجمهوري و التعددية الحزبية ، و عدم إستعمال العنف للوصول الى السلطة أو البقاء فيها ، مقابل إمكانية عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ الى ممارسة نشاطها السياسي تحت تسمية جديدة و مؤسسين جدد مع تغير المتورطين في الأزمة السياسية و الأمنية بشكل مباشر أو غير مباشر (بمعنى تغيير التسمية و الأشخاص مع بقاء نفس البرنامج و الأهداف) وقد وقعت مثل هذه الإجراءات في عدة دول إسلامية سبقتنا في تبني النظام الديمقراطي ، كتركيا على سبيل المثال ، حيث عانت التنظيمات السياسية الإسلامية منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى أواخر التسعينيات من تعسف جنرالات الجيش ، و قامت بحل جميع الأحزاب التي أسسها البروفيسور نجم الدين أربكان و رفاقه ، و تم الإطاحة بحكومته ومنعه من ممارسة النشاط السياسي لمدة خمس (٥) سنوات ، فكان أربكان في كل مرة يغير تسمية الحزب و تركيبته البشرية و يعود الى الساحة السياسية من جديد ، لكن جماعة الإنقاذ سواء تلك التي كانت داخل السجن العسكري ، أو تلك التي تسلمت القيادة المؤقتة بعدها ، لم تكن مع الأسف الشديد تملك كل الأوراق بين يديها ، و كانت تراهن على إنتصار ما تسميه بالجهاد الإسلامي على نظام الجنرالات ، كما راهنت عل جماعات إرهابية أغلبها مصنوع في مخابر أو مخترق ، و لذلك بقيت متمسكة بمطالبها التعجيزية التي تجاوزتها الأحداث و هي :

- عدم الإعتراف بالسلطة الجديدة .

- العودة الى النشاط السياسي بنفس التسمية و بنفس الأشخاص .

- الإنطلاق من نتائج الدور الأول للإنتخابات التشريعية الملغاة من طرف العسكر.

- إعتبار الأعمال الإرهابية و العنف الممارس من طرف كل الجماعات المسلحة و الإرهابيين المرتزقة ، و من دون إستثناء (جهادا شرعيا) ضد سلطة إنقلابية غير شرعية و يمكن القول أن الذاتية و الطموحات الشخصية قد لعبت دورا كبيرا في تعقيد الأزمة .

ـ الحوار الوطني

تبين بعد أشهر من إندلاع أعمال العنف و العمليات الإرهابية ، أن هذه الجماعات المسلحة التي تنتسب الى الإسلام زورا و بهتانا ، ليس لها أية علاقة بالإسلام ، و هي عبارة عن جماعات إجرامية تضم عناصر دموية مرتزقة و مشبوهة ، ليس لها برنامج أو هدف سوى القتل و التخريب ، في هذه الظروف الصعبة بدأ وزير الدفاع الجديد الذي جاء تعيينه كمؤشر على تراجع الجنرالات و لو بنسبة قليلة عن الحل الإستئصالي و الجنوح الى حلول أخرى موازية و من بينها إمكانية الحل السياسي ، قبل ان تنفلت الأمور من أيدي الجميع و تصبح كل الحلول غير ممكنة ، و في هذا الإطار دشنت السلطة الفعلية بقيادة علي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة ، سلسلة لقاءات تشاورية مع الأحزاب السياسية و الشخصيات الوطنية ، حيث إستقبل علي كافي السادة : عبد الحميد مهري أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني ، و محفوظ نحناح رئيس حركة المجتمع الإسلامي ، عبد الله جاب الله ، رئيس حركة النهضة ، أحمد بن بلة بصفته شخصية وطنية ، من أجل الإستماع الى تشخيصهم للأزمة السياسية الأمنية ورؤيتهم لحلول الممكنة ، و تبادل الأفكار و الآراء و المقترحات ، و قد ذكر الرئيس علي كافي في تعليق على سلسلة اللقاءات التي جمعته مع الطبقة السياسية (أنه عيب أن لا تجد الجزائر من أبنائها من ينقذها) و من هذا المنطلق جاءت فكرة تأسيس لجنة الحوار الوطني برئاسة يوسف الخطيب و هو شخصية وطنية من غير إنتماء حزبي واضح و مجاهد و عقيد سابق بالولاية التاريخية الرابعة ، و قد بادرت اللجنة بتنظيم عدة لقاءات علنية مع كافة الشركاء السياسيين و في نفس الوقت أجرت لقاءات سرية و في غرف مغلقة مع ممثلين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و هو ما أشار اليه الرئيس على كافي في تصريح لقناة فضائية عربية بقوله (إعتمدنا في شهر سبتمبر ١٩٩٢ سياسة الحوار مع كل الشركاء السياسيين و الإقتصاديين والإجتماعيين ، و فيما يخص الجبهات الثلاث ـ الإنقاذ ، التحرير ، القوى الإشتراكية ـ فقد قررنا فتح الحوار مع هذه الحساسية الإسلامية ، و قد بدأت الإتصالات معها سواء مع المتواجدين داخل المعتقلات أو خارجها) و على ما يبدو فإن لجنة الحوار الوطني لم تتمكن من تحقيق أي تقدم ، أو نتائج إيجابية مع الجبهة الإسلامية التي تمسكت بمواقفها المتصلبة و لم تتراجع قيد أنملة ، بإعتبارها طرفا أساسيا في النزاع و ضحية في نفس الوقت ، الأمر الذي إعتبرته السلطة وإمتداداتها السياسية و الإعلامية و جزء من الشارع الجزائري ، تشددا في المواقف ، لن يتفيد منه سوى الأجنحة الراديكالية على كل المستويات و في مختلف المواقع ، وتأجيل الحل السياسي و تمديد عمر الأزمة .

ـ ندوة الوفاق الوطني

كانت أهم أهداف لجنة الحوار الوطني التي قادها المجاهد و العقيد يوسف الخطيب ، هو فتح قنوات التشاور و تبادل الأفكار و الآراء مع كل المعنيين بالأزمة السياسية و الأمنية ، بشكل مباشرو غير مباشر ، تضاف الى الجهود التي قام بها وزير الدفاع الوطني الجنرال ليامين زروال من خلال لقاءاته المباشرة مع القيادة التاريخية للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالسجن العسكري بالبليدة ، بحيث تساعد مثل هذه اللقاءات بداية على إعادة بناء الثقة المفقودة بين الطرفين ، وصولا الى طرح مقترحات و أفكار ، يتم مناقشتها في الندوة الوطنية للوفاق الوطني ، و قد خرجت لجنة الحوار الوطني بمشروع أرضية الإجماع الوطني حول المرحلة الإنتقالية الثانية ، وهي أهم الوثائق التي طرحت للمناقشة و الإثراء في الندوة الوطنية الي عقدت يومي ٢٦ و ٢٧ جانفي ١٩٩٤ و هناك عدة ملاحظات حول المشروع التمهيدي يمكن تلخيصها نقلا عن أسبوعية الحدث العدد ٣ من ٢ الى ٩ جانفي ١٩٩٩٤ ، بتصرف يسير :

أولا: أنها لم تعرف الأزمة في الوثيقة ، ومن المتعارف عليه أن دراسة أي موضوع لابد من تعريفه وتعداد أسبابه ، ثم ذكر حلوله ، إلا أن الوثيقة خالفت هذه المسلمة ، و لم تشر لها من خلال ذكرها لأزمة مؤسسات .

ثانيا: جاء في الديباجة أنها أزمة عابرة ، فماذا يقصد بالأزمة العابرة ؟ فإذا كان يقصد أنه يمكن الخروج منها بالحوار الجاد و المسؤول بين كل الجزائريين ، و التعاون جماعيا لحلها دون إقصاء ولا تهميش ، و الإعتراف بحق الإختلاف و نبذ الخلافات و المساومات ، فإنها فعلا أزمة عابرة يمكن الخروج منها بأقل التكاليف ، كما جاء في ديباجة الوثيقة ـ المرحلة الإنتقالية ليست مجرد فاصلة معلقة بين الأزمة و حلها ، بل ينبغي أت تكون نشيطة في تجاوبها مع مطلب التغيير الذي عبر عنه المجتمع الجزائري بصور مختلفة ـ هذه الفقرة تذكرنا بتصريح سيد أحمد غزالي حول الإنتخابات التشريعية الملغاة بأنها رسالة من الشعب يطلب فيها التغيير ـ و لكن مقارنة بمضمون الوثيقة ، أسلوبها و الطرق المقترحة لحل الأزمة ، فهي لا تختلف عن الوثائق الصادرة قبل التعددية ، فالأهداف جاءت في شكل برنامج مفتوح بخطوط عريضة غامضة ، يستخلص منها تأجيل الحسم ، و ليس تقديم الحلول ، بالإضافة الى إستعمال الوعود البراقة و دغدغة عواطف المواطنين بحل مشاكلهم ، و تحسين ظروف المعيشة و ترقية السكن بإطلاق برامج سكنية واسعة ، تنفيذ سياسة ملائمة لفائدة الشباب ، و في الجانب السياسي فقد ركزت الوثيقة على على موضوع إعادة بناء الدولة ، و هياكلها و العودة الى المسار الديمقراطي ، أما الجانب الإقتصادي ـ و قد أخذ حيزا كبيرا من الوثيقة ـ فجاء في شكل برنامج عمل حكومة

و تمحور حول بعث الإقتصاد الوطني من خلال تبني مشروع إقتصاد السوق ، و لم يتطرق الى القضايا الشائكة الراهنة ، كقضية الديون الخارجية ، أما أهم مشكل و هو صلب الأزمة و موضوعها أي الجانب الأمني ، فقد ربط بشكل تقني مع الجوانب الأخرى و جاء بصفة التمييز أن ما ينجز في القطاعات السياسية و الأقتصادية سيساعد على مكافحة الإرهاب ، بالموازاة مع ضرورة إتخاذ تدابير لتهدئة الوضع تدريجيا ، وهو ما تجلى في قانون الرحمة ، لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو كيف تكتسب الشرعية من ندوة ليس لها سيادة ؟ ـ أسبوعية الحدث ص ٦) أما عن سلطات المرحلة كما حددتها وثيقة الإجماع الوطني ، فلها وظيفة شبه تأسيسية ، و يتحول المشروع التمهيدي لأرضية الإجماع الوطني الى ملحق بالدستور ، و تستمد المرحلة الإنتقالية بكل مؤسساتها و نشاطاتاها ، مشروعيتها من موافقة القوى السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية على محتوى هذه الأرضية ، و حددت الوثيقة اهم سلطات المرحلة الإنتقالية و وظائفها كما يلي :

رئاسة الدولة: الحفاظ على النظام الرئاسي يجعل من رئاسة الدولة سلطة فعلية ،حيث هي التي تجسد الدولة وسيادتها ووحدة الأمة ، و ضامنة الدستور و أرضية الإجماع الوطني ، لكن ورد في ديباجة الوثيقة فقرة تقول ـ أن الغموض السائد في علاقة الدولة بالسلطة ، أدى الى إدماج الأولى في الثانية ـ لا ينبغي أن يؤدي الخلاف مع السلطة القائمة ، أو إحدى مؤسساتها الى تعريضها للزعزعة أو التهديد ـ فماذا تعني هذه الفقرة بالضبط ؟ و الوثيقة تعرف الدولة كما يلي: ـ الدولة هي الملكية المشتركة للمجتمع بكل ما فيه من فئات و حساسيات ـ على ضوء هذا التعريف يمكن أن نفهم أن السلطة و مؤسساتها ليست هي الدولة ، مع أنها تعمل بإسم الدولة و أن رئيس الدولة يجسد الدولة في الداخل و الخارج ،فأين هي إذن الحدود الفاصلة بين السلطة و مؤسساتها و الدولة و رموزها ؟ الصلاحيات الدستورية لرئيس الدولة مكرسة في وثيقة الإجماع الوطني ، من بينها قائدا أعلى للقوات المسلحة ، هو الذي يحدد التوجهات العامة لسياسة الدفاع الوطني من مقال ل: ع الكريم غزالي ، أسبوعية الحدث ، نفس العدد) و على العموم فيبدو أن صياغة الوثيقة جاء متسرعا ، و تضمن الكثير من الغموض و الوعود البراقة ، و الخلط بين برنامج الحكومة و مشروع وثيقة الإجماع الوطني التي حاول الطرف المنظم للندوة الوطنية ، فرضها على الجميع كأمر واقع ، رغم أن أغلبية الطبقة السياسية و المجتمع المدني و شخصيات وطنية ، قد شاركت في تقديم آراء و إقتراحات لإثراء الوثيقة ، و الخروج بأرضية إجماع وطني متفق عليها من جميع الفاعلين في الساحة الوطنية و منها على وجه الخصوص الطرف الثاني في معادلة الصراع السياسي و الأمني ، و هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و الوثيقة لم ترتق في معاملتها للإسلام كنظام سياسي قابل لتطبيق ، وتجنح الى التعامل معه

كتراث عام و روحانيات ليس إلا ، و بذلك لم تخرج الوثيقة في تصورها للإسلام من الرؤية العلمانية الغربية للأديان بصفة عامة ، و رغم أن تشخيص الأزمة و محاولة إيجاد حلول وسطى لها ، مسألة تتطلب الكثير من الإرادة السياسية و الشجاعة الأدبية ، و قليلا من التنازلات من كلا الطرفين ، فإن الوثيقة مع الأسف الشديد تجاهلت الإشارة الى طبيعة الأزمة كما يتصورها رجل الشارع أو المواطن البسيط ، و تهربت من ذكر السبب الرئيسي و الطرف الفاعل أو المتسبب في هذه الأزمة ، دون أدنى شعور بتداعياتها و تأثيراتها السلبية على الوطن و المواطن ، و ظلت الوثيقة تحوم حول الحلول دون أن تصرح بها ، وكأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحولت الى شبح أو غول يتخوف منه الجميع ، كبارا و صغارا ، مع أنها تتحمل هي الأخرى مسؤولية كبيرة في وصول البلاد الى تلك الأزمة السياسية و الأمنية الشائكة ، من خلال تصلب مواقفها و تشددها و إعتماد سياسة الكل أولا شيء التي لا تحقق أي هدف أو نتيجة .

ـ مواقف الطبقة السياسية

كانت مواقف الطبقة السياسية من المشروع التمهيدي لأرضية الوفاق الوطني ، متباينة بالنظر الى تباين تشخيصها للأزمة و تصوراتها لطبيعة الحلول المقترحة ، حيث يقول الشيخ عبد الله جاب الله رئيس حرمة النهضة في ذلك الوقت (جاءت وثيقة المشروع التمهيدي للأرضية بعد عمل طويل و شاق، مناقشات عميقة و مذللة من طرف الشركاء السياسيين ، و كان من المنتظر أن تكون هذه الوثيقة معبرة عما حصل من إتفاق ، ومميزة للطرح الغالب و الأكثر إقناعا ، غير أنها جاءت الى حد كبير مخالفة لذلك في هدف و تنظيم المرحلة الإنتقالية، كما أن ديباجتها و بعض أهدافها تضمنت جملة من المسائل نعتبرها من صميم مشروع المجتمع ، و من ملاحظاتنا الشكلية على الوثيقة :

١ ـ عدم إلتزام اللجنة بالموضوع و بمحاوره المنهجية المتفق عليها في اللقاء الجماعي ٢٧ ـ ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣ حيث كان هذا الأخير ينص على عدم تناول المسائل التصورية ، و الإقتصار على الجانب المؤسساتي ، كما ينص على قيام لجنة الحوار الوطني بصياغة المشروع التمهيدي المستمد من مجمل آراء الأطراف حول المحاور التالية: تقييم الوضع العام ، تنظيم المرحلة الإنتقالية ، الندوة الوطنية .

٢ـ يلاحظ أن الوثيقة لا تهدف الى معالجة الوضع العام في البلاد ، بقدر ما ترمي الى حل مشاكل السلطة القائمة ، و هذا امر مخالف لما تم الإتفاق عليه ، و توجيه جميع الجهود لحل مشكلة الجزائر .

٣ ـ يلاحظ إبراز مطالب و شروط دعاة القطيعة مع أصول هذه الأمة ، خصوصا في الديباجة

و الإلتزامات ، في حين لا تكاد تجد أثرا لما يلزم دعاة هذا اللون من القطيعة لإحترام الأمة و أصالتها بالشكل اللازم.

٤ ـ يلاحظ تضاربا كبيرا بين مسائل وردت في الديباجة في صورة إلتزامات عامة كمرجعية لمعالجة إشكاليات علاقة السلطة بالدولة ، و ما ورد في المادة الثالثة و بين التعهدات .

٥ ـ رغم أن الوثيقة ذكرت من أسباب الفتن الموجودة في الساحة الوطنية هي الغموض السائد في علاقة الدولة بالسلطة ـ الأصل علاقة الدولة بالحكومة ـ إلا أن الوثيقة وقعت في نفس المحظور ، لما أعطت الحكومة صلاحيات تسمو بها أحيانا الى مستوى رئاسة الدولة) عن أسبوعية الحدث ٠٥ / ١٧ جانفي ١٩٩٤ ص ٠٥ بتصرف يسير ـ

ـ جبهة التحرير الوطني: تكريس خط المقاطعة

إلتزم حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة الأستاذ عبد الحميد مهري ، بمواقفها السابقة من سلطة الإنقلابيين ، و قرر عدم التجاوب معها ومقاطعة الندوة الوطنية للوفاق الوطني ، التي تستثني من حضورها أهم طرف في الصراع السياسي الدموي، و هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و لأول مرة في تاريخ الجزائر الحديث يخرج الحزب العتيد جبهة التحرير الوطني من عباءة السلطة ، و يصطف مع المعارضة دون تردد ، و من الجدير بالذكر أن مواقف حزب جبهة التحرير الوطني التي أعلنها أمينها العام عبد الحميد مهري تضمنت التنديد بتدخل الجيش للضغط على الرئيس الشاذلي بن جديد و إجباره على الإستقالة ، شجب تدخل الجيش لتوقيف المسار الإنتخابي رغم أنها خرجت بنتيجة ضئيلة للغاية في الإنتخابات لا تتناسب مع حجمها و تجربتها وتاريخها ، عدم الإعتراف بأية شرعية للسلطة الجديدة و رفض التنسيق أو التعاون معها و مقاطعة كل نشاطاتها .

ـ موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ

جبهة الإنقاذ هي الطرف الثاني و الأهم في المعادلة السياسية الأمنية ، لكنها لم تدعى لحضور جلسات ندوة الوفاق الوطني ، بالرغم من مسلسل الحوار الذي تم مع قيادتها بالسجن العسكري بالبليدة ، سواء من طرف جهاز المخابرات أو من طرف وزير الدفاع ليامين زروال ، و لذلك لم يكن موقفها من الندوة الوطنية مستغربا ، و الذي تضمنته رسالة الرجل الثاني الشيخ المتطرف على بلحاج ، و التي حدد فيها شروط جبهة الإنقاذ في أي مسعى يؤدي الى تحقيق الإستقرار السياسي و الأمني ، و منها رفض لجنة الحوار شكلا و أسماء ، رفض مشاركة القيادة العسكرية الحالية في أية تسوية محتملة ، محاكمة من تسببوا في إيقاف المسار الإنتخابي الإنتخابي و المسؤولين عن الإعدامات وفي المقابل إقترح علي بلحاج : تكوين لجنة للحـــوار الوطني من

ممثلين عن الأحزاب الفائزة في آخر إنتخابات تشريعية (٢٦ ـ ديسمبر ـ ١٩٩١) و هي كما رأى الكثير من المحللين شروط تعجيزية ، تعني في النهاية الطلب من الطرف الآخر الذي يمثل السلطة الفعلية ، أو سلطة الأمر الواقع ، تسليم السلطة ، بدون شروط واقعية و لا تتضمن أية تنازلات أو ضمانات تسمح بالطرف الآخر القوي بالتجاوب معها ،

ـ جبهة القوى الإشتراكية ... موقف رديكالي ثابت

موقف جبهة القوى الإشتراكية من النظام الجزائري ، هوموقف راديكالي متشدد منذ سنة ١٩٦٣ عندما خرج حسين آيت أحمد من النظام ومن جبهة التحرير الوطني ، و أسس جبهة القوى الإشتراكية ، ثم دخل في حرب إستعراضية مع قوات الجيش الوطني الشعبي ، إنتهت بإعتقاله وأسفرت عن قتل زهاء ال٥٠٠ مواطن جزائري ، و بعد إعتماد التعددية السياسية أظهر حزب الدا حسين ذي التوجهات الإشتراكية البربرية ، موقفا متشنجا من التيار الإسلامي بصفة عامة و رفض ما سماه بالدولة الأصولية ويقصد به في أدبيات السياسيين العلمانيين ـ الدولة الإسلامية ـ و كان يحلم كأحمد بن بلة بأن عودتهما الى الجزائر بعد غياب طويل و بعد سنوات طويلة من معارضة النظام ، ستجعل منهما قطبي المعارضة ، لكن الوقت قد فات ، وزمن الوطنيات قد ولى ، و وجدا الساحة قد شغلت بالمارد الكبير الذي إكتسح الشارع الجزائري ووصل إشعاعه الى الجهات الأربع من العالم و هو الفصيل الإسلامي المسمى بجبهة الإنقاذ، و هكذا تحولت جبهة القوى الإشتراكية الى معارضة المعارضة قبل النظام ، و نظمت مسيرة قبائلية إستعراضية حاشدة في شوارع العاصمة ، ردا على مسيرة مماثلة لجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و حاولت تنظيم مسيرة مضادة و معاكسة لجبهة الإنقاذ في نفس اليوم و في نفس الشوارع لكن بطريقة معاكسة ، لو لم تتفطن مصالح ولاية العاصمة للفخ الذي سيؤدي الى الصدام بين مناضلي الجبهتين في شوارع العاصمة بتحريض من حسين آيت أحمد ، من خلال رفض الترخيص لجبهة القوى الإشتراكية بتنظيم ميرة في ذلك اليوم ، وبعد تدخل الجيش لتوقيف المسار الإنتخابي ، غيرت جبهة القوى الإشتراكية موقفها من جبهة الإنقاذ لأن هاجس الإعلان عن الدولة الإسلامية قد تبخر ، و جاء موقفها من ندوة الوفاق الوطني هو رفض المشاركة في أي مسعى تقوم به سلطة إنقلابية غير شرعية .

ـ مواقف أخرى

عبر أحمد بن بلة بصفته شخصية وطنية عن رفضه حضور الندوة الوطنية وعدم الإعتراف بمخرجاتها مهما كانت طبيعتها ، لأنها حسب رأيه تمثل حوار الطرشان بتغييب الطرف الفاعل و المعني بالأزمة السياسية و الأمنية و هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و هناك أحزاب أخرى قررت

المشاركة في الندوة لإثبات حضورها و تسجيل حضور تاريخي و حاولت إتخاذ موقف وسط لا يغضب الراعي ولا الذئب ، و كانت ترى أنها بإمكانها التأثير في مخرجات ندوة الوفاق الوطني ، وعندما وجدت أن اللعب مغلق و قضي الأمر ، إنسحبت بشرف قبل بداية أشغال الندوة ، و شكلت حرجا كبير للسلطة الفعلية غير الشرعية ك: حركة المجتمع الإسلامي ، بقيادة الشيخ محفوظ نحناح ، و حزب التجديد الجزائري بقيادة نور الدين بوكروح ، كما حاول حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الفرنكوفوني البربري ، كعادته إستغلال هذه الندوة لتمرير أسطوانته العتيقة ، حول ما يسميه البعد الأمازيغي للهوية الوطنية ، وسانده في طرحه العديد من رموز اللائكية و الفرنكوفونية و البربرية في الجزائر ، في دفع المشرفين على الندوة الوطنية لإتخاذ مواقف معادية للإسلام و العروبة .

ـ الندوة الوطنية و بوادر الفشل

شكل غياب أهم التشكيلات السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية ، و المعنية بالدرجة الأولى بالأزمة السياسية و الصراع العسكري ، و هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و بدرجة أقل الجبهتين الفائزتين معا في الإنتخابات التشريعية الملغاة ، بالإضافة الى الشخصيات الوطنية ذات الأوزان الثقيلة ، كأحمد بن بلة ، أحمد طالب الإبراهيمي ، مولود حمروش ، و الشخصيات الإسلامية المعتدلة كالشيخ أحمد سحنون ، ومضامين و أهداف و مخرجات الندوة الوطنية والتي وردت في مشروع الأرضية ، اهم بوادر فشل هذه الندوة التي إنعقدت يومي ٢٥ و ٢٦ جانفي ١٩٩٤ بقصر الأمم بنادي الصنوبر بالجزائر العاصمة ، التي جاءت ، بعد إنتهاء مدة صلاحية المجلس الأعلى للدولة ، لتفتح آفاقا جديدة نحو العودة السريعة الى الحياة السياسية العادية ، و مما زاد في شكوك المتتبعين و الشارع الجزائري ، هو تحول الندوة التي انعقدت بهدف إيجاد حلول وسطى سريعة للأزمة السياسية ، و توقيف الأعمال المسلحة الجنونية التي أصبحت تستهدف كل المواطنين الأبرياء دون إستثناء ، الى جلسات حوار بين الرفاق في شكل مونولوج داخلي بين تنظيمات وفصائل سياسية علمانية قريبة من النظام ولا تملك أي تمثيل شعبي ، وبين سلطة فعلية آئلة الى الزوال والرحيل بعد إنتهاء مدة صلاحيتها ، و كان الشارع الجزائري يترقب الإعلان عن تأجيل موعد الندوة الوطنية بسبب الحضور الهزيل لتنظيمات السياسية الموالية للنظام ، وغياب الأحزاب الفاعلة و المعنية بأصل الأزمة ، لكن السلطة الفعلية التي كانت على ما يبدو مصرة على طي ملف المجلس الأعلى للدولة ، بإعتباره تجربة سياسية فاشلة و غير مجدية ، وتبحث عن آليات أخرى لملأ الفراغ الناتج عن غياب منصب رئيس الجمهورية ، مصرة على عقد هذه الندوة بمن حضر و الخروج بقرارات و توصيات جاهزة للتطبيق ، بغض النظر عن مواقف الطبقة السياسية الفاعلة و المؤثرة في الشارع الجزائري .

ـ إشاعات ... و تكهنات

قبيل و أثناء إنعقاد ندوة الوفاق الوطني ، تشربت عدة إشاعات و أخبار ، و تكهنات ، فيما يتعلق بمآلات الندوة بصفة عامة ، و بإسم الشخصية التي سيتم تعينها رئيسا للدولة في إطار المرحلة الإنتقالية الثانية ، بعض الإشاعات ذهبت بعيدا فأكدت حضور ممثلين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و بقوا في جناح خاص و لم يشاركوا في الندوة بطريقة مباشرة ، و قد تسربت على سبيل المثال عدة أسماء مرشحة لرئاسة الدولة منها أحمد طالب الإبراهيمي ، مولود حمروش ، وهما من إطارات جبهة التحرير ، أعتبر عدم تأكيد حضورهما و مشاركتهما في أشغال الندوة دليلا على نية السلطة في ترشيح أحدهما ، فيما رشحت إشاعات أخرى حسين أيت أحمد رئيسا للدولة و رابح كبير أحد إطارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ الفارين بالخارج رئيسا للحكومة ، كما تردد في كواليس الندوة و في قاعات تحرير الصحف كثيرا إسم عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية في عهد هواري بومدين و الذي كان يعيش في منفى إضطراري بالخليج ، غير أن كل تلك الإشاعات و التكهنات سقطت في الماء ، أحد الزملاء الصحفيين كان حاضرا في الندوة و كتب التعليق التالي الذي ننقله بتصرف يسير (قاعة الأشغال كانت غاصة بالحضور ، لكنه حضور غير تمثيلي ، حضور مصطنع ، جيء به لتبرير الغياب الفعلي للأحزاب التمثيلية ، بعد خطاب رئيس المجلس الأعلى للدولة السابق علي كافي ، الذي لم يأت فيه بجديد ، بل جعل القاعة باردة و غير متحمسة ، جاء تدخل كل من وزيري الإقتصاد و الداخلية ، و كان مضمون التدخلين أن ـ الحالة خلات ـ زعيم حماس لم يكن مرتاحا لما يحدث و بعد ساعات يعلن لكن بصورة دبلوماسية هو و زعيم حزب التجديد نور الدين بوكروح عن خيبتهما ، ثم يعلنان عن إنسحابهما ، في اليوم الثاني كانت المفاجئة لقد تراجع بوتفليقة و أعاد النظر في مبدأ ترشحه لرئاسة الدولة لفترة مؤقتة و إنتقالية)

ـ رسالة حزب جبهة التحرير الوطني الى الندوة

قاطع حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة الأستاذ عبد الحميد مهري ، اشغال الندوة الوطنية ، و لكنه بعث برسالة طويلة الى المشرفين على ندوة الوفاق الوطني ، برر فيها أمام الرأي العام الوطني و الدولي ، أسباب الغياب و قدم حججه ، حتى لا يقرأ أو يفهم موقفه على أنه هروب من تحمل المسؤولية ، و عدم الرغبة في مساعدة السلطة الفعلية و الجنرالات المتورطين في الأزمة السياسية و الأمنية ، على إيجاد حلول سريعة و الخروج من الساحة بأقل التكاليف و الأضرار يقول حزب جبهة التحرير الوطني على لسان أمينه العام عبد الحميد مهري (السيد :

: رئيس الندوة ، قرر المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني كما هو معلوم ، عدم المشاركة في الندوة الوطنية التي ترأس أشغالها ، و التي دعت لحضورها لجنة الحوار الوطني ، و أن تقديرنا للدوافع النبيلة التي جعلت أطرافا أخرى تشارك في هذه الندوة ، يدعونا الى التوجه اليكم بهذه الرسالة لشرح الأسباب التي حملت الحزب على إتخاذ هذا الموقف ، آملين أن يتمكن المشاركون في الندوة من الإطلاع على هذه الرسالة ـ إن حزب جبهة التحرير الوطني شارك في جميع مراحل الحوار الذي نظمه المجلس الأعلى للدولة ، ثم لجنة الحوار الوطني ، حتى لا يترك أي فرصة يمكن أن توظف لإنجاح الحوار ، وإخراج البلاد من الأزمة ، و عندما طرحت فكرة تنظيم ندوة وطنية كخاتمة لمسيرة الحوار ، صرحنا للهيئات التي أشرفت على الحوار بأننا سنشارك في هذه الندوة إذا تم الإنفاق على محتواها قبل إنعقادها ، و إلا فإن حزب جبهة التحرير الوطني لن يشارك فيها ، و قد أعلن الحزب موقفه هذا في مناسبات مختلفة ، و اليوم تفتح هذه الندوة و الخلاف الجوهري قائم بين محتواها ، و المقترحات التي تقدم بها حزب جبهة التحرير الوطني لإخراج البلاد من الأزمة ، وليس هنا أي مجال أناء الندوة للتوفيق بين طرحين مختلفين صار جنبا الى جنب منذ بداية الحوار الى اليوم ، فطريقة تنظيم الندوة لا تترك لحزب جبهة التحرير الوطني ، و لعدة أطراف أخرى فرصة الإسهام في حل المشاكل الحقيقية للبلاد ، غن الأطروحات التي تقدم بها المجلس الأعلى للدولة في خطاب رئيسه يوم ١٤ جانفي ١٩٩٣ و تبنتها بعد ذلك لجنة الحوار الوطني ، تتلخص في ضرورة تمديد الفترة الإنتقالية مرة أخرى (ثلاث سنوات) و إقامة هياكل مؤقتة لها و تعيين المسؤولين عليها وتزكية كل ذلك بإستفتاء أو إجماع وطني ، و من الغريب أن هذه الأطروحات المعلنة هي التي تقدم للندوة اليوم على أنها خلاصة الحوار الذي إستمر قرابة عام و نصف ، هل هذه الخلاصة تعكس بالفعل الآراء و الأفكار المطروحة من مختلف الفعاليات السياسية لإخراج البلاد من الأزمة ؟ أي هي نتيجة لتسيير الحوار و إدارته بطريقة معينة ؟ إن الطريقة التي أعتمدت لإدارة الحوار و تسييره لم تمكن من مناقشة القضايا الأساسية التي تطرحها الأزمة ، و حصر الحوار في تمديد المرحلة الإنتقالية ، يعني تأجيل بحث هذه القضايا و تأجيل الحلول التي تتطلبها ، لقد طرح حزب جبهة التحرير الوطني كقضية مركزية ، مناقشة كيفية تطويق مسلسل العنف وكيفية العمل بمختلف الوسائل السياسية لإخراج البلاد منه ، و طرح الحزب مناقشة الإجراءات التي من شأنها إعادة الطمأنينة للمواطن و المجتمع ، إحترام الحريات العامة المنصوص عليها في الدستور ، و تحرير العمل السياسي من كل القيود ، و غير ذلك من الإجراءات التي تدخل ضمن هذا المنظور ، و طرح الحزب مناقشة كيفية العودة السريعة الى الحياة الدستورية و الإلتزام بدستور ١٩٨٩ و تطبيقه طيلة المرحلة الإنتقالية ، و العودة لمسار الإنتخابي و الإنفاق بين أطراف الحوار على الإجراءات و الإلتزامات المحددة لتوفير الظروف المساعدة على الإختيار الحر للمواطنين لتنظيم الإنتخابات

البلدية و الولائية و التشريعية و الرئاسية على أساسها .. إن هذه القضايا الأساسية التي طرحها حزب جبهة التحرير الوطني ، و طرحتها أطراف أخرى بطرق أخرى ، لم تناقش و لم تؤخذ كعناصر أساسية ، يشكل الإتفاق حولها الأرضية الحقيقية للإجماع الوطني ، و العقد الذي يلزم أطراف الحوار من جهة و السلطة من جهة أخرى ، و زيادة على ما تقدم فإن حزب جبهة التحرير الوطني ، إنطلاقا من مواقفه المبدئية ، غير مستعد لتزكية سلطات أو أشخاص بدلا من الشعب ، ولكنه تقيد دائما بمساعدة السلطة الفعلية في كل مسعى حقيقي يخرج البلاد من مسلسل العنف و يعيدها الى الطمأنينة و الشرعية الدستورية و السياسية .. وفقنا الله جميعا لما فيه الخير و الصلاح ، الأمين العام عبد الحميد مهري .

ـ قراءة في طروحات الآفلان (FLN)

بشكل عام حددت الرسالة التي بعث بها الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني ، الأستاذ عبد الحميد مهري ، الى الندوة الوطنية التي عقدت يومي ٢٥ ، ٢٦ جانفي سنة ١٩٩٤، مواقف الحزب المبدئية من الأزمة السياسية و الأمنية التي شهدتها البلاد بعد تدخل الجيش لتوقيف المسار الإنتخابي التعددي ، و طرح الحلول و التصورات التي يراها الحزب كفيلة بتجاوز الأزمة و آثارها و تدعياتها ، خاصة و أن الآفلان لم يعد كالعادة مجرد جهازا لصيقا بالسلطة يفسر مواقفها و يبرر أخطاءها مهما كانت ، و يمكن من خلال قراءة متأنية و تأملية في نص رسالة الحزب العتيد إكتشاف المزيد من الرؤى و الأفكار

ـ يبدو موقف حزب جبهة التحرير بقيادة أمينها العام عبد الحميد مهري ، متسامحا الى أبعد الحدود مع الخطاب المعادي لعدد من قيادات و إطارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، قبل و أثناء و بعد الحملة الإنتخابية ، حيث تحول حزب جبهة التحرير طيلة الفترة التي أعقبت المصادقة على دستور فيفري ١٩٨٩ ، و بعد حصول الجبهة الإسلامية على الترخيص الرسمي بالنشاط ، الى منشفة تحملت كل أخطاء الأنظمة و الحكومات المتعاقبة ، ولم تسلم قيادتها التاريخية و رموزها من التجريح ، و تعدت البنادق المصوبة نحو الأفلان لتطال المنظمات الجماهيرية التي كانت تابعة لها كإتحادات العمال و الفلاحين و المجاهدين و النساء و الطلبة و الشباب ، و رغم كل الذي حدث لم يؤثر ذلك الخطاب على موقف الحزب من التطورات السياسية رغم أن حزب جبهة النحرير كان هو الخاسر الكبير من أول إنتخابات تشريعية تعددية ، و المستفيد الأكبر من التعددية نظريا و عمليا هو غريمه حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

ـ لأول مرة في تاريخ الجائر الحديث ، نسجل خروج حزب السلطة سايقا و لاحقا (جبهة التحرير الوطني) عن طوع النظام ، و يرفض تزكيته ، و يختار طريق المعارضة ، و بالفعل كانت رؤية ذكية من قيادة الحزب في ذلك الوقت ، و هو المتهم دوما بأنه حزب السلطة و أن

، كانت رؤية ذكية من قيادة الحزب في ذلك الوقت ، و هو المتهم دوما بأنه حزب السلطة و أن إطاراته و مناضليه ما هم سوى رجال مطافىء ، حيث أكسبه هذا الموقف الجرىء عذرية جديدة ساعدته على إجتياز مرحلة تاريخية في حياته و في حياة الجزائر ، و جنبه تحمل مسؤولية تاريخية ثقيلة و لعنة الأجيال المتعاقبة ، وبالفعل كانت فاتورة الأزمة السياسية و الأمنية أثقل مما تصورها حتى الجنرلات العلمانيين ، وبعض الإسلاميين المتطرفين الذين يشتركون في لإشعال فتيل الأزمة ، و الذين غامروا بمستقبل البلاد وكأنهم كانوا يلغبون بألعاب الأطفال النارية .

ـ رفض حزب جبهة التحرير الوطني تقديم صك على بياض الى الحكام الجدد ، و قرر عدم الدخول في لعبة غير محمودة العواقب ، و غير مضمونة النتائج ، و إعتبرت مشاركتها الجادة في مختلف مراحل الحوار الوطني ، واجبا وطنيا أملته ظروف و ضروريات المرحلة ، لأن كل الصراعات السياسية و النزاعات العسكرية تنتهي حتما عند طاولة المفاوضات السرية أو العلنية ، كما مشاركتها في مختلف أطوار الحوار قد ساعدتها على معرفة المواقف الحقيقية للسلطة الجديدة عن قرب و من مصادرها الرسمية ، لتكون مقاربتها للحل و رؤيتها السياسية مبنية على معطيات و مواقف رسمية ، و ليست مبنية على كلام شارع أو أخبار و مقالات صحف .

ـ أن جبهة التحرير الوطني أكدت منذ البداية و أثناء الحوار الوطني ، أنها ملزمة كحزب سياسي عتيد و عريق قاد الثورة التحريرية حتى تحقيق النص و الإستقلال ، ثم قاد ثورة البناء و التشييد ، رغم بعض الإخفاقات ، و هو الذي بادر من تلقاء نفسه ودون ضغوطات داخلية أوخارجية للإعلان التعددية و الديمقراطية ، عبر إصلاحات سياسية كبرى ، كان الخاسر الكبير فيها و في أول إمتحان شعبي ، قد اكد و منذ البداية أنه ملزم بالمشاركة في أي لقاء أو ندوة جامعة لمختلف أطراف الصراع لبلورة إتفاق يضمن للجميع حقوقهم ، و يحدد مسؤولياتهم ، شريطة أن تخرج محاور الندوة و توصياتها و قراراتها عن رؤية جماعية لكل الأطراف المعنية بالأزمة السياسية الأمنية ، و لن تكون أرضية أحادية الجانب و مفروضة من طرف السلطة ـ كأمر طبق ـ

ـ يبدو من خلال هذه الرسالة أن قيادة حزب جبهة التحرير الوطني ، كانت مصرة على إيجاد حلول سريعة و جادة للأزمة السياسية الأمنية ، ملتزمة بنظرة واقعية بسيطة ، و هي ضرورة مشاركة الطرف الأساسي المعني قبل كل التشكيلات السياسية بآثار الأزمة ومخرجاتها و تداعياتها على جميع الأصعدة ، و هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و أي حوار أو لقاء أو إتفاق لا تشارك فيه و في بلورة توصياته وقراراته هذه التشكيلة السياسية الإسلامية التي تعتبر ضحية تدخل عسكري سافر في الشؤون السياسية لمنعها بالقوة من ممارسة حقها في السلطة و الحكم ، يعتبر مضيعة للوقت و هروبا الى الأمام ، و تأجيل الحل الى أجل غير مسمى ، و العودة الى

الى نقطة الصفر .

ـ إن فكرة الإستفتاء الشعبي حول أهم قرارات الندوة الوطنية ، كانت مطروحة كإحدى آليات كسب الشرعية الناقصة للسلطة الجديدة ، و الهياكل و المؤسسات التي ستنبثق عن الندوة ، غير أن عدم حضور التشكيلات السياسية الفاعلة و الشخصيات الوطنية ذات الوزن الثقيل ، أدى الى فشل الندوة في تحقيق الحد الأدنى من أهدافها المبرمجة ، و التراجع في آخر لحظة عن مشروع الإستفتاء الشعبي ، و الإكتفاء بالحد الأدنى من الإجماع الوطني الذي لم يتحقق أيضا و لو بنسبة قليلة في هذه الندوة .

ـ أن رسالة حزب جبهة التحرير الوطني ـ تشكك و لكن بطريقة دبلوماسية و بأسلوب غير مباشر في نتائج جلسات الحوار الوطني ، و المشاورات التي أجراها المجلس الأعلى للدولة ، ثم لجنة الحوار الوطني ، مع الطبقة السياسية ، بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، كما صرح بذلك الرئيس علي كافي ، بحيث يتساءل الحزب بحيرة إن كانت مقترحات الأحزاب و الشخصيات الوطنية لتجاوز الأزمة السياسية و الأمنية قد أخذت بعين الإعتبار في صياغة الخلاصة النهائية لمخرجات الندوة و توصياتها ، أم أن رؤية النظام المعلن عنها في خطاب ١٤ـ جانفي ـ ٩٤ هي نفسها الخلاصة التي تتوج أشغال الندوة؟

ـ الجنرال ليامين زروال رئيسا للدولة

ربما تكون المفاجئة التي لم ينتظرها الخاص و العام ، تلك التي تمخضت عنها الندوة الوطنية للحوار التي أنعقدت يومي ٢٥ ، ٢٦ جانفي ١٩٩٤ ، هي تزكية الجنرال ليامين زروال وزير الدفاع الوطني ، رئيسا للدولة ، بعد رفض العديد من الشخصيات السياسية الجزائرية الدخول في لعبة العسكر و التورط في أزمة سياسية و أمنية لم يكونوا طرفا فيها من قريب أو من بعيد ، و حسب المعلومات المتوفرة ، فقد عرضت الجهات النافذة و أصحاب القرار طبق رئاسة الدولة على العديد من الشخصيات الوطنية و قدمت لها كل الضمانات اللازمة و لم تجد في البلاد بطولها و عرضها من يوافق عل المغامرة و توقيع شهادة وفاته ـ تاريخيا ـ بنفسه ، و حتى آخر المتحمسين لهذه المغامرة و الذي طرح إسمه في كواليس الندوة و في قاعات تحرير الصحف و في الشارع ، و هو عبد العزيز بوتفليقة ، تراجع و غير رأيه في آخر لحظة وحزم أمتعته و غادر البلاد نحو منفاه الإضطراري بإحدى دول الخليج العربي ، لأنه وجد معارضة و عدم قبول من طرف رئيس المجلس الأعلى للدولة على كافي ، و الذي أكد فيما بعد أي سنة ١٩٩٩ معارضته لترشيح بوتفليقة لرئاسة الجمهورية بسبب قضية إختلاس أموال الدولة في الثمانينيات ، و بغض النظر عن ردود أفعال أهم التشكيلات السياسية و الشخصيات الوطنية ، من تعيين وزير الدفاع الجنرال ليامين زروال رئيسا مؤقتا للدولة ، و بغض النظر عن شرعية الندوة التي قاطعتها الأحزاب السياسية الفاعلة ، فقد كان الحدث باهتا بإعتباره تمديدا للفترة الإنتقالية و ربحا للوقت و هروبا الى الأمام ، و المراهنة على عامل الوقت للإرهاق الخصوم ، فقد جاءت ردود فعل النخبة المثقفة من رجال الإعلام و الثقافة و المفكرين ، مرحبة بهذا التغيير الشكلي في هرم السلطة و متفائلة بإمكانية حلحلة بالأزمة السياسية و الأمنية بالتدريج على المديين القريب و المتوسط ، مؤكدة أن وجود شخصية عسكرية غير متورطة بشكل مباشر أو غير مباشر في الأزمة ، في منصب رئيس الدولة سيمهد الطريق أمام حل سياسي يرضي طرفي النزاع .

ـ من هو الجنرال ليامين زروال ؟

ليامين زروال من مواليد ٠٣ ـ جويلية ـ ١٩٤١ بعاصمة الأوراس ، مدينة باتنة ، و في سن السادسة عشر (١٦) إلتحق بالثورة و شارك في حرب التحرير بداية من سنة ١٩٥٧ الى غاية الإستقلال ، حيث يعثته وزارة الدفاع الوطني لتلقي تكوينا عسكريا في الإتحاد السوفياتي ، ثم تلقى تكوينا ثانيا في المدرسة الحربية الفرنسية سنة ١٩٧٤، أهله لتقلد عدة مسؤوليات في الجيش الوطني الشعبي ، حيث تم تعيينه قائدا للمدرسة العسكرية بباتنة ، ثم قائدا للأكاديمية العسكرية بشرشال ، فقائدا للناحية العسكرية السادسة ثم الثالثة ثم الخامسة ، فقائدا للقوات

البرية ، و هو من أهم المناصب العسكرية التي تؤهل صاحبها الى قيادة الأركان مباشرة ، و كان من المفروض أن يتأهل الى منصب وزير الدفاع سنة ١٩٨٩، لكن مؤامرة الجنرالات العلمانيين من دفعة لاكوست كانت أقوى ، في سنة ١٩٨٩ كلفه الرئيس الشاذلي بن جديد بإقتراح مشروع لتطوير الجيش الوطني الشعبي ، كما كلف الجنرال خالد نزار وزير الدفاع في ذلك الوقت بنفس المهمة ، و في النهاية وافق الرئيس على الخطة التي قدمها الجنرال نزار ، و تجاهل المشروع الذي قدمه الجنرال ليامين زروال ، و تسبب هذا الرفض لمشروعه في خلافات مع رئيس الجمهورية ، حيث قدم الجنرال زروال إستقالته من المؤسسة العسكرية ، و بعد إستراحة قصيرة تم في سنة ١٩٩٠ تعيينه سفيرا للجزائر في رومانيا على سبيل المجاملة و الترضية ، و أثناء إقامته بمدينة صوفيا عاصمة رومانيا ، وصلته أخبار مؤكدة بوجود مقبرة بضواحي العاصمة بها عدد كبير من أضرحة الجزائريين ، فاتصل على الفور بوزارة الشؤون الخارجية وطلب منها التكفل بإجراءات نقل رفاة الجزائريين لدفنهم في أرض الوطن ، ونظرا لعدم تجاوب وزارة الشؤون الخارجية مع الموضوع بشكل جدي و سريع ، حاول السفير الجزائري برومانيا نقل إنشغاله الى رئاسة الجهورية ، فكان موقفها هو تقريبا موقف وزارة الخارجية ، فقرر السفير ليامين زروال تقديم إستقالته من منصبه إحتجاجا على عدم تجاوب السلطات الرسمية الجزائرية مع إنشغاله ، و عدم تلبية طلبه الذي يحمل طابعا إنسانيا و يشكل ابسط حقوق المواطن الجزائري الميت في الدفن فوق تراب بلده ، و ضحى بكل الإمتيازات المادية والمعنوية التي يستفيد منها كل السفراء ، بعد سنة واحدة فقط من تعيينه ، و من حسن حظه أنه أختار الإبتعاد عن السلطة في السنوات التي ظهرت فيها بوادر الأزمة السياسية و الأمنية ، الى غاية ١٠ جويلية ـ ١٩٩٣ حيث أستدعي من جديد من طرف المؤسسة العسكرية و تم تعيينه وزيرا للدفاع الوطني خلفا لغريمه الجنرال خالد نزار ، و في ٣٠ جانفي ١٩٩٤ تم تعيينه من طرف ندوة الوفاق الوطني كرئيس مؤقت للدولة ، بعد رفض العديد من الشخصيات الوطنية تقلد هذا المنصب في تلك الظروف الصعبة و العصيبة التي كانت تمر بها البلاد ، فكان هذا التعيين شكلا و مضمونا مفاجئا للطبقة السياسية و المتتبعين و الشارع الجزائري ، الذي كان ينتظر على أقل تقدير و كعربون حسن النية ، و لإسترجاع ثقة مفقودة بين نظام إنقلابي و طبقة سياسية حائرة و مكتوفة الأيدي ، تعيين شخصية سياسية محايدة و غير متورطة في الأزمة ، تكون حائزة على الإجماع الوطني ، لكن السياسة هي فن الممكن و في تقديري الذي يشاطرني فيه الكثير من المتتبعين للشأن الجزائري ، فإن تعيين الجنرال ليامين زروال وزير الدفاع الوطني في منصب رئيس الدولة المؤقت ، لم يكن مبرمجا في الندوة الوطنية ، و تم الإستنجاد به في اللحظات الأخيرة لسد ثغرة محتملة في جدار الدولة ، و كعجلة إنقاذ لنظام فاقد

للشرعية ، مفلس و فاشل ، لم يتمكن حتى من إقناع شخصيات وطنية محترمة و توريطها في أزمة الحكم ، وقد يكون قبول الجنرال ليامين زروال بالمنصب ، و هو الذي لم يبد أية طموحات سياسية من قبل ، على مضض و بدافع الأنفة و الروح الوطنية العالية ، حتى لا تبقى البلاد من دون رئيس ولو بصفة مؤقتة و غير شرعية ، فهي أفضل من حالة الشغور في أعلى هرم السلطة ، و حتى لا تتكرر تجربة المجلس الأعلى للدولة التي كانت مجرد مغامرة غير محسوبة العواقب ، وربما يؤيد هذا الإستنتاج ما ذكره الجنرال المتقاعد خالد نزار لقناة النهار في تعليق عابر حول ظروف تعيين الجنرال ليامين زروال رئيسا مؤقتا للدولة ، حيث نفى أن يكون مخطط أو فكرة تعيين زروال رئيسا للدولة مبرمجا قبل إنعقاد الندوة الوطنية ، و قال بالحرف الواحد (لم يؤتى بزروال ليكون رئيسا للدولة) وفي المقابل هناك العديد من التحاليل التي تذهب عكس الإتجاه السائد ، و تؤكد أن مسألة تعيين الجنرال ليامين زروال كانت محسوبة و محسومة منذ تعيينه وزرا للدفاع الوطني في جويلية ١٩٩٣ حيث تم تحضير الرأي العام لتقبل هذا الإحتمال ، زيادة على القائه خطابا للأمة يوم ١٦ ـ جانفي ١٩٩٤ في الذكرى الثانية للإنقلاب العسكري على الإرادة الشعبية ووأد التجربة الديمقراطية الواعدة ، و قبل تسعة (٩) أيام من إنعقاد ندوة الوفاق الوطني و هذا الأمر نادرا في تاريخ الجزائر و كل الدول ، حيث قرأ كل الملاحظين و المتتبعين في توقيت الخطاب و في نبرته و شكله و أسلوبه ، و محتواه السياسي و في المواقف المعلنة ، و التي لم تخرج عن الموقف الرسمي التقليدي أنه خطاب رئيس دولة و ليس خطاب وزيرا للدفاع ، وتساءل المتتبعون عن مغزى تقديم وزير الدفاع الوطني خطابا سياسيا في مثل تلك الظروف التي كانت تبعث القليل من التفاؤل الحذر في إمكانية إلتقاء جميع الأطراف المتورطة في الأزمة السياسية و الأمنية ، حول مائدة الحوار في الندوة الوطنية و الخروج بحلول ترضي الجميع و تعيد الأمور الى مجراها الطبيعي ، فهل كان خطاب وزير الدفاع الوطني الذي يمثل بصفة خاصة المؤسسة العسكرية هو رسالة تطمين للطبقة السياسية و ضمان تنفيذ مخرجات الندوة الوطنية و تشجيعها على المشاركة بقوة ؟ أم هو محاولة للتملص من المشكلة و رمي الكرة في ملعب السياسيين ؟ أم هي رسالة تهديد للطبقة السياسية المترددة لتحمل مسؤوليتها التاريخية ، و إلا فإن الجيش سيقوم بملأ الفراغ و لن يترك البلاد من دون رئيس مهما كانت الظروف و كذلك تخويله صلاحيات واسعة هي من صميم عمل رئيس الجمهورية ، أو رئيس الحكومة على الأقل ، كإجراء لقاءات مع شخصيات ممثلة للجبهة الإسلامية للإنقاذ كانوا معتقلين بالسجن العسكري بالبليدة .

ـ خطاب جديد ... و مواقف قديمة

منذ تعيينه وزرا للدفاع الوطني في ١٠ جويلية الى غاية تنصيبه رئيسا للدولة تنفيذا لمخرجات

الندوة الوطنية ، و في كل خرجاته الإعلامية أبدى الرئيس ليامين زروال إلتزاما تاما ووفاء لأهم مواقف ما سمي بالسلطة الفعلية غير الشرعية ، و لم يخرج قيد شبر عن ثوابت نظام العسكر الإنقلابيين ، ولم يقدم أية تنازلات ممكنة لإستعادة ثقة المعارضة بصفة عامة و جبهة الإنقاذ بصفة خاصة ، و التي دفعت المواقف المتشددة للنظام الى إتخاذ مواقف أكثر تطرفا ، لكن لغة الخطاب تغيرت نوعا ما و إستعمل الجنرال بصفته رئيسا للدولة مصطلحات و جمل و كلمات لينة و إبتعد خطابه عن لغة التهديد و الوعيد و كل المصطلحات الإستئصالية ، حيث نجد الخطاب الذي ألقاه يوم ١٦ جانفي ١٩٩٤ مليئا بالمصطلحات الجديدة التي لم يتناولها الخطاب الرسمي منذ الإنقلاب على الديمقراطية في شهر جانفي ٩٢ فقد ذكر بالحياد السياسي للجيش الوطني الشعبي ، و إنسحابه من الحياة السياسية ، ووصفه بأنه جيش جمهوري تقدمي ، يؤمن بدولة القانون و المؤسسات الجمهورية ، و التداول السلمي على السلطة و التعددية الحزبية ، مؤكدا بأن مبادىء أول نوفمبر بالإضافة الى القيم الوطنية الأخرى هي المرجعية الوحيدة للدولة (إقامة دولة جمهورية ديمقراطية عادلة تسودها التعددية في إطار إحترام المبادىء الإسلامية التي عايشها الشعب الجزائري منذ قرون) و في نفس الخطاب وجه ليامين زروال نداء الى كل القوى الوطنية و التقدمية على مختلف إنتماءاتها السياسية من نأجل تدعيم الحوار لإعادة الوفاق و التفاهم بين الجزائريين في إطار دولة القانون و التقدم التي يعترف فيها بكل مكونات الشعب الجزائري ، و مع أن هناك بعض التقدم بخصوص المسألة الأمنية ، مقارنة بين خطابه المباشر وحديه الى وكالة الأنباء الرسمية يوم ٢٤ أكتوبر ـ ١٩٩٣ يصفته وزيرا للدفاع الوطني ، لأن الموقف الذي أبداه الجنرال ليامين زروال آنذاك كان صارما ، حيث اعتبر الجيش في كفاح دون هوادة ضد الإرهاب و الترهيب ، ولكن في إطار القانون ، هذا الكفاح الذي ـ نحن ملزمون بالقيام به ضد الجماعات المتطرفة ، التي تهدف الى تخريب المؤسسات و الإمكانيات المادية و البشرية للبلاد ، بالإضافة الى المصطلحات التي تحمل طابع الصرامة و تحديد الجهة المتهة مثل جماعات متطرفة ، أعمال تخريبية شعواء لا مبرر لها ، والجديد في خطابه هو محاولة العودة بالجيش الى الثكنات و الخروج من المستنقع السياسي الذي زج به عدد من الجنرالات المغامرين ، و هذه الجمل جاءت كرسالة مباشرة الى التيار العلماني الذي تخندق في ما سمي زورا و بهتان ب القطب الديمقراطيين ، الذين إستنجدوا بالجيش للحفاظ على الجمهورية و هم في الحقيقة يحاولون تغطية عوراتهم التي كشفتها صناديق الإنتخاب ، حيث لم يتحصل ما يسمى هذا التيار بكل فصائله و توجهاته من أقصى اليسار الى أقصى اليمين مرورا بالوسط على نسبة تحفظ له ماء الوجه ، قال زروال (فالجيش لن يتأثر بأية محاولة تستهدف جره كطرف في الصراعات الحزبية) و على ما يبدو فإن الخطاب وضع في الإعتبار بعض الدروس

المستفادة من حركة جانفي ٩٢ التي إندفعت وراء سياسيين فاشلين من التيار العلماني تريد أن تصل الى السلطة على متن دبابات الجيش الوطني الشعبي ، و لو على جثث الجزائريين من كلا الطرفين ، كما برزت مفاهيم جديدة في خطابه منها القطيعة و النظام الوطني الجديد ، الأول عندما ألح زروال على سعي الجيش الوطني الشعبي نحو إحداث التغيير الحقيقي الذي يطالب به الشعب ، و هذا التغيير هو القطيعة الحقيقية مع الأساليب الماضية للتسيير في مختلف الميادين ، هذه القطيعة هي التي ستؤدي الى نظام وطني جديد ،سيكرس الديمقراطية الحقيقية ، و يؤدي الى بروز رجال جدد ، أي نخبة سياسية و تكنوقراطية و تنفيذية شابة من داخل النظام أو من خارجه ، تكون قادرة على إحداث التغييرات المطلوبة ، و في تقديري أن خطاب ١٦جانفي ١٩٩٤ كان من المستحسن تأخيره و تقديمه كتتويج لأشغال ندوة الوفاق الوطني ، و كتعبير عن مواقف رئيس الدولة الجديد ، و ربما يكون الخطاب قد أعد لهذا الغرض ، و لكن لحسابات سياسية خاطئة تم تقديمه بمناسبة الذكرى الثانية لإنقلاب العسكر على الديمقراطية والغاء الدور الثاني من الإنتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أما في الخطاب القصير الذي ألقاه بعد أدائه اليمين الدستورية كرئيس للدولة ، فقد كرر لياميـن زروال جملة المصلحة الوطنية العليا ، ثلاث مرات ربما لتبرير الإجراء غير الشرعي في طريقة تعيينه رئيسا للدولة دون إجماع أو موافقة الطبقة السياسية الفاعلة و التي سجلت غيابا تاما في لندوة و قاطعتها ، و بالتالي عدم الإعتراف بكل مخرجاتها و توصياتها و قراراتها ، كما ترددت فكرة بناء نظام وطني جديد ، يسمح للشعب الجزائري أن يعبر عن إختياراته بكل حرية ، و عل أسس صحيحة ، بعيدا عن كل ضغط أو تزييف ، و بطبيعة الحال فإن لياميـن زروال قد تم تعيينه من قبل وزيرا للدفاع الوطني ثم رئيسا مؤقتا للدولة ، بموافقة و إجماع مؤسسة الجيش التي تعتبر صانعة الرؤساء منذ الإستقلال الى غاية اليوم ، و حكومة الظل التي تحكم عن بعد .

ـ الحوار الوطني في طبعته الثانية

حملت حقيبة رئيس الدولة الجنرال ليامين زروال ، المعين من طرف ندوة الوفاق الوطني الفاشلة ، مشروع النظام الوطني الجديد كمؤشر لإحداث قطيعة تامة مع أساليب التسيير الماضية ، وهو ما يعني بكل بساطة الإسراع في طي صفحة الإنقلاب على الديمقراطية و الإختيار الشعبي الحر ، و إعتباره بشكل أو بآخر خطأ إستراتيجيا فادحا ، كلف البلاد فاتورة قاسية في الأرواح ، و عشرات الملايير من الدولارات كخسائر مادية ، و كان بالإمكان بالقليل من الحكمة و الذكاء و المرونة و ضبط النفس ، تفادي المغامرة بإستعمال القوة لمنع ممارسة تنظيم سياسي شرعي من حقة في الحكم ، و قد تضمنت خطابات الرئيس ليامين زروال عدة إشارات بالتغيير الجذري ، و حياد الجيش ، و عدم تدخله في اللعبة السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، لكن ظلت هذه الأقوال مجرد شعارات و أحلام ووعود إنتخابية ليس إلا ، وفي تقديري أن الرئيس زروال كان محاصرا بأجندة معينة تم صياغتها من طرف الجنرالات الإنقلابيين ، و هناك خطوط حمراء لا يمكنه تجاوزها ، لذلك حصل نوع من التناقض بين الموقف الرسمي النظري ، و بين الواقع ، وقد لاحظ الكثير من المتتبعين للشأن الجزائري طيلة فترة الرئيس زروال سواء كرئيس للدولة و حتى بعد إنتخابه رئيسا للجمهورية ، تعدد مراكز القوى و مصادر القرار و المواقف ، ولذلك بقيت مواقف الرئيس زروال عمليا رهينة لخطابات و مواقف الجنرالات ، و يأتي في هذا الإطار تبني ليامين زروال لفكرة تمديد المرحلة الإنتقالية لسببين على الأقل هما تحقيق مكاسب على الأرض في معركة النظام مع الإرهابيين ، قد تساعد على تغيير موازين القوى وتعديل الخارطة الحزبية ، من خلال توسيع القاعدة الإجتماعية للدولة بواسطة إعادة توزيع الريع و الثروة و الإمتيازات المادية و الإجتماعية على الطبقات المحرومة التي إستغلتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في معركتها الإنتخابية ، و حققت بها فوزا ساحقا على كل الأحزاب العريقة و الجديدة ، كالسكن الإجتماعي ، و تشغيل الشباب ، و تقليص مدة الخدمة الوطنية ، و العفو عن المتخلفين ، و الرهان على كسب المعركة مع الإرهاب ليس على الصعيد العسكري فحسب و ذلك ممكن جدا بفضل تفوق الجيش الوطني الشعبي ، و تجربته أثناء الثورة في حرب العصابات ، لكن المطلوب هو كسب المعركة سياسيا و إعلاميا و حتى دينيا ، من خلال إستغلال كل الأخطاء الجسيمة و الثغرات التي إرتكبها المجاهدون المزيفون الجدد ، و قلب الطاولة عليهم و كشف زيف أطروحاتهم الفكرية و السياسية البعيدة كل البعد عن الإسلام و عن الجهاد ، و بالفعل فقد تمكن النظام من رفع الغطاء الفكري الديني عن الجماعات الإسلامية المسلحة ، بعد سلسلة الأعمال الإجرامية و المجازر الجماعية التي إرتكبها ضد المواطنين الأبرياء العزل الذين ليس لهم لا ناقة و لا جمل في الصراع الدائر بين الدولة و

الإرهابيين ، حيث حصل تحول جذري في موقف الشارع الجزائري من الظاهرة الإرهابية الغريبة عن المجتمع الإسلامي بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة ،و تبين أن الإرهاب الأعمى لا هدف له سوى القتل ثم القتل ، حيث تحول العمل الإرهابي من جهاد مزعوم ضد نظام عسكري ظالم ، الى حرب مفتوحة ضد كل شرائح المجتمع ، و كان من أهم الآليات التي إعتمدها الرئيس زروال لتحقيق ما سماه ب (النظام الوطني الجديد) هي العودة الى الحوار الوطني مع مختلف الشركاء السياسيين ، بما فيهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، حيث شرع بعد ستة (٦) أشهر من تنصيبه ، في إستقبال رؤساء الأحزاب السياسية و المنظمات الوطنية ، و الشخصيات العامة ، و كان شهر أوت من سنة ١٩٩٤ على موعد مع الطبعة الجديدة من سلسلة الحوار الوطني المباشر ، و في نفس الوقت فتحت السلطة نافذة سرية مع ممثلين عن الجبهة الإسلامية ، ومن سوء حظ النظام أنه وجد نفسه لأول مرة متجردا من أي غطاء سياي بعدما أعلن حزب جبهة التحرير الوطني ، و هو الحزب الجهاز الذي تماهى مع الدولة منذ الإستقلال تمرده ، و تم إستقبال جميع الأحزاب السياسية المعتمدة ، حزب جبهة التحرير الوطني ، حركة المجتمع الإسلامي ، حركة النهضة ، جبهة القوى الإشتراكية ، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، حزب التجديد الجزائري ، و حزب العمال ، و تشكيلات سياسية أخرى و منظمات و شخصيات وطنية ، حيث أجمعت الطبقة السياسية التي لبت دعوة الرئاسة على ضرورة العودة السريعة الى الشرعية الشعبية ، و اعتبرت تمديد مدة الفترة الإنتقالية ، بمثابة تمديد لعمر نظام غير شرعي ، و طالبت بالحوار المباشر بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، بإعتبارها طرفا أساسيا و معنيا ، و نددت بالإرهاب و كل العمليات الإجرامية مهما كان مصدرها ، و هي نفس المواقف التقليدية التي شكلت قاسما مشتركا بين الأحزاب المشكلة للتيار الوطني الإسلامي زائد حزبي التجديد و جبهة القوى الإشتراكية .

ـ السلطة ... والجبهة الإسلامية للإنقاذ أو حوار الطرشان

نجاح الحوار مع الأحزاب السياسية و المنظمات و الشخصيات الوطنية العامة ، كان بالنسبة للنظام رهانا سهلا و مهمة ليست بالمستحيلة ، لسبب بسيط و هو أن كل الأحزاب السياسية و خاصة تلك الفائزة في أول إنتخابات تشريعية تعددية ، لم تورط مناضليها أو متعاطفين معها في نشاطات إرهابية ، وفي نفس الوقت لم تنحاز الى السلطة ، كما نددت بالإرهاب علانية و دون تردد ، بخلاف الجبهة الإسلامية للإنقاذ و بغض النظر عن كونها ضحية إلغاء المسار الإنتخابي ، فقد تورطت حتى أخمص قدميها في وحل الإرهاب و أعتبرته جهادا مشروعا ضد نظام الطاغوت ، و لذلك كانت سلسلة الحوارات السابقة بين السلطة و النظام فاشلة ، لغياب الثقة بين الطرفين سلسلة الحوارات السابقة بين السلطة و النظام فاشلة ، لغياب الثقة بين الطرفين و تمسك كل طرف بمواقفه التقليدية و رفض التنازل ، و تبادل التهم ، فالسلطة تصـــــر على

إستئصال الفصيل الإسلامي الذي فاز في الإنتخابات التشريعية ، و تأليب الرأي العام المحلي و الدولي ضده ، و تخويف العواصم الغربية القريبة من خطورة وصول من يسميهم الخطاب العلماني الرسمي بالأصوليين الى سدة الحكم ، و جبهة الإنقاذ تعتبر سلطة الجنرالات غير شرعية و تطالب بإستقالتهم و إستئناف العملية الإنتخابية من حيث توقفت ، و تسليمها السلطة و الإعتذار للشعب ، و النظام يتهمها بإعتماد العنف و تشجيع الأعمال الإرهابية ، و هكذا الى مالا نهاية ، وكل طرف يتهم الآخر و يعتبره سببا رئيسيا في المشكلة السياسية الأمنية ، و لم يصل الطرفان الى أية نتيجة تذكر منذ بداية سلسلة الحوار ، و حتى لما تم تلبية رغبة قادة الجبهة الإسلامية و إخراجهم من السجن ، و تخصيص فلا مجهزة بكل الإمكانيات للشيخ عباسي مدني و السماح له بإستقبال شخصيات من حزبه و من خارج الحزب و من المجتمع المدني ، لكنه في نهاية الأمر خان العهد و قام بحركة بهلوانية لا معنى لها ، حيث إتصل بقناة الجزيرة و طلب الأمم المتحدة بالتدخل ، و هذه الحركة هي أولا و أخيرا تعبيرا عن حالة العجز و اليأس و عدم القدرة على بلورة حل محترم للأزمة السياسية و الأمنية التي تورطت فيها جبهة الإنقاذ بشكل أو بآخر ، و قد وصل الحوار بين الطرفين الى طريق مسدود ، نتيجة لتمسك كل طرف بمواقفه التقليدية ، و عدم رغبته في التزحزح عنها قيد أنملة ، و تقديم تنازلات من أجل حلحلة الأزمة السياسية الأمنية التي أثرت بشكل كبير على مكانة و سمعة البلاد ، كما أثرت على الحياة العامة للمواطنين .

ـ حوار ... بالمراسلة

إزاء هذا الوضع المتأزم و تعثر سلسلة الحوارات التي أجرتها السلطة غير الشرعية ، بطريقة مباشرة و غير مباشرة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و ظهور مؤشرات على إنسداد مختلف المسالك و الطرق المؤدية الى الوفاق بين الطرفين ، إخترعت جبهة الإنقاذ طرية جديدة و تقليدية لمخاطبة السلطة غير الشرعية ، و هي إجراء الحوار بالمراسلة و عن طريق الرسائل الخطية ، و يلاحظ سباق غير مدروس بين الشيخ عباسي مدني و الشيخ المتطرف علي بلحاج ، في كتابة الرسائل الموجهة الى رئيس الجمهورية و نشرها عبر الصحافة الوطنية ، من دون إنسجام أو توافق في الرؤى و المواقف ، مما يوحي بتصدع داخل العلبة السرية لجبهة الإنقاذ ، و في ما يلي نماذج من تلك الرسائل :

1 ـ رسالة الشيخ عباسي مدني (الأولى)

بسم الله الرحمن الرحيم ، و الصلاة و السلام على خاتم المرسلين ، حضرات اللواء ليامين زروال وزير الدفاع الوطني و رئيس الدولة الجزائرية ، أصحاب الفضيلة رؤساء الأحزاب المجتمعين حول طاولة الحوار ، و أصحاب السعادة أعضاء الرئاسة ، السلام عليكم و رحمة الله ، و بعد: لقد

جاءني خطاب رئيس الدولة دعوة الى المصالحة مع أنفسنا و التأسي في ذلك برسول الله ﷺ و ذلك بمناسبة المولد النبوي السعيد ، و ذكرى حوادث عشرين أوت يوم المجاهد ، و هو يوم جدير بأن يكون رمز جهاد الشعب الجزائري الأبي لإعلاء كلمة الله في ربوع بلاده ، و لإسترجاع سيادته و حريته و إستقلاله ، فوضعت دعوة الرئيس الى المصالحة في إطار تاريخي يساعد الى حد كبير على العودة الى الذات و التلمس لظروف الحلول السليمة لمعضلات و الأزمات ، و الكشف عن الأخطاء و الإقبال على تصحيحها كي لا تورث للأجيال عواقبها و تكون الحلول سليمة في محتواها و أصيلة و صحيحة في منهجيتها و قويمة ، لأنه لا يزال الخطأ إلا بالصواب ، و لا يزال الظلم أو السيف إلا بالحق و العدل ، لأن الحلول النابعة من مناهل تاريخ الأمة و صفوة خبراتها تكون غالبا أقرب الى واقعها و ألصق بوجدانها و أصدق تعبيرا عن أصالتها و جدارتها و عظمة إرادتها ، و قدرتها على فرض وجودها في أحلك الظروف و أعسرها ، فعلى الرغم من الكثير من التناقضات التي يحملها الخطاب مما أسدل عليه كثيرا من الضبابية و هو ما لا أريد التعرض له للحفاظ على جو المصالحة الا تلميحا ، كالتمسك بالحل الأمني لمشكل سياسي و الذي هو بمثابة رش البنزين على النار لإطفائها ، و لئن جاء التنويه بالحل السياسي ، فإن الجمع بين النقيضين ، جعل الرئيس في دوامة خانقة ثم إن ورود شعار الإرهاب كشبهة لعمل المقاومة الشعبية من طرف رجل مجاهد يعرف مصدر هذا الشعار الإستعماري و أغراضه التي لا تنطبق على الموضوع ، إذ هي يستعملها الإستعمار ليسلب حق الشعوب المظلومة في الدفاع عن وجودها و مكتسباتها ... فعلى الرغم من ذلك لأنني سأخطىء في الخير و أعتبر دعوة الرئيس زروال للمصالحة دعوة جادة و أنها دعوة حق وإن أريد بها باطل ، و كي لا أخيب هذه الدعوة الشجاعة أعرض عليكم خطة إن وافقتم عليها دعوت جميع فصائل المقاومة في هدنة عبر كامل التراب الوطني ، حتى يتم تبني الخطة وتنفيذها على أحسن الظروف و الله الموفق الى سواء السبيل ، إن أصبت فمن الله ، و إن أخطأت فمن نفسي ، أما الخطة فهي تشتمل فقرات ثلاث : مبادىء عامة ، الحل المقترح الإجراءات التطبيقية للوصول الى المصالحة الفعلية .

ـ المبادىء العامة

أ ـ كون الشعب الجزائري هو صاحب السيادة بعد الله ، من حيث هو شعب حر يقدم الحل المقترح لمصادقة عليه ، و له الحق في رفضه أو قبوله ، ليكون الحل بمحض إرادته و شرعية إختياره لوضع حد للحلول المفروضة إن من الداخل أو من الخارج .

ب ـ تمكين الشعب الجزائري من حقه في إختيار قيادته و مسؤوليه في كل مستويات الدولة ، و سحب ثقتهم نهم إن فشلوا في آداء مهامهم ، و إختيار النماذج الإصلاحية لشؤونه و نظمه ، و نبذ

كل وصاية مزعومة ووكالة مغشوشة .

ج ـ الجزائريون هم وحدهم المسؤولون على إيجاد حلول لمشكلاتهم و أزماتهم ، ولا يحق لأي أجنبي أن يتدخل في شؤون بلدنا لسحب حرية القرار منا ، كالذي تسعى اليه فرنسا في هذه الآونة الأخيرة و غيرها .

د ـ الإلتزام بمبدأ التعددية الحزبية إفساحا لمجال الرأي و تشجيعا للتنوع عن طريق الإنتخابات ، حتى توظف الأمة كل كفاءاتها و طاقاتها أو تقدر على تجديدها كلما لزم الأمر دون أية صعوبة أو عناء ، فتحقن دماء الأمة و تستريح أجيالها من عناء الحروب ، ويستتب الإستقرا في ربوعها ويعطي الآمان لجميع أبنائها .

ه ـ إخراج الجيش الشعبي الوطني من دائرة الصراع السياسي ، فلا يحق إقحامه في القضايا السياسية شأن الجيوش الحديثة ، و ضرورة الحفاظ على إمكاناته العسكرية و تطويرها ليكون في مستوى الدفاع عن حمى البلاد و الإسلام .

و ـ إعادة الإعتبار الى الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

خ ـ الشعب الجزائري شعب مسلم ، وفقا لمقولة الإسلام دين الدولة ، فإن دولة الجزائر لا تكون الا دولة للإسلام.

2 ـ الحل السياسي

وفاء لتاريخ أمتنا و لشهدائنا الأبرار ، وردا للإعتبار لديننا الحنيف ، كما كان في عهود دولته و رسالته و حضارته ، و لثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ التحريرية ، يعلن الرئيس الإلتزام بما جاء في بيان أول نوفمبر ٥٤ من أن الدولة الجزائرية جمهورية تقوم على أساس المبادىء الإسلامية ، تكون سارية المفعول بعد مصادقة الشعب الجزائري على ذلك في إستفتاء حر يحدد ميعاده في أقرب وقت ممكن .

ـ الإجراءات التي ينبغي إتخاذها

١ ـ رفع حالة الطوارىء

٢ ـ صدور عفو عام على كل المسجونين و المعتقلين و المحتجزين ، و توقيف كل المتابعات القضائية و الأمنية .

٣ ـ إيقاف كل المداهمات و حملات التمشيط و الإعتقال .

٤ ـ عودة الجيش الى الثكنات ، وقوات التدخل ، و لا يترك من قوات الأمن الا ما هو ضرورة

للحياة العامة .

٥ ـ تعيين لجنة ذات سيادة تأسيسية لتعيين الحكومة الحيادية التي يوكل اليها أمر الإنتخابات و الإستفتاء ، وتسيير أمور البلاد في تلك الفترة حتى إنتخاب السلطة الشرعية و تسليمها مهامها في المدة المحددة .

سعادة الرئيس و أصحاب الفضيلة : رؤساء الأحزاب ، و أعضاء الرئاسة ، هذه بإختصار خطة المصالحة الوطنية كما بدت لي صالحة أضعها بين أيديكم ، راجيا من الله إن كان فيها خير البلاد و العباد ، أن يوفقنا الى تحقيقها ، إجتماع الأمة عليها و إخراجها من هذه الأزمة سالمة معافاة في وئام ، و الله المستعان .(الرسالة مؤرخة في ٢٣ أوت ١٩٩٤)

ـ رسالة الشيخ عباسي مدني (الثانية)

بسم الله الرحمن الرحيم ، و الصلاة و السلام على إمام المرسلين ، أما بعد ، الى رئيس الدولة اليمين زروال ، بلغني الوكيل العسكري يوم الخميس ٢٥ أوت ١٩٩٤ رغبتكم في اللقاء ، و كان جوابي وفق موقفنا المبدئي السابق و هو عدم إستقبال أي مسؤول أو وسيط ما دمنا في السجن ، و هذاإنطلاقا من المبدأ الذي عبرت عنه ، وعبر عنه الإخوة معي في لقائين سابقين بكم ، و إتصالات لجنة الحوار الوطني ، أنه لا يمكن أن نناقش و نتخذ إجراءات في مستوى المسؤولية مالم نكن أحرار ، لإرتباط المسؤولية بالحرية ، لأن فاقد الحرية فاقد للإرادة ، إذ لابد من وجودنا خارج الجن ليتم القباء بمسؤولي الجبهة الإسلامية إن في الداخل و إن في الخارج ، و الخروج بزبدة نقاش يكون فيه خير الابلاد و العباد ، لهذا قد أرسلت لكم رسالة بتاريخ ٢٣ أوت ١٩٩٤ و هي تتضمن إجتهادات مسجون يريد النصح لدينه و أمته ، و هي مع ذلك قابلة للإثراء و التعديل بحكم أنه لابد من التشاور و الإتفاق على الأصوب مع جميع الإخوة القياديين لجبهة الإسلامية للإنقاذ السياسيين و الجهاديين ، لذا فنحن نتمسك قبل كل شيء بمطلبنا الأساسي و المشروع إن كنتم جادين في حل أزمة البلاد ، و مقدرين عظمة القضية و خطورتها ، لإطلاق سراحنا و تمكيننا من حريتنا التامة لآداء مهتمتنا و النظر مع إخواننا في إجراءات تكون في مستوى الحدث إن شاء الله ، أمرا ضروريا و مستعجلا . و السلام ، عباسي مدني الجمعة ٢٦ لأوت ١٩٩٤.

ـ رسالة الشيخ علي بلحاج

كتب الشيخ علي بلحاج رسالة مطولة الى الرئيس ليامين زروال ، نقطتف منها ما يلي:

الحمد لله القائل في كتابه العزيز (أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون)

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين القائل (لا إيمان لمن لا أمانة له ، و لا دين لمن لا عهد له) أما بعد ، تحية و سلاما ، ليكن في علم رئيس الجمهورية أن هذه السطور القلائل تعتبر ردا على ما جاء في بيان الرئاسة الذي قلب الحقائق و افترى الكذب و البهتان ، و هو مسلك يثير الدهشة و الإستغراب حقا لا سيما من مؤسسة كان من المفروض أن تكون أمينة في نقل الأخبار لتنوير الرأي العام ... لا شك أن هذا البيان الكاذب يضعف حظوظ الرئيس في حل المعضلة السياسية المطروحة ، و يتحول بهذا العمل من عنصر حل المشكلة الى عنصر إشكال و إستفهام عريض ، ثمة عدة ملاحظات جديرة بالطرح بعد تنصيبه رئيسا منها:

ـ إزدواجية الخطاب و المواقف و التردد .

ـ تغلب بطانة السوء و قوة تأثيرها.

ـ الخوف من نفوذ الأقليات الإيديولوجية و أصحاب المصالح الذين يعملون على محاربة الإسلام بكل طريق ، و تارة حتى بإسم حماية الإسلام نفسه ، و قد تكون رؤوس هذه الأقليات في الجيش نفسه الذي من المفروض أن يكون في خدمة الأمة ، لا في خدمة أصحاب المصالح و الأغراض الدنيئة ، مما أوصل البلاد الى الدمار ، و الجيش يأخذ حكم من يقوده صلاحا و طلاحا .

ـ لقد دلت تجارب التاريخ أن كرسي الرئاسة يغير نفسية صاحبه ، فشهوة صاحب الحكم شهوة غلابة لا يقاومها الا الأقلون ، لا سيما إذا كانت الأطعمة و الأشربة و الألبسة ، وأحيط بلفيف من المنافقين الدجالين الدين هدفهم خدمة مصالحهم الذاتية على حساب مصالح الأمة المسكينة .

ـ ينبغي أن يفسح لنا المجال للرد في نفس وسائل الإعلام التي نشرت بيان الرئاسة فالتلفزيون و الإذاعة ليست ملكا لزيد أو عمرو ، و إنما هي ملك للشعب ، ثم لماذا تخافون من مناظرة في التلفزة ؟ أم أن النظام لا يحسن الا سياسة الكولسة و الميكافيلية و الدس و الخديعة ألا فأسمع قول الرسول r من كان له وجهان في الدنيا ، كان له يوم القيامة لسانان من نار ـ و صدق الله إذ يقول (و كذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها ، و ما يمكرون إلا بأنفسهم و ما يشعرون)

ـ إن زمن المتاجرة بالوطنية و ثورة نوفمبر الخالدة و الغيرة على الجزائر و ... و ... من سلسلة الشعارات قد ولى ، فما أكثر الذين يرفعون هذه الشعارات و يزايدون بها و هم ألد أعداء الأمة و التنكر لتاريخها المجيد ، و نحن و الحمد لله إذ نعارض السلطة الغاشمة المغتصبة و أصحاب المصالح فيها ، و مقاومتهم في إسترداد الحق المغتصب ، لا نعارض البتة قيم الشعب الجزائري و ثوابته الخالدة ، و لا تاريخ الرجال الذين ضحوا في سبيل أن تكون الجزائر حرة مستقلة .

بل نرى أن بقاء السلطة الغاشمة المغتصبة المستبدة وصمة عار و شنار في تاريخ الجزائر المجيد و ماضيها العريق ، و أرجو من الله تعالى أن يتمكن الرئيس من معرفة هذه الحقيقة حتى يدرك فعلا أعداء الوطن .

ـ أنا العبد الفقير الى رحمة ربه ، أطالب أن يكون هناك بيان علني و من الطرفين في وقت واحد في التلفزة نفسها ليظهر الصبح لذي عينين ، و قد صرحنا على أننا على إستعداد لمناقشة المشكل الذي تتخبط فيه البلاد ، ليس في الكواليس و إنما علانية فهل يقبل هذا التحدي ؟

ـ يطلع علينا بيان الرئاسة بمثل ذلك البهتان في أن الأخوين علي جدي و عبد القادر بوخمخم مكلفان بإيقاف العنف و الإرهاب ، في الوقت الذي قلنا مرارا أنه لا حل الا بعد معرفة الواقع لتحديد الحل الشرعي المناسب العادل ، فالإخوان بهدف واحد هو معرفة الواقع ، لا لإيقاف العنف و الإرهاب كما زعمتم ، ألم نقل لكم أن ما يحدث ليس إرهابا ، إنما هو حق الشعب في مقاومة مغتصبي السلطة ، شرعا وقانونا .

ـ و أخيرا أطلب من الله تعالى أن يهلك من كان سببا في دمار الجزائر و خرابها و سرقة أموالها ، و إفقارها في سبيل مصالحها الذاتية ، و أن يقيض للجزائر ، رجالا صادقين قولا و فعلا ، يخلصونها من المفسدين العابثين ، الذين لا يتورعون عن قتل الأبرياء و حبك المؤامرات في الظلام ضد الأمة ، و ضرب هذا بهذا ، و نشر الأكاذيب و الأباطيل لبقائهم في السلطة ، و يزعمون بعد ذلك كذبا و نفاقا ، حب البلاد و الوطن ، كما أسأله تعالى أن يجعل بلادنا مفخرة و قبلة للناس ، بفضل الرجال الصادقين (٧ آفريل ١٩٩٤)

ـ قراءة في رسائل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ

في إطار الجولة الجديدة من الحوار الوطني التي دعى إليها رئيس الجمهورية ليامين زروال ، تلقى الشيخ عباسي مدني بصفته الناطق الرسمي (و رئيس) الجبهة الإسلامية للإنقاذ و هو مسجون مع رفاقه بالسجن العسكري بالبليدة ، دعوة للمشاركة في هذه الجولة ، و لكن قبل ذلك رد الشيخ علي بلحاج و هو الرجل الثاني في الحزب الإسلامي ، يوم ٧ آفريل ١٩٩٤ و في رسالة طويلة جدا من سجنه العسكري ، على بيان أصدرته ر ئاسة الدولة ، كما نشرت الصحافة الوطنية رسالة أخرى للشيخ بلحاج يحدد فيها خمسة (٥) شروط أساسية لقبول مبدأ المفاوضات مع النظام ، و هذه الرسالة مؤرخة في ٢٢ جويلية ١٩٩٤ ، و لكن لم نعثر على الرسالة الأولى ، و في نفس الوقت أرسل الشيخ عباسي مدني و هو رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ رسالة أولى الى رئيس الدولة ليامين زروال مؤرخة في ٢٣ أوت ١٩٩٤ و هي طويلة نسبيا و قد ضمنها رؤية حزبه لطبيعة الصراع السياسي و العسكري و أقترح حلولا للأزمة ، و هي من حيث الشكل تشبه مشروع أرضية أو إتفاق سياسي قابل للمناقشة و الإثراء ، و هناك رسالة ثانية من نفس الشخص الى رئيس الدولة ، مؤرخة في ٢٦ أوت ١٩٩٤ أي بعد ثلاثة أيام من إرسال أو صياغة الرسالة الأولى ، و بعد قراءة تلك الرسائل قراءة متأنية و هي كما ذكرنا إن دلت على شيء فإنما تدل على إنسداد طريق الحوار بين الطرفين (النظام و جبهة الإنقاذ) زيادة على إنعدام الثقة ، و تضارب المواقف ، و عدم الرغبة في تقديم التنازلات الضرورية ، و يمكن تقديم الملاحظات التالية :

ـ من المفروض أن يتم الحوار بين الطرفين المعنيين بالأزمة السياسية الأمنية التي ضربت البلاد ، بعد إلغاء الإنتخابات التشريعية التي فازت بها في الدور الأول الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، دون شروط مسبقة و البداية من الصفر و نسيان الماضي ، ووضع شروط مسبقة لمجرد قبول مبدأ الحوار مع الخصم ، يعني الإصرار على إصدار أحكام مسبقة و إعتبار الطرف الآخر على خطأ .

ـ هناك أطراف داخل النظام ترفض مبدئيا الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و تصر رغم الأحداث المؤلمة على الحل الأمني الإستئصالي ، و يمثلهم جناح الصقور داخل المؤسسة العسكرية ، و في الإدارة ـ و الوسط السياسي ، و في الإعلام العمومي و الخاص ، كما يوجد داخل تنظيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ أيضا ، جناح متطرف لا يرفض ـ تاكتيكيا ـ الحوار مع السلطة ، لكنه يضع شروطا مسبقة و يرفع سقف المطالب عاليا ، و يرفض نسيان الماضي و يرغب في الإنطلاق من نقطة الخلاف و هي الإنتخابات التشريعية الملغاة .

ـ رسالة الشيخ علي بلحاج الثانية المؤرخة في ٧ آفريل ١٩٩٤ ، كانت طويلة أكثر من اللازم

، في الوقت الذي يجب أن تكون الرسائل من هذا النوع مختصرة و مركزة ، و جاءت كرد على بيان رئاسة الدولة ، و قد إستعمل فيها المعني أسلوبا إستعراضيا متعاليا ، خرج فيه عن الدبلوماسية و المجاملة و الأدب أحيانا ، ووظف فيها كلمات و عبارات و جمل سوقية هابطة ، و هي في مجملها لا ترتقي الى مستوى الرسائل السياسية المتبادلة بين طرفي نزاع ، حيث بدأ رسالته بقوله تعالى (أوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون) و هذه الآية الكريمة تتحدث عن أبرز خصال اليهود ، وهي عدم الإلتزام بالعهود ، ونفي الإيمان عنهم ، ثم أورد الحديث النبوي الشريف (لا إيمان من لا أمانة له و لا دين لمن لا عهد له) والذي يفهم من هذه المقدمة الهجومية أن الشيخ بلحاج يريد أن يسوق لأتباعه المغرر بهم من المناضلين أو الإرهابيين عدة إشارات من بينها :

أما أنه سبق له و أن تعاهد مع السلطة الفعلية التي تدير شؤون البلاد منذ ١١ جانفي ١٩٩٢ بطريقة سرية لم يطلع عليها الرأي العام الجزائري ، لكنها لم تف بعهودها ، وهذا لم يحدث أبدا لأن حوار السلطة الفعلية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ سواء أكان سريا أم علنيا ، قد جرى في السجن العسكري بالبليدة بحضور القيادة الخماسية عباسي ، بلحاج ، جدي ، بوخمخم ، و كمال قمازي .

أن بلحاج و هو معروف بتشدده و تطرفه يتبنى بطريقة سرية أفكار جماعة الهجرة و التكفير المتطرفة ، ويعتبر النظام الجزائري منذ الإستقلال و دون التفرقة بين الأنظمة و الحكومات ، نظاما منافقا ، حيث حاول عبثا إسقاط علاقة اليهود بالأنبياء و بالناس الآخرين ، على الوضع السياسي المحلي ، حيث أن الرئيس الشاذلي بن جديد و هو يمثل النظام تعهد أمام الله و أمام الناس بإحترام نتيجة الإنتخابات التشريعية ، فجاء فريق آخر من الجنرالات فنبذوا تلك العهود ، و في تقديري فهم سطحي و غير دقيق لمدلول الآية الكريمة ، وحتى الحديث النبوي الشريف ، يمكن الإستدلال به حول تصرفات و مواقف جبهة الإنقاذ التي لم تحترم الإتفاقيات و العهود التي أبرمتها النخبة الإسلامية قبل تأسيس الجبهة و بعدها.

ـ بدأ الفقرة الأولى من رسالته الثانية بقوله :ليكن في علم رئيس الجمهورية ، حيث إرتكب بعض الأخطاء بإستعماله جملة ليكن في علم رئيس الجمهورية ، فهو لا يفرق بين رئيس الدولة و رئيس الجمهورية ، و هي بكل بساطة أن الأول يكون معينا أما الثاني فيكون منتخبا ، و جملة فليكن في علم ، تبدو في غير محلها و هي لا يخاطب بها الرؤساء و كبار القوم ، و هي جملة تبدأ بها الإعلانات الموجهة للجمهور العريض ، و هي من الناحية البلاغية و الأخلاقية غير مناسبة ، و عرب الجاهلة قالوا ـ لكل مقام مقال ، فالرئيس زروال و إن كان غير منتخب

و رئيس غير شرعي للبلاد ، و معين من طرف ندوة فاشلة قاطعتها أهم الأحزاب السياسية ، فهو قبل ذلك مجاهد و ضابط كبير في الجيش الوطني الشعبي ، و غير متورط في الأزمة السياسية الأمنية ، و كانت مهمته الأساسية هي تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع من أجل العودة السريعة الى إستئناف المسار الديمقراطي ، و قد تخلى عن تقاعده المريح ، و لبى نداء الوطن أجل المساهمة قدر الإمكان في إخماد نار الفتنة ، و تسوية الأزمة السياسية الأمنية ، و علي بلحاج في حقيقة الأمر و الواقع ما هو الا معلم بسيط في الطور المتوسط قرأ بعض كتب الدين ، و بعض الظروف السياسية جعلت منه الر جل الثاني في الجبهة الإسلامية .

ماورد في رسالة علي بلحاج تثير الشكوك حول قدرة الجبهة الإسلامية ـ إذا كان أغلبية ـ مؤسسيها على هذا الشكل في إدارة شؤون البلاد سياسيا و إقتصاديا و إجتماعيا ، لأن الدولة لا تدار بالخطب الحماسية و فن الكلام ، و لو طبقنا بعض المقاييس و الشروط الشرعية الإسلامية المطلوبة في من يستحق منصب ـ الإمامة العظمى ـ بل حتى الإمامة الصغرى لما وجدناها متوفرة عند من يسمى ب الشيخ علي بلحاج .

الرسالة في مجملها بعيدة كل البعد عن أبسط أساسيات الحوار بين الأطراف المتنازعة ، و أخلاق التعامل السياسي ، فهي لا تعدو أن تكون رسالة سباب و شتم و إستعراض ، و هو يعتبر الخلاف حول الهدف الأساسي من الإفراج المؤقت و المحدود للأخوين علي جدي و بوخمخم ، بين الرئاسة و قادة الجبهة الإسلامية المسجونين ، مسألة بسيطة لا تستحق كل هذه الرسالة الطويلة العريضة ، و الرأي العالم يعرف أنهما خرجا من السجن للإطلاع على الأوضاع كما هي على الأرض ، و ليس لتوقيف الأعمال الإرهابية التي خرجت عن سيطرة كل الجهات المعنية بما في ذلك النظام و جبهة الإنقاذ.

مشكلة الشيخ الصغير علي بلحاج أنه مصاب بداء الغرور الى درجة لا يتصورها العقل ، و يعتقد بقراءاته لبعض كتب السلفية المتطرفة أنه يستطيع مناظرة كل إنسان ، و المناظرة هي وسيلة للحوار و المناقشة تكون عادة بين شخصيتين متكافئتين في المستوى الثقافي أو العلمي ، و بين المترشحين للإنتخابات الرئاسية ، ويعتقد من يستمع اليه أنه متمكن من كل العلوم الدينية و الإنسانية و الدنيوية ، و هو في الحقيقة واقع تحت تأثير ـ الشيطان ـ الذي ينفخ فيه سمومه فيتحول مثل الكرة المملوءة بالهواء ، و أظن أن أغلب التصرفات و الخطابات و المواقف المتطرفة لهذا التنظيم كان مصدرها هذا الشيخ المتطرف .

. يتكلم علي بلحاج مع الجنرال ليامين زروال الذي وجد نفسه لظروف قاهرة ، رئيسا للدولة ، و كأنه يخاطب أي مواطن بسيط في الحافلة أو في السوق أو في طابور البريد و المواصلات ،

(ثم لماذا تخافون من مناظرة في التلفزة ؟ أم أن النظام لا يحسن الا سياسة الكولسة و الميكافيلية و الدس و الخديعة ؟ آلا فأسمع قول الرسول ﷺ من كان له وجهان في الدنيا كان له يوم القيامة لسانان) ومع أنه رجل مسلم و داعية مزعوم يخاطب رئيس دولة مسلم بهذا الشكل ، و نسي كل أخلاقيات الحوار و المناقشة المبثوثة بين دفتي كتاب الله ، و طريقة الأنبياء في محاورة خصومهم ـ في علاقة سيدنا موسى عليه السلام مع فرعون ـ قال تعالى (قولا له قولا لينا ...) و هكذا يمضي بلحاج في عنترياته فيلوم الرئيس زروال و يخاطبه بكلام قاس و قبيح مؤكدا أن زمن المتاجرة بالوطنية وثورة نوفمبر و الغيرة على الجزائر قد ولى ، و كان أولى أن يذكر نفسه بأن زمن المتاجرة بالإسلام قد ولى و أن الجهاد المزعوم ضد نظام الطاغوت قد تحول الى إرهاب أعمى و أعمال إجرامية ، و قتل جماعي و تفجيرات تقتل الجميع دون إستثناء ، و إغتصاب للنساء و سرقة لأموال الشعب من البنوك و مراكز البريد ، وتكفير للمجتمع وإستحلال دمائه و أمواله بإسم الجهاد المقدس ، هو أهون عند الله و عند الناس ، من توقيف مسار إنتخابي .

عبثا حاول بلحاج تغطية الشمس بالغربال ليؤكد إرتباطه العضوي بالجماعات المسلحة ، دون أن يعطي لنفسة مهلة للتأكد مما يحدث على الأرض و خارج أسوار السجن العسكري ، و كعادته يتسرع في الحكم على الأشياء دون معرفتها عن قرب ، فما حدث في الجزائر سنوات الجنون بالنسبة له ، ليس إرهابا ، حيث يقول مخاطبا رئيس الدولة بلهجة الواثق من نفسه : (ألم أقل لكم ان ما يحدث ليس إرهابا إنما هو حق الشعب في مقاومة مغتصبي السلطة) و نفس الرسالة يعترف أنه رفض توجيه نداء لتهدئة الوضع لأن حسب رأيه يتنافى مع الذوق السياسي ، و هو لا يدرك أن معظم ما يسمى بالجماعات الإسلامية المسلحة هي تنظيمات إرهابية إجرامية مفبركة و مصنوعة من طرف دوائر مشبوهة ، هدفه الأول و الأخير هو تشويه صورة الإسلام في أعين الناس داخل و خارج الوطن .

أن بلحاج تورط حتى أخمص قدميه في وحل الإرهاب من خلال توجيهه رسالة الى الإرهابيين ، يحثهم فيها على الجهاد من أجل إسقاط نظام الطاغوت ، حيث وجدتها مصالح الأمن في جيب الإرهابي شريف قواسمي ، وبذلك يتحمل علي بلحاج جزء كبيرا من المسؤولية في الأزمة الأمنية و في أرواح المواطنين الأبرياء التي سقطت من الجانبين ، أكثر من ١٠٠٠٠٠ ضحية من الطرفين و الواطنين الأبرياء ، الخسائر المادية التي تجاوزت ٢٠ مليار دولار ، و تأخر مسار التنمية الوطنية ، و تشويه المشروع الإسلامي من طرف إرهابين دمويين .

ـ قراءة في رسالتي الشيخ عباسي مدني

على العكس من رسالتي الشيخ علي بلحاج ، جاءت رسالتي الشيخ عباسي مدني الى رئيس الدولة ليامين زروال متسمة بالهدوء و الشمولية و التركيز ، بعيدة عن الحشو و الإطناب و الوعظ و الإرشاد ، و هنا تتدخل عوامل السن و التجربة و المستوى العلمي ، و هي أهم الفوارق بين الرجلين ، رسالة عباسي مدني الأولى جاءت طويلة نسبيا و مؤرخة في ٢٣ أوت ١٩٩٤ أي بعد إعلان رئاسة الدولة عن بداية جولة جديدة من الحوار مع الطبقة السياسية و الشخصيات الوطنية ، حيث يؤكد في البداية إستلامه دعوة رئاسة الدولة للمشاركة في الحوار الوطني ، فيرحب بالفكرة من حيث المبدأ ، ويعتبر فتح باب الحوار مرة أخرى مع كافة الشركاء السياسيين ، في هذا الشهر المبارك فأل خير عل الأمة الجزائرية ، حيث يحتفل الشعب الجزائري بذكرى المولد النبوي الشريف ، و ذكرى يوم المجاهد المصادفة لهجومات ٢٠ أوت ، و الرسالة في خطوطها العامة تتجاوب قدر الإمكان مع مبادرة النظام و مع المجتمع الجزائري الذي يتطلع الى تهدئة الأوضاع تدريجا و العودة السريعة الى الحياة الطبيعة ، دون أن ينسى الإشارة الى جوهر الخلاف مع النظام و هو نظرة كل طرف الى طاهرة الإرهاب الأعمى ، حيث تعتبره قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المسجونة في السجن العسكري بالبليدة (جهادا في سبيل الله و ضد نظام الطاغوت) في حين يراه النظام وجزء كبير من الشارع و المجتمع المدني مجرد أعمال إجرامية دموية قذرة ، فاقت كل ما يمكن أن يتصوره العقل البشري ، و هي أعمال بشعة ترتكبها جماعات مشبوهة لا علاقة لها بالجهاد الإسلامي و لا بالإسلام الحنيف ، ثم يقدم الشيخ عباسي مدني عتابا أخويا رقيقا الى الرئيس ليامين زروال ، بسبب تمسك النظام بالحل الأمني الإستئصالي ، كسبيل وحيد للقضاء على الإرهاب الأعمى ، متجاهلا أن فتح باب الحوار أمام الطبقة السياسية بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، هو بمثابة فتح نافذة ولو صغيرة نحو حل سياسي محتمل يشترك في بلورته جميع الشركاء السياسيين ، فالحوار هو أسلوب حضاري لتقريب وجهات النظر و تبادل الأفكار و الآراء للوصول الى حل توافقي يرضي به الجميع ، و تحقيق هذه الغاية يتطلب من طرفي النزاع تقدم تنازلات مؤلمة ، ومجرد دعوة الخصم أو الطرف الآخر الى الجلوس حول مائدة الحوار ، هو بشكل أو بآخر ، إعتراف ضمني بمطالبه و بحقوقه السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية ، و تعبير عن الإستعداد المبدئي لمناقشة هذه المطالب و إمكانية الإستجابة لها و تحققها كليا أو جزئيا ، و بطبيعة الحال إن فتح حوار مباشر و دون شروط مسبقة بين طرفي النزاع و هما النظام برئاسة ليامين زروال ، و الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حد ذاته هو جزء من الحل ، لأنهما معنيان بصفة أساسية بالأزمة السياسية الأمنية ، و كل حوار يغيب عنه الضحية و هو في هذه الحالة ، جبهة الإنقاذ ، يعتبر ناقصا و غير فعال .

ـ رابح كبير رئيس الهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية ، بالخارج ، و المقيم كلاجىء سياسي بألمانيا ، أكد في تصريح لجريدة ليبراسيون الفرنسية ، صحة الرسالة التي بعثها عباسي مدني من سجنه بالبليدة ، الى رئيس الدولة ليامين زروال ، و ذكر بأن إجتماعا عقد يوم الثلاثاء أواخر شهر أوت ١٩٩٤ بين مبعوثين لرئيس الدولة و هما الجنرال محمد بتشين و زميله الطيب دراجي ، من جهة و عباسي مدني و علي بلحاج ممثلين لجبهة الإنقاذ ، و في هذا الإجتماع سلم الشيخ عباسي رسالته الى رئيس الدولة ، معلنا عن مواقفته جبهة الإنقاذ على الثوابت الأربعة (٤) التي حددها الرئيس زروال في خطابه الأخير كشروط لقبول إجراء الحوار و هي إحترام الدستور ، الطابع الجمهوري للدولة ، التداول على الحكم ، الديمقراطية .

ـ أهم مقترح قدمه الشيخ عباسي مدني الى الرئيس زروال بإعتباره ممثلا للسلطة الفعلية ، و يمكن إعتباره واقعيا و يحمل الكثير من إشارات التحدي ، بالإضافة الى كونه مفاجأة و تطورا ملحوظا في الموقف هو مطالبة الرئيس زروال بالوفاء لأهم مبادىء و أهداف بيان أول نوفمبر و هو أهم وثائق تلك الثورة العظيمة قائلا: (أن يعلن الرئيس أن الدولة الجزائرية جمهورية تقوم على أساس المبادىء الإسلامية) وبذلك يكون الشيخ عباسي مدني قد ألقى بآخر ما تبقى في جيبه من أوراق ، بعد إعترافه بالمبادىء الأربعة التي تشكل إجماع الطبقة السياسية بمختلف إتجاهاتها و هي (إحترام الدستور ، الطابع الجمهوري، التعددية ، التداول السلمي على السلطة و عبر الإنتخابات ، حرية التعبير) و قد حاول في السابق في أوج القوة و إستعراض العضلات ، تجاهل هذه المبادىء و معازلة شارع طائش و متهور و المراهنة على دولة إسلامية تلغي كل المكتسبات السياسية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية التي تحققت بعد ثلاثين سنة من حكم الحزب الواحد ، لكنه عاد الى جادة الصواب ، لكن بعد فوات الآوان .

ـ الرسالة الثانية التي بعثها الشيخ عباسي مدني الى رئيس الدولة ليامين زروال ، كانت مؤرخة في ٢٦ أوت ١٩٩٤ و فيها اكد الشيخ رغبة الرئاسة في اللقاء عبر دعوة رسمية شفوية أو مكتوبة بلغه أياها وكيل الجمهورية العسكري بسجن البليدة ، وهي رسالة قصيرة نوعا ما لكنها تبنت بعض الأفكار و الآراء و المواقف ، التي بدت متناقضة نوعا ما مع ما جاء في الرسالة الأولى التي تشبه من حيث الشكل ـ مشروع أرضية ـ و حددت أهم إقتراحات الجبهة الإسلامية في (إحترام الخيار الشعبي ، عدم السماح بأي طرف أجنبي للتدخل في شؤوننا ، إحترام الديمقراطية و التعددية ، حياد الجيش و عدم تدخله في الحياة السياسية ، إعادة الإعتبار للجبهة الإسلامية ، رفع حالة الطوارىء ، إصدار عفو عام ، إيقاف المداهمات و المحاكمات ، العودة السريعة الى المسار الإنتخابي العادي تحت إشراف حكومة مستقلة تعينها لجنة ذات سيادة) وهذه الإقترحات التي سماها عباسي مدني خطة المصالحة الوطنية ، تشكل خلاصة آراء

و افكار أغلبية مؤسسي الجبهة الإسلامية في الداخل و الخارج و في السجون ، لكن في الرسالة المؤرخة في ٢٦ أوت ١٩٩٤أي بعد ثلاثة أيام من إرسال الرسالة الأولى ، يبدي الشيخ عباسي مدني تراجعا عجيبا عما اقترحه في الرسالة الأولى ، ويقدم مطالب جديدة ممزوجة بلهجة التشدد ، ومتمسكا بمطلب الإفراج المؤقت عن قيادة جبهة الإنقاذ المسجونة بالسجن العسكري بالبليدة ، حتى يتسنى لهم الإطلاع على الواقع كما هو ، و تكوين فكرة جيدة عن تطورات الأحداث السياسية و الأمنية ، وبدا واضحا من لغة الرسالة الثانية للشيخ عباسي مدني ، بصمة الشيخ علي بلحاج ، أكثر من ذلك تضمنت الرسالة موقفا راديكاليا و هو عدم إستقبال أي مسؤول أو وسيط ما دامت القيادة الشرعية لجبهة الإنقاذ في السجن ، لكن الشيخ عباسي مدني يؤكد في رسالتيه أنه إستقبل مبعوثين من رئيس الدولة و سلمهما رسائله ، و إذا كان موقف قادة الجبهة الإسلامية من الحوار ، مرتبط منذ البداية مبدأ الإفراج عن القيادة التاريخية ، و هو مطلب شرعي ، بغض النظر عن شرعية وقانونية الإعتقال و المحاكمة العسكرية للمدنيين ، و بغض النظر عن نوايا القيادة و أهدافها في إعلان و تبني الإضراب السياسي المفتوح ، هل هو خطة لإسقاط النظام أم لمجرد الضغط عليه و إجباره على تعديل قانون الإنتخابات و الدوائر الإنتخابية ، زيادة على أن قيادة جبهة الإنقاذ قد تجاوزت كل الأعراف و أداب العل السياسي ، كما تجاوزت كل الخطوط الحمراء في تعامله مع المحيط و الوسط السياسي و الإجتماعي و الثقافي .

ـ رسائل الخمسة (5)

بعد رسائل الشيخ علي بلحاج الثلاثة (٣) و رسالتي (٢) الشيخ عباسي مدني ، جاءت رسالة القياديين الخمسة المسجونين في السجن العسكري بالبليدة وهم (عباسي مدني ، علي بلحاج ، نور الدين شيقارة ، عمر عبد القادر ، كمال قمازي) و هي مؤرخة في ٦ سبتمبر ١٩٩٤ ، إذا كانت ظاهرة الحوار بالمراسلة التي ميزت علاقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالسلطة الفعلية ، قد تعكس وجود أزمة إتصال خانقة بين الطرفين ، فهي تؤكد من جهة ثانية على وجود ضبابية في الرؤية و تخبط في تحديد المطالب ، وتضارب في الأراء و المواقف داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهي أصلا خليط غير متجانس من الشخصيات و النخب السياسية يجمعهم هدف واحد هو العمل السياسي الشرعي و القانوني ، و الخلفية الفكرية و السياسية الإسلامية ، من أجل الوصول الى السلطة بالطرق السلمية ، وتطبيق برنامج سياسي و إقتصادي إجتماعي و ثقافي إسلامي ، كما تضم الجبهة الإسلامية كل فصائل وشرائح المجتمع الإسلامي ، من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ، ورسالة القياديين الخمسة (٥) لم تأت بأي جديد سوى أنها حاولت الرد على بيان رئاسة الدولة الذي صدر يوم ٠٥ ديسمبر ١٩٩٤ بعد لقاء السلطة مع الأحزاب ، في إطار جولة جديدة من المشاورات السياسية الرامية لإيجاد أرضية إتفاق تؤدي الى بلورة

حلول واقعية للأزمة السياسية الأمنية ، و أهم ما جاء في رسالة القياديين الخمسة (٥) هو قبول الحوار مع السلطة بصفة مبدئية و التعبير عن هذه الرغبة كتابيا ، حتى لا يسجل الرأي العام المحلي موقفا سلبيا لجبهة الإنقاذ و أنها ترفض أو تهرب من المواجهة و الحوار ، لكن بشرط وحيد هذه المرة و هو ضرورة الإفراج عن الشيوخ المعتقلين بالسجن العسكري بالبليدة (إن مسألة وضع شروط الحل أو أرضية المفاوضات مع السلطة الفاقدة للشرعية ، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كنا جميعا في حرية كاملة غير منقوصة ، و نتمكن من اللقاء المباشر مع جميع قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ الثابتة ، بجناحيها الجهادي المسلح و السياسي في الداخل و الخارج) و تشكل هذه الفقرة من الرسالة إعتراف صريح من طرف قادة جبهة الإنقاذ بالجماعات الإرهابية التي مارست كل أنواع التقتيل الفردي و الجماعي و السرقات و الإغتصاب ، مع التذكير بأن أغلبية الجماعات الإرهابية ترفض أي علاقة بجبهة الإنقاذ و تعتبر العمل السياسي تحت ظل الدستور و القوانين الوضعية كفر ، زيادة على أنها جماعات مفبركة و مدسوسة و مخترقة في أحسن الأحوال ، بإستثناء ما سمي ب الجيش الإسلامي للإنقاذ ، و قد حاربته الجماعة الإسلامية المسلحة و قتلت الكثير من المنتسبين إليه ، و هكذا يصل عدد الرسائل التي بعثتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ الى السلطة ست (٦) رسائل متشابهة من حيث المضمون وتردد نفس الموقف تقريبا ، كان من المفروض أن تجمع في رسالة واحدة مختصرة و مركزة و تنشر كبيان سياسي موجه للسلطة و الأمة و الرأي العام .

ـ الإفراج المتدرج

بعدما رأت السلطة بقيادة الجنرال ليامين زروال أن مطلب الإفراج عن قيادة الجبهة الإسلامية المسجونة بالسجن العسكري بالبليدة ، هو مطلب شرعي يمكن أن يساهم في حقن الدماء و توقيف الأعمال الإرهابية البشعة ، أصدر رئيس الدولة قرار بتخفيف العقوبات و نقل الشيخ عباسي مدني و رفيقه علي بلحاج الى إقامة جبرية بإحدى الإقامات الرئاسية الفاخرة ، بهدف إتاحة الفرصة للقيادة المصغرة لجبهة الإنقاذ للإطلاع على التطورات الأمنية السريعة و السماح لها بمقابلة مؤسسين و إطارات و مناضلين في نفس التنظيم و شخصيات سياسية وفكرية من مختلف شرائح المجتمع ، و الإتصال بالجماعات الإرهابية المتمركزة في الجبال و الكهوف و الغابات ، و قد تحولت الفلا التي خصصت لإقامة الشيخ عباسي مدني الى ملتقى لعدد كبير من رجال السياسة و رؤساء أحزاب جزائرية و شخصيات مستقلة ، كما إستقبل العديد من قادة الفكر و العمل الإسلامي و الدعاة من مختلف دول العالم الإسلامي ، قدموا له من دون شك نظرتهم الى الواقع السياسي و الأمني الذي تتخبط فيه البلاد ، و بطبعة الحال فقد تعرف الشيخ عباي مدني على الواقع كما هو من خلال مواقف التيـــــار الوطني الإسلامي الذي تشكل في ما

يشبه التحالف الضمني غير المعلن بين أحزاب جبهة التحرير الوطني ، جبهة القوى الإشتراكية ، حركة مجتمع السلم ، حركة النهضة ، وهي رفض كل ما حدث بعد ١١ جانفي ١٩٩٢ مع ضرورة التعامل معه كأمر واقع ، التنديد بإرهاب الدولة المسلط على إطارات و مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و هو لا يبرر لجوء جماعات و أفراد تنسب اليها الى إستعمال العنف المضاد و إنتهاج أسلوب الإغتيالات السياسية للمثقفين و السياسيين و رجال الإعلام و الأمن ، وتفجير سيارات مفخخة وقنابل موقوتة في الأسواق و الحافلات و الأماكن العامة لإستهداف أكبر عدد من المواطنين ، وهي أعمال إرهابية إجرامية لا يقرها الدين الإسلامي و الأعراف الدولية و القوانين الوضعية ، و في هذه النقطة بالذات يكمن جوهر الخلاف بين قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و كل الأطراف الأخرى ، أي السلطة ، أحزاب التيار الوطني الإسلامي ، أي الموقف من الجماعات الإرهابية التي تتدعي إنتمائها الى الإسلام و الدفاع عن حق الشعب الجزائري ، خاصة و أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد تورطت حتى أذنيها في تبني هذه الجماعات الإرهابية و هي لا تدرك طبيعتها و حقيقتها و كان من المفروض تقييم أعمالها الوحشية في ميزان الإسلام حتى تعرف أنها جماعات شيطانية تأسست في مخابر و دوائر سرية و تمول من طرف جهات معينة بهدف تشويه صورة الإسلام و مصداقيته لدى الرأي العام المحلي و الدولي ، و ربما كان رابح كبير و هو من مؤسسي جبهة الإنقاذ تمكن من الفرار في الأيام الأولى التي تلت توقيف المسار الإنتخابي و استقر بألمانيا ، هو الشخصية الوحيدة المحسوبة على جبهة الإنقاذ التي تمكنت مبكرا من إدراك لعبة الإرهاب المصنوع في مخابر متحكم فيها من بعد ، حيث أدان بشجاعة واضحة كل الأعمال الإرهابية المنسوبة لجماعات إسلامية ، تستهدف المواطنين الأبرياء و الأجانب الضيوف من الرجال و النساء و الأطفال ، و يمكن القول أن قيادة جبهة الإنقاذ التاريخية التي كانت مسجونة بالسجن العسكري بالبليدة قد تسرعت كثيرا في تبني الجماعات الإسلامية المسلحة و الإعتراف بها ، و اكثر من ذلك كانت تراهن عليها لإبتزاز السلطة من أجل إسترجاع بعض حقوقها في الأفراج عنها و مساومة النظام ، فوقعت في خطأ إستراتيجي قاتل بالنظر الى أن أغلب قادة و أمراء الجماعات الإرهابية لا علاقة عضوية لهم بجبهة الإنقاذ ، و هم عبارة عن مرتزقة و خريجي سجون و مجرمين جندتهم أجهزة و دوائر مشبوهة لا تحب الخير للإسلام و لا للجزائر .

ـ وساطة الشيخ سليماني

يمكن تسمية الجهود و المساعي التي قام بها الشيخ الحسين سليماني ب (الوساطة) مجازا و ليس حقيقة ، لأنه و بكل بساطة مفهوم الوساطة يقتضي أن يكون الوسيط بين الطرفين غير معني بالقضية أو المشكلة ، وليس طرفا فيها من قريب أو من بعيد ، و مع عدم توفر الحد الأدنى من هذه الشروط في شخصية الشيخ سليماني ، و لأنه و بإعتراف إبنه أحمد سليماني كان يمثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في لقاء سانت إيجيديو الذي عقد بمدينة روما الإيطالية ، و أهم الخطوات التي قام بها الشيخ سليماني كوسيط بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الجماعات المسلحة من جهة و النظام من جهة ثانية، يروي فصولها إبنه أحمد في مقال طويل نشر في عدة حلقات بيومية الشروق بداية من ١٧ آفريل ٢٠١٣ نحاول نقل مقتطفات منه (جمع اللقاء في منزل بوخالفة بحي حيدرة الشيخ سليماني و كنت حاضرا معه ، و حضر كل من الشريف بلقاسم ، محمد الصالح يحياوي ، المحامي السعيد بوخالفة ، محمد قنز ، عبد العزيز بلخادم ، الجنرال المتقاعد الهاشمي هجريس ، ومعظم هذه الشخصيات كما هو معلوم من قدماء إطارات جبهة التحرر الوطني ، وأفتتح والدي اللقاء بدعوة المجتمعين الى الإلتفاف من أجل وضع حد لإراقة الدماء بين الجزائريين ، وطلب أن تكون هذه اللجنة وساطة لإصلاح ذات البين ، وقال ان لقاءات تمت بين الفرقاء و لكن لم يصل الحوار الى شاطىء الآمان ، بسبب عراقيل خفية لا ندري ماهي ، تعوق مسار الحوار بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و فيما يخص هذا اللقاء الذي تم في فلا بحيدرة بين والدي و أعضاء لجنة الحكماء مساء يوم الجمعة ٢٦ أكتوبر ١٩٩٥ تحدث بعد كلمة الشيخ الحسين سليماني ، السيد شريف بلقاسم فقال إن الوضع الذي تعيشه الجزائر وضع الرئيس ليامين زروال أمام مخاطر العمل مع معارضة صورية غير ممثلة بصورة حقيقية للمجتمع ، وقال أن نور الدين بوكروح رئيس حزب التجديد الجزائري في ذلك الوقت ، و سعيد سعدي رئيس التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية يعدان بل يعتبران عميلين لفرنسا) و قال أحمد سليماني لنفس المصدر أن (الشيخ الحسين إلتقى بالسيد قاصدي مرباح المدير السابق للأمن العسكري ، و طلب منه أن يسعى للصلح و الإصلاح بين الحكومة الجزائرية و الجيش من جهة و جبهة الإنقاذ ، و بدأ قاصدي مرباح مساعيه حيث سافر الى ألمانيا للإتصال بأعضاء في جبهة الإنقاذ مقيمين بألمانيا ، لكنه قتل من طرف مجهولين في ضواحي مدينة برج البحري بالعاصمة ، قبل ان يستكمل مهمته ... وذكر بأنه والده الشيخ الحسين قام بزيارة أخيرة الى عباسي مدني و علي بلحاج بمقر إقامتهما بفلا جنان المفتي قبل ترحيلهما من جديد الى السجن العسكري بالبليدة ، و تحدث عن لقاء والده بالرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة) و قد بدا أحمد سليماني متناقضا نوعا ما في المعلومات التي قدمها ، والتي قد تضلل

الكتاب و المؤرخين و المهتمين بالشأن الجزائري ، حيث يؤكد في الجزء الثاني من مقاله الطويل الذي نشر في جريدة الشروق يوم ١٨ آفريل ٢٠١٣ أن الرئيس ليامين زروال يرفض التفاوض مع الشيخ الحسين سليماني ، ثم يتراجع و يؤكد أن اللقاء قد جرى فيما بعد مع ليامين زروال و ذكر لي والدي أن زروال إستهل الحديث بقوله أن الجيش الجزائري مصمم على القضاء على الثائرين ، حتى و لو مات منا عشرون و مات منهم واحد ، سنواصل عملية التطهير حتى النهاية ، و قد شرح له والدي أنه جاء ليتفاوض معه بهدوء و وبكل تسامح فرد عليه زروال (إننا مع جبهة التحرير وعملنا في جبهة التحرير) (كان والدي يقوم بالوساطة بين الشيوخ و السلطة بتفويض من رئيس الدولة ليامين زروال) و على ما يبدو وحسب ما يفهم من تصريحات إبنه أحمد فإن الشيخ الحسين سليماني كان يقوم بعدة أدوار في نفس الوقت ، فهو يتفاوض بإسم جبهة الإنقاذ مع رئيس الدولة كوسيط ، وهو مهندس لقاء سانت إيجيديو الذي دمر بصيص الأمل في تحقيق تقارب و لو بسيط بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و أعاد الأمور الى نقطة الصفر ، و هو وسيط بين الطرفين بتفويض من رئيس الدولة ..؟؟

ـ لقاء سانت إيجيديو

سانت إيجديو هو إسم لجمعية كاثولوكية إيطالية ، تقوم بأعمال إنسانية عبر العالم ، و قد وضعت إمكانياتها الضخمة تحت تصرف الطبقة السياسية المعارضة للسلطة غير الشرعية التي جاءت بعد إنقلاب جانفي ١٩٩٢ ، ووفرت لها أجواء اللقاء و الحوار لمناقشة هادئة للأزمة السياسية و الأمنية الجزائرية ، و كان مهندس لقاء سانت إيجيديو هو الشيخ الحسين سليماني ، حيث أن الجديد في هذا اللقاء هو فقط إمكانية حضور ممثلين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ للتعبير عن رأيهم و موقفهم بكل حرية أما ممثلين عن الأحزاب السياسية الجزائرية وأمام الصحافة الجزائرية و الدولية ، لأن باقي الأحزاب الوطنية و الشخصيات الوطنية يمكنها الإجتماع داخل الوطن بطريقة سرية أو علنية ، و في اللقاء الأول حضرت كل الأحزاب الجزائرية تقريبا ، الجبهة الإسلامية للإنقاذ و قد مثلها أنور هدام المقيم كلاجيء سياسي بالولايات المتحدة الأمريكية ، و حزب جبهة التحرير الوطني ممثلة بأمينها العام عبد الحميد مهري ، وجبهة القوى الإشتراكية بقيادة حسين آيت أحمد ، و حركة المجتمع الإسلامي ، للشيخ محفوظ نحناح ، وحركة النهضة للشيخ عبد الله جاب الله ، حزب العمال ممثلا بأمينته العامة لويزة حنون ، و الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة ، أما في اللقاء الثاني فقد غابت حركة المجتمع الإسلامي ، و قد خرج المجتمعون بأرضية عمل سميت ب (عقد روما) وقبل التعليق على هذا اللقاء و تحليل الأفكار و الأهداف المتوخاة منه ، و موقف السلطة منه وتداعياته وتأثيراته السلبية على الأزمة السياسية و الأمنية ، نحاول تقديم ملخص لهذا اللقاء بلسان السيد أحد سليماني (وثيقة كتبها أخي محمد

سليماني مؤرخة في ٢١ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤ (أن المشاركين في الملتقى حول الجزائر و المجتمعون بروما ، يشيدون بجمعية سانت إيجيديو على المبادرة التي اتخذتها لتنظيم الملتقى حول الجزائر ، و الذي مكن من تبادل المعلومات و الإتصالات المثمرة ، و يؤكدون ضرورة توفير قناة إعلامية حرة كاملة و دائمة بإتجاه الرأي العام الغربي ، و يسجلون أن هذا الملتقى يشكل الخطوة الأولى في هذا الإتجاه ، و يؤكدون معارضتهم لكل تدخل أجنبي ، و يدعون جمعية سانت إيجيدو أن تستمر في دورها ... و حسبما أخبرني أخي د / محمد السليماني فإن البروفيسور أندري ريكاردي رد في إفتتاح ندوة سانت إيجيديو في جانفي ١٩٩٥ على إنتقادات رسمية جزائرية ، متسائلا لماذا يبدو غريبا أن تحتضن روما ملتقى حول الجزائريين ممثلي القوى السياسية التي تشعر بالحاجة للتعاون فيما بينها ؟ مضيفا أن أشياء كثيرة تجمعنا كإيطاليين بالجزائر ، و أكد ريكاردي بأن الجزائريين مسؤولين عن مصيرهم ، وواجبهم أن يتحدثوا بحرية ... فحسين آيت أحمد ذكر أنه قبل الدعوة بصفة شخصية ، أما السيد عبد الحميد مهري فبرر قبوله الدعوة بأنها غير إقصائية لأنها دعت جميع الأطراف من دون إستثناء ، بينما قال عبد الله جاب الله أنه أنه جاء الى هذه الندوة ليسمع وجهة نظره الى الغرب ـ يا سلام ـ كأن الغرب لا يسمع صوته عندما ينطق و هو في الجزائر ـ تعليق من المحرر ، و صرح نور الدين بوكروح أن عقد هذا الملتقى تعبير عن فشل الجزائريين في إدارة الحوار في الجزائر ، أما رابح كبير وأنور هدام ، كممثلين لجبهة الإنقاذ ، فقد رحبا بهذا الملتقى و قال عنه كبير: بأنه كان يتمنى أن يكون مخصصا لدراسة سبل التعاون بين الجزائر و المتعاملين معها ، أو لدراسة سبل تدعيم السلام و الأمن المتوسطي و الدولي ، ولكن ظروف الجزائر هي التي جعلته ينعقد لبحث الوضع الجزائري ، و أدان رابح كبير في موقف مغاير تماما للموقف قيادة الداخل لجبهة الإنقاذ كل الأعمال الإرهابية التي تمس مصالح الأمة و تستهدف المواطنين الأبرياء ، مبديا رغبة جبهة الإنقاذ و إستعدادها للحوار مع السلطة الفعلية من أجل البحث عن حل تفاوضي سلمي ، شريطة أن تبادر السلطة الى إتخاذ إجراءات تهدئة كعربون ثقة ، بإطلاق سراح المعتقلين و إعادة الإعتبار لجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أما الشيخ محفوظ نحناح فقد إنفرد من بين المشاركسن بمنحى تدخله الذي حلل فيه عناصر الأزمة الجزائرية و الحلول المنتظرة ، ووزع مسؤولية الأزمة الأمنية بصفة خاصة بالتساوي بين مصالح الأمن و الجماعات المسلحة ، موجها نقده اللاذع الى السلطة و الى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، في موقف حيادي كلف حركته ثمنا غاليا ، أما حسين آيت أحمد فطالب بضرورة إرتفاع أصوات إسلامية عاليا منددة بالإغتيالات العشوائية ، مؤكدا أنه يرفض كل الحلول القادمة من الخارج و يدعو الى عقد ندوة وطنية سيادية داخل الجزائر لبحث الأزمة السياسية و الأمنية و إقتراح حلول لها و يكون لهذه الندوة سلطة التنفيذ ، أما عبد الحميد مهري أمين

عام حزب جبهة التحرير الوطني فقال: رأينا من المناسب جدا أن نذهب لنقول لأصدقائنا في أوروربا ، قبل أن تتحركوا عليكم أن تطلعوا على حقيقة الأوضاع في الجزائر ، مؤكدا أن تعطيل المسار الإنتخابي هو عمل خطير جدا ، لم ينظر إليه كما يستحق من طرف الذين يعيشون داخل الجزائر .

ـ ملاحظات حول القاء

بغض النظر عما جاء في أرضية ما سمي ب ـ عقد روما ـ من مواقف سياسية لم تخرج عن تلك التي أبدتها التشكيلات السياسية التي شاركت في اللقاء ، من مواقف داخل الجزائر و التي تحوم حول ضرورة الحوار المباشر بين طرفي النزاع و هما بطبيعة الحال ، السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ثم العودة السريعة الى الحياة السياسية العادية من خلال رزنامة الإنتخابات المحلية ثم التشريعية ثم الرئاسية أو العكس ، و المطلب الأخير يشكل في حقيقة الأمر أمل كل الشعب الجزائري بمختلف شرائحه الإجتماعية ، و ليس فقط مطلب للأحزاب السياسية ، لكن تحقيقه مرهون بحل شامل للأزمة السياسية الأمنية و إن كان حزب جبهة التحرير و جبهة القوى الإشتراكية من الأحزاب المتضررة من إلغاء الدور الثاني من الإنتخابات التشريعية التي جرت في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ فإن الخاسر الأكبر ، أكبر الضحايا من دون شك هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وبالتالي فهي المعنية بالحوار و المفاوضات مع السلطة الفعلية للوصول الى حلول وسطى ترضي طرفي النزاع ، شريطة أن تتنازل عن بعض المطالب غير القابلة للتحقق و تدين بشكل صريح العنف و الأعمال الإرهابية مهما كان مصدرها ... و السؤال الذي يطرح نفسه بهذه المناسبة وبإلحاح و بغض النظر عن النتائج التي تمخض عنها لقاء روما و مخرجاته ، هو ما هو الهدف الحقيقي من عقد لقاء بالخارج بين تشكيلات جزائرية و تحت رعاية جمعية مسيحية كاثولوكية ، في غياب الطرف الأقوى و الفاعل في هذه الأزمة و هو السلطة ؟ بغض النظر أيضا عن شرعيتها و مصدقيتها ، في تقديري أن لقائي روما هو نوع من العبث السياسي و الترف الفكري جمع شيوخ السياسة الجزائرية مهري ، آيت أحمد ، بن بلة مع الجيل الثاني من السياسيين الجزائريين ، في أرض محايدة لمجرد الإستماع لوجهة نظر و موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ بطريقة مباشرة و من شخصيات تعيش في الخارج منذ إندلاع الأزمة ، و بالتالي فهي غر مدركة لحقيقة ما يجري على الأرض ، زيادة على أنها غير مخولة من طرف القيادة التاريخية لجبهة الإنقاذ لإتخاذ مواقف ، و هو أيضا محاولة للفت أنظار العالم الى ما يحدث بالجزائر مما قد يؤدي الى تدويل المشكلة الجزائرية ، و لا أعرف كيف تغيب هذه المعطيات عن أذهان قامات سياسية كتلك التي جرتها جمعية كاثولوكية مغمورة لمثل هذه المغامرة ، خاصة أنها

شاركت داخل البلاد في كل مراحل و مسلسلات الحوار مع السلطة و دعيت الى ندوة الوفاق الوطني ، و بالتالي فلم يكن لقائي سانت إيجيدو سوى (مونولوغ) أو حديث مع النفس ، حيث أن مواقف الأحزاب من الأزمة لم تتغير كثيرا بإستثناء إدانه الأعمال الإرهابية من طرف رابح كبير ممثل الهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية بالخارج ، و لا أحد يستطيع ان يؤكد إن كان هذا الموقف هو موقف شخصي لا يلزمه إلا هو ، أم هو ملزم للجبهة الإسلامية كتنظيم سياسي ، خاصة و أنه مناقض لمواقف الجبهة المعبر عنها في رسائل شيوخها عباسي مدني و علي بلحاج حيث رفضا التنديد بالأعمال الإرهابية التي ترتكبها الجماعات الإسلامية المسلحة ، وهما يعتبرانها نوع من الجهاد الشرعي ضد نظام الطاغوت لإسترجاع الحقوق السياسية المهضومة من طرف سلطة مغتصبة ، لكن ما هي أبرز مخرجات لقائي روما ؟ لم يأت لقاء روما الأول و الثاني بأي جديد ، و كل ما حصل هو تكرار مواقف سابقة معروفة و لا تحتاج لعقد لقاء بين الأحزاب الجزائرية خارج الوطن ، و الأزمة السياسية و الأمنية الجزائرية هي في أصلها صراع سياسي عاد بين فصيل إسلامي متشدد و تيار علماني متطرف ، يتبنى ديمقراطية على مقاسه ، و كان يمكن أن يتحول الصراع الى قبة البرلمان كما يجري في أرقى الديمقراطيات الإنجليزية و الأمريكية و حتى الفرنسية ، لكن تخوفات و هواجس جعلت جنرالات الجيش الجزائري من ضباط فرنسا ، وقعوا تحت ضغط أشباه السياسيين العلمانيين و أنجروا وراءهم ، لقطع الطريق أمام ذلك الفصيل السياسي الإسلامي و منعه بالقوة من الوصول الى السلطة و لو عن طريق الإنتخابات و الإرادة الشعبية ، و كان رد فعل بعض المتعاطفين مع جبهة الإنقاذ قويا ، حيث إنتظموا في جماعات مسلحة و أعلنوا ما سمي بالجهاد ضد نظام الطاغوت ، ثم ظهرت جماعات إلامية مشبوهة ، و تدخلت على الخط مخابر و دوائر سرية لتأجيج الأوضاع و تشويه صورة الإسلام و تخويف العواصم العالمية من وصول الإسلاميين الى الحكم ، هذا ملخص بسيط للأزمة السياسية الأمنية الجزائرية ، و هي لا تحتاج الى فلاسفة أو عباقرة لفهمها أو تفسيرها و إيجاد الحلول لها ، و الوصول الى حل نهائي و مقنع يقتضي جلوس طرفي النزاع في طاولة واحدة للتحاور و التفاوض ، لكن إنعدام الثقة و غياب الإرادة السياسية و الجدية ، و تدخل مراكز قوة لإفساد أية محاولة تقارب بين الطرفين و معوقات كثيرة ، وتعقيدات كثيرة ناتجة عن تدخل أطراف ودوائر معينة لتأجيج العمل الإرهابي و تسييره و توجيه لخدمة مصالحها ، جعل السلطة تقدم خطوة الى الأمام و تتراجع خطوات الى الوراء ، وكان بإمكانها تسوية المشكلة السياسية و الأمنية في الأشهر الأولى التي تلت توقيف المسار الإنتخابي و قبل أن تشتد أعمال العنف و الإرهاب لدرجة أصبح من الصعب التحكم فيها لكثرة المتدخلين و العملاء من كل الإتجاهات .

ـ موقف السلطة من لقائي روما

إعتبرت السلطة الجزائرية لقائي روما و ما تمخض عنها من مخرجات تمثلت في ما سمي ب:عقد روما ، و على لسان وزير الخارجية في ذلك الوقت ، أحمد عطاف (لا حدث) و كان رد فعلها قويا و غاضب جدا ، بالنظر الى شرعيتها الناقصة و تخوفها من تدويل محتمل للقضية الجزائرية يرهن السيادة الوطنية و تصبح الحلول مستورة أو مفروضة من الخارج ، و لذلك جاء رد فعلها سريعا و إنعكس سلبيا على الوضع الداخلي المتأزم ، و يمكن إبراز رد فعل السلطة من لقائي روما في النقاط التالية:

ـ هو خطوة نحو تدويل الأزمة السياسية الأمنية الجزائرية ، بالرغم من رفض كل الأحزاب المشاركة في لقائي روما ، أي تدخل خارجي في الأزمة التي تعاني منها البلاد .

ـ تشديد الخناق السياسي و الحصار الإعلامي على كل الأحزاب التي شاركت في اللقاءين و وقعت على ما سمي ب (عقد روما)

ـ سحب ملكية حزب جبهة التحرير الوطني ليومية الشعب و مطبعتها و إسترجاع كل المقرات التي كان يستغلها الحزب .

ـ إعادة السجينين عباسي مدني و علي بلحاج الى السجن العسكري بالبليدة ، لإستكمال مدة العقوبة المقدرة ب ١٢ سنة ، بعدما إستفادا من إفراج مشروط داخل إقامة رسمية .

ـ توقيف الحوار مع الطبقة السياسية ، و التفكير في بدائل سياسية جديدة عن حزب السلطة المتمرد (حزب جبهة التحرير الوطني)

ـ العودة الى تبني الحل الأمني الإستئصالي ، حيث عرفت سنوات ٩٦ / ٩٧ مثلا قمة الجنون و التطرف في الأعمال الإرهابية البشعة .

ـ القطيعة النهائية بين السلطة و جبهة الإنقاذ

لقد تجمعت عدة عوامل و أسباب جعلت القطيعة التامة بين السلطة بقيادة الرئيس ليامين زروال ، و الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، هي الحل المكن و المثالي ، من هذه العوامل نذكر ، لقائي روما ، تراجع الشيخ عباسي مدني عن إلتزاماته بالدعوة الى هدنة و توقيف الأعمال الإرهابية ، أو عجزه عن إقناع الإرهابيين بذلك ، خرجته البهلوانية و دعوته عبر قناة الجزيرة الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر ، إكتشاف رسالة علي بلحاج الى الإرهابيين ، كل هذه العوامل جعلت الدولة وبلسان الرئيس زروال و في خطاب رسمي تعلن أن ملف جبهة الإنقاذ قد طوي بصفة نهائية ، و تبشر بعودة الى المسار الإنتخابي

ـ الشيخ عباسي مدني: مواقف جديدة في الوقت الضائع

بعد أكثر من عشرين (٢٠) سنة من الصمت ، تذكر الشيخ عباسي مدني أن الجماعات الإسلامية المسلحة أو بالأحرى العصابات الإجرامية التي كانت تمارس مختلف أنواع الإرهاب ، و تتفنن في القتل الفردي و الإغتيالات السياسية ، وتنفيذ المجازر الجماعية في القرى و المداشر ، و إغتصاب النساء ، و سرقة الأموال من البنوك و مراكز البريد ، و التي إقترفت جرائم بشعة لا يتصورها العقل البشري كبقر بطون النساء الحوامل ، و حرق الأطفال الصغار ، وفي موقف متأخر كثيرا و مغايرا لمواقفه التي أعلنها شفهيا و كتابيا ، قال أن تلك الجماعات ليس لها أية علاقة ب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، بما في ذلك ما سمي ب: الجيش الإسلامي للإنقاذ ، الذي كان تحت قيادة الإرهابي الكبير مدني مزراق ، و كانت الدولة منتصف تسعينيات القرن الماضي ، قد رصدت مبلغ ٥٠٠ مليون سنتيم لمن يقبض عليها حيا أو ميتا و يسلمه الى السلطات المعنية ، جاء ذلك ف تصريح حصري لقناة المغاربية التي يملكها أبنائه و تبث من لندن ، يوم ١٦ جانفي ٢٠١٦ ، و ذكر عباسي مدني أن المساجين المفرج عنهم و هم بوخمخم ، جدي ، شيقارة ، و قمازي ، كانت مهمتهم الإتصال ب المسلحين و قد تحدثوا مع محمد السعيد و عبد الرزاق رجام ، من دون تحديد الوضع أو الصورة أو معطيات تساعد على إتخاذ الموقف اللازم ، متهما جهة معينة و أشخاص ذكرهم بالإسم ، بالتحكم في خيوط الإرهاب تخطيطا و تمويلا و تنفيذا ، و هي الجهة التي تستطيع توقيفه ، و من دون شك فإن الشيخ عباسي مدني قد إطلع بواسطة مصادره الخاصة على معلومات منشورة و في متناول الجميع ، تشكك في طبيعة الإرهاب في الجزائر و مصدره ، خاصة بعد عملية إغتيال الرهبان السبعة بمنطقة تيبحراين بولاية المدية ، حيث إرتفعت أصوات في الإعلام الفرنسي خاصة تتساءل بحيرة و مرارة من يقتل من في الجزائر ؟ بمعنى من هو الإرهابي الحقيقي ؟ هل هم أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ أم جهات و جماعات أخرى مندسة معهم او متمركزة في الجبال ، وتمارس نشاطا إرهابيا موازيا ، لكن لتحقيق أهداف أخرى غير التي يسعى اليها أنصار جبهة الإنقاذ الحقيقيين ، ومهما يكن من أمر فإن الشارع الجزائري سيكتشف اليوم أو غدا حقيقة الإرهاب الهمجي ، ويعرف بالتفصيل الجهات المقررة و الممولة و المنفذة ، و لأن عدم رفع الغطاء السياسي عما سمي بالجماعات الإسلامية المسلحة من طرف قادة الجبهة الإسلامية الذين كانوا بالسجن العسكري بالبليدة ، و عدم التنديد بالعنف و الإرهاب ، لا يعني بالضرورة أن هذه الجماعات الإرهابية المجنونة ذات علاقة عضوية معها ، و هذا لا ينفي مسؤوليتها القانونية و الشرعية و الأخلاقية في كل الجرائم التي وقعت منذ شهر جانفي ١٩٩٢ على الأقل .

الفصل الرابع (4)

نظام الرئيس زروال

في الميـــــزان

عرفت فترة رئاسة الجنرال ليامين زروال للدولة من أواخر جانفي ١٩٩٤ الى ١٥ نوفمبر ١٩٩٥ و هي المرحلة الأولى صعود عدة وجوه جديدة الى الواجهة كرؤساء حكومات و وزراء ، منهم مقداد سيفي ، الذي تقلد منصب رئيس الحكومة في هذه المرحلة ، و سليم دمبري ممثل الجزائر السابق في الأمم المتحدة ، الذي عين كوزير للشؤون الخارجية ، و أحمد عطاف كاتب الدولة للشؤون المغاربية ثم وزيرا للشؤون الخارجية ، أما المرحلة الثانية التي امتدت من يوم ١٦ نوفمبر ١٩٩٦ تاريخ إجراء الإنتخابات الرئاسية التي فا فيها مرشح النظام الجنرال زروال ، وسط شكوك قوية بالتزوير الفاحش لصالحه و سرقة أصوات المترشح الشيخ محفوظ نحناح ، ثم تعرف الشعب الجزائري على وجه جديد خجول و ذو قامة قصيرة و نظرات طبية ، غير متحكم جيدا في اللغة العربة ، إنه أحمد أويحي الذي ظهر لأول مرة في الواجهة السياسية كرئيس للحكومة و كان قبل ذلك إطارا ساميا برئاسة الجمهورية و هو خريج المدرسة الوطنية للإدارة ، و سوف يترأس حزب السلطة ويعمر طويلا سواء كرئيس حكومة أو كوزير و ينتهي مساره المهني في شهر مارس ٢٠١٩ بسجن الحراش متهما بالفساد المالي .

ـ حكومة مقداد سيفي

ورث الرئيس ليامين زروال بعد تعيينه من قبل الندوة الوطنية رئيسا للدولة ، حكومة رضا مالك التي لم تقدم أي إنجاز يذكرها به التاريخ ، سوى تنفيذ أجندة خارجية و الإجهاز على ما تبقى من روح جزائرية صامدة ، و قدمت البلاد لقمة سائغة الى صندوق النقل الدولي ، و رهنت القرار السيادي المستقل ، و صبت البترول و الغاز فوق نار الأزمة السياسية الأمنية بمقولة (قد آن للخوف أن يغير مكانه) و قد مثل رضا مالك بغض النظر عن توجهاته السياسية الفرنكوونية اليسارية اللائكية ، التيار الإستئصالي بشقيه السياسي و العسكري ، و شهدت فترة رئاسته للحكومة تطورا نوعيا في الأعمال الإرهابية ، و بمجرد تعيين الجنرال ليامين زروال رئيسا للدولة ، قدمت حكومة رضا مالك إستقالتها ، حيث تم تعيين شخصية وطنية جديدة محسوبة على التيار الوطني المعرب ، تنحدر من ولاية تبسة معقل الشيخ العربي التبسي ، تتمثل في السيد مقداد سيفي و هو أيضا إطار سام برئاسة الجمهورية ، و قد قدم رئيس الحكومة الجديد البرنامج السياسي و الإقتصادي أمام المجلس الوطني الإنتقالي يوم الأحد ٠٧ ـ أوت ـ ١٩٩٤ نحاول نقل مجرياته نقلا من يومية الحياة العربية ع ٨ ـ أوت ـ ١٩٩٤ (أكد السيد مقداد سيفي في بادىء الأمر أن الإنشغال الأكبر للبرنامج يتمثل في تحقيق أهداف أرضية الإجماع للندوة الوطنية بأقل كلفة إقتصادية و إجتماعية ، و هو البرنامج الأكثر ملائمة لأنه يتمحور حول ضرورة القطيعة التي تشكل الإنتقال الى إقتصاد السوق ، أحد مكوناتها الأساسية ، كما أنه يعكس الإلتزامات المالية التي أبرمتها بلادنا لتجاوز الأزمة الإقتصادية و إنعاش مسار التنمية الوطنية ، و أوضح رئيس

الحكومة بأن الطاقم الحكومي لا يريد الإنتماء لأي حزب أو أية إيديولوجية ، و أننا سنتبنى الإختيارات الإقتصادية الحتمية التي قامت بها البلاد و سنحترم مبادئها ، وأعتبر سيفي أن أولوية الأولويات هي إيقاف إراقة دماء الجزائريين على أيدي جزائريين ، داعيا كل الجزائريين أن يتغلبوا في أقرب الآجال على روح التحزب و التطرف و العنف ، التي طغت على الحكمة و التبصر ، و التي تتعارض تماما مع المصلحة الوطنية و روح الأخوة و التآخي التي مكنتنا عبر القرون من الإحتفاظ بشخصيتنا الوطنية ، و أضاف السيد سيفي قائلا: بأن أولئك الذين يقتلون بإسم الإسلام ، النساء و الأطفال ، كيف يؤدون الصلاة و يلاقون الله دون أن تؤنبهم ضمائرهم ، و فيما يخص برنامج المرحلة الإنتقالية ، أكد رئيس الحكومة بأنه حصيلة تشخيص واقعي للميدان بدون مجاملة ، و نتيجة لمشاورات مع كل أولئك الذين سيتكلفون بتطبيقه ، موضحا بأن أهدافه قد حددت على المدى المتوسط ، من خلال إعادة الإعتبار لوظيفة الدولة ، و تسيير المشكل الأمني الذي يشكل إحدى أولويات الدولة ، و ذلك عن طريق :

أولا: تعزيز الإجراءات التشريعية لمكافحة الإرهاب و التخريب .

ثانيا: تعزيز و تنظيم طرق ووسائل تدخل المصالح المكلفة بالمسائل الأمنية .

ثالثا: تطوير التعاون و تبادل المساعدات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب و التخريب و موازاة لذلك ستقوم الحكومة بعمليات ذات طابع إقتصادي و إجتماعي تجاه المواطنين لمحاربة أسباب تنامي الإرهاب و أمراض المجتمع الأخرى ، من مصدرها ، أما على مستوى تطهير الإقتصاد الوطني فأوضح السيد سيفي بأن ذلك سيكون عن طريق:

ـ سياسة صارمة لتسيير الميزانية من أجل الوصول التدريجي الى التوازن بين مداخيل الدولة و مصاريفها ، مشير الى أن مداخيل البلاد هذه السنة قدرت ب تسعة (٩) ملايير دولار ، و خدمة الديون كانت قبل إعادة الجدولة ثمانية (٨) ملايير دولار ، فبماذا تكون إعادة جدولة الديون قد أفادت السياسة الإقتصادية الجزائرية ؟ أما تحرير التجارة الخارجية فقد عرفت بعض العراقيل البيروقراطية ، و في هذا المجال فإن نشاط الحكومة سينصب أساسا على تطبيق سلسلة من الإجراءات التشريعية و التطبيقية ، للقضاء على كل تسيير بيروقراطي للتجارة الخارجية ، إصلاح سياسة الصرف عن طريق تأثيرات السوق ، و فيما يخص إصلاح نظام الأسعار ، ستواصل الحكومة تدعيم أسعار السميد و الحليب لكن الهدف هو الوصول على المدى المتوسط الى إلغاء كل دعم شامل ، و هنا لابد من التنبيه بأن نقطة رفع الدعم الشامل نقطة جديدة لم تتطرق إليها كل برامج الحكومات السابقة ، وهذا يعني الرجوع الى حرية الأسعار المتماشية مع قانون العرض و الطلب ، و على مستوى تعزيز قواعد إقتصاد السوق ،فإن

رئيس الحكومة قد أكد على أنه من الضروري و إبتداء من هذه السنة تعميق و تنظيم برنامج الإصلاحات الهيكلية ، و ستمس هذه الإصلاحات ما يلي:

ـ إعادة هيكلة القطاع البنكي و المالي و تحديثه .

ـ ترقية الإستثمار الخاص الوطني و الأجنبي .

ـ تحديث إدارتي الضراب و الجمارك .

ـ التنظيم التجاري و المنافسة و السياسة العقارية .

فمن غير الممكن تنمية الزراعة بدون توضيح الحالة العقارية للمستفيدين و المستثمرين و على مستوى الإنعاش الإقتصادي فيشمل قطاعات :

ـ المحروقات ، البناء و الأشغال العمومية ، و الري و الأشغال الكبرى ، و الفلاحة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، السياحة ، و هي القطاعات التي تنص عليها رسالة التنبيه الموجهة للبنك الدولي ، و هذا لا يعني كما أضاف أن بقية القطاعات ستهمل ، بل يجب قبل كل شيء وضع حد لهذا التدهور الذي نعيشه و الشروع في إصلاحات عميقة و نخص بالذكر: التربية و التكوين ، الصحة ، النقل و المواصلات السلكية و اللاسلكية ، الإتصال و الثقافة ، و بخصوص التضامن الوطني و العدالة الإجتماعية ، خلص السيد سيفي ، الى أن برنامج العمل في مجال التضامن الوطني يشكل تعهدا من طرف الحكومة لصالح الفئات الأكثر حرمانا ، و المساهمة في توزيع عادل للكلفة الإجتماعية لإعادة هيكلة الإقتصاد و في تنظيم الدعم للفئات الإجتماعية المحرومة)

ـ السلطة تغير الإتجاه

من بين الحلول المطروحة بعد مجيىء الجنرال ليامين زروال الى الحكم في الجزائر ، و قد تكون من بين مهامه الرئيسية هو إيجاد صيغة لتقاسم الحكم بين النظام و الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لكن هذه الفكرة واجهت صعوبات كبيرة على الأرض ، و قبل الوصول الى تجسيد هذه الصيغة كان على طرفي النزاع (السلطة أو بالأحرى صقور المؤسسة العسكرية و جبهة الإنقاذ) تقديم تنازلات مؤلمة لصالح الوطن ، لكن تمسك كل طرف بموقفه جعل الأمور تراوح مكانها خاصة بعد فشل سلسلة الحوار السري و العلني بينهما ، مما أدى الى قرار الرئيس ليامين زروال دي ملف الجبهة الإسلامية بصفة نهائية و إعتماد أجندة وطنية للعودة الى الحياة العادية من دون الطرف الضحية ، ومن خلال الآليات التالية:

ـ إجراء إنتخابات رئاسية قبل نهاية سنة ١٩٩٥ تنهي و لو بشكل جزئي مشكل شرعية السلطة

، و تمنحها بعض القوة الإضافية للتصرف وحسم الملفات العالقة .

ـ تعديل الدستور .

ـ إعادة النظر في قانوني الأحزاب و الإنتخابات

ـ تأسيس تنظيم سياسي جديد موال للسلطة و بديلا عن حزب جبهة التحرير المتمرد .

ـ مد جسور التعاون مع أحزاب إسلامية معتدلة ، أعلنت مبكرا موقفها الرافض لعنف مهما كان مصدره (عنف الجماعات التي تسمي نفسها إسلامية ، و عنف السلطة أو الدولة ممثلا في الجيش و مصالح الأمن)

ـ إجراء إنتخابات محلية و تشريعية تكون خاتمة لمرحلتين إنتقاليتين .

و سنحاول التفصيل في هذه الآليات بشيء من التحليل

ـ الإنتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995

جاء الإعلان عن تنظيم إنتخابات رئاسية في خطاب ألقاه الرئيس ليامين زروال في سنة ١٩٩٤ ، حدد فيه ملامح مرحلة سياسية جديدة ، و أعلن فيه عن نهاية سلسلة الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي عجز شيوخها عن فهم الواقع الجديد و عدم قدرتهم على إتخاذ موقف إيجابي لصالح الوطن ، و تمسكها بشروط تعجيزية ، و بداية من شهر جانفي ١٩٩٥ دخل النظام في سباق مع القوى المعارضة ميزه بعض التحدي و التردد في نفس الوقت ، فيما بلغت العمليات الإرهابية المجنونة أقصى درجات العنف ، من خلال تكثيف زرع القنابل الموقوتة في الأسواق و الحافلات و الأماكن العمومية ، لضمان قتل أكبر عدد من المواطنين الأبرياء ، كما دخلت عمليات إرهابية جديدة ذكرتنا بمشاهد من الحرب الأهلية اللبنانية ، و هي إستعمال السيارات المفخخة ، كآخر تقنية إرهابية لحصد أرواح جزائرية بريئة ، وواجهت السلطة المؤقتة بقيادة الرئيس ليامين زروال صعوبات كبيرة في إقناع جبهة التحرير الوطني ، و جبهة القوى الإشتراكية بالمشاركة في المسار الإنتخابي الجديد ، و كانت السلطة عند وعدها و قامت بتنظيم الإنتخابات الرئاسية في ١٦ نوفمبر ١٩٩٥ ، وسط ظروف سياسية و أمنية سيئة للغاية ، من الناحية السياسية قاطعت العملية الأحزاب الثلاثة (٣) الفائزة في الإنتخابات التشريعية (٢٦ ـ ديسمبر ١٩٩١) الملغاة و هي الجبهات الثلاث ، الإنقاذ ، التحرير ، القوى الإشتراكية ، و هي مجتمعة تمثل وعاء إنتخابيا كبيرا يتجاوز الستة (٦) ملايين صوت ، ونجح النظام في إستمالة حركة المجتمع الإسلامي التي كان يقودها الشيخ محفوظ نحناح ، و هي من الأحزاب الإسلامية الأكثر تضررا من الإرهاب الأعمى ، حيث فقدت الكثير من إطاراتها و مناضليها

و المتعاطفين معها من مختلف الشرائح الإجتماعية ، ودفعت فاتورة غالية نتيجة لموقفها المتزن من ظاهرة الإرهاب و العنف ، وهو نفس الموقف تقريبا الذي أعلنته حركة النهضة للشيخ عبد الله جاب الله ، و جبهة القوى الإشتراكية بقيادة حسين آيت أحمد ، لكن مشاركة حركة مجتمع السلم في بعض مؤسسات المرحلة الإنتقالية كالمجلس الإنتقالي و الحكومة ، فسرته جبهة الإنقاذ على أنه خيانة عظمى ، و لكن لم تمض فترة طويلة حتى تراجعت تلك الأحزاب عن موقفها و شاركت بقوة في التشريعيات و المحليات ، مما يعني أن المشاركة في بعض مؤسسات المرحلة الإنتقالية ، لا يعني بالضرورة تزكية النظام القائم ، أو تسليمه صكا على بياض.

ـ مجريات العملية الإنتخابية

إنطلقت الحملة الإنتخابية لرئاسيات نوفمبر ١٩٩٥ في ظروف جد صعبة سياسيا و أمنيا و إقتصاديا و إجتماعيا ، و في أجواء طبعها الخوف و الهلع ، وإنتشرت الشائعات من كل حدب و صوب ، حول إجراءات غير تقليدية تتخذها الحكومة لتأمين العملية الإنتخابية من جهة و تهديدات الإرهابيين بإفساد العملية ، و راجت أخبار تقول أن الجيش سينصب طائرات مروحية فوق فلات المواطنين قبل ثلاثة (٣) أيام من إنطلاق العملية الإنتخابية من أجل التمكن من حراسة مراكز ومكاتب الإنتخاب و مواجهة الإرهابيين في كل المدن و القرى ، و عملت السلطة على توفير كل الإمكانيات المادية من أجل إنجاح العملية الإنتخابية ، و بين دعوة السلطة لمواطنين للمشاركة القوية في الإستحقاق الإنتخابي لإستعادة الشرعية ، و تهديد الإرهابيين لكل من يشارك في الإنتخابات سواء كمترشحا أو ناخبا بقطع رأسه ، جرت تلك الإنتخابات الرئاسية المثيرة و المحفوفة بالمخاطر ، و انحسر التنافس الهادىء و اللطيف و المحترم بين مرشح النظام الجنرال ليامين زروال و كممثل للتيار الوطني ، و مرشح حركة مجتمع السلم ، الناشط الإسلامي الشيخ محفوظ نحناح ، كما دفعت عدة احزاب صغيرة بمترشحيها الى ساحة المعركة الإنتخابية لمجرد المشاركة وتسخين البندير و الإستفادة من دعم مالي سخي توفره الدولة للأحزاب المشاركة ، و شكلت هذه الإنتخابات في نهاية الأمر نوعا من التحدى للإرهاب الأعمى ، حيث نجحت الحكومة في تنظيم الإنتخابات الرئاسية رغم مقاطعة الأحزاب الكبرى وتهديدات الإرهابيين ، وكانت المشاركة معقولة ، و كان رأي أغلبية المواطنين أن هذه الإنتخابات و مهما كان الفائز فيها وهو جزائري قل كل شيء ستكون خطوة أولى في سبيل العودة الى الحياة السياسية العادية ، و فاز كما كان منتظرا مرشح النظام الجنرال ليامين زروال ، لكن ظهرت إشاعات قوية عن تزوير فاحش للإنتخابات قام به جهاز المخابرات و الإدارة لصالح مرشح النظام ، و ذكرت تلك الإشاعات و بناء على نتائج الفرز التي حضرها جمهور غفير في كل المدن و القرى ، و التي أكدت فوز مرشح حركة مجتمع السلم الشيخ محفوظ نحناح الذي يبدو أنه

تنازل من أجل المصلحة العليا للوطن كما يقول أنصار التزوير .

ـ الحزب الجديد للسلطة

بعد يأس النظام الذي تولى الحكم في البلاد بعد إستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد و تدخل الجيش لإلغاء نتائج الدور الأول من الإنتخابات التشريعية التي جرت أواخر شهر ديسمبر ١٩٩١ ، من عودة حزب جبهة التحرير الى بيت الطاعة ، و مواصلة مهمتها التاريخية و هي تغطية عيوب السلطة ، و حتى بعد صعود الجنرال ليامين زروال الذي يعتبر واجهة و إمتدادا لنظام العسكر بشكل أو بآخر ، رغم عدم تورطه في الأزمة السياسية الأمنية من قريب أو من بعيد ... بعد يأس النظام ككل من إمكانية ترويض حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة الأستاذ عبد الحميد مهري و إاعدتها الى الصف ، و إدماجها في المنظومة السياسية الجديدة ، خاصة و أنه الحزب العتيد الذي خرج من رحمه كل المبادرات و مشاريع الإصلاحات السياسية و الإقتصادية الكبرى و من سوء حظ الجنرالات أنهم إصطدموا مع شخصية وطنية تاريخية أصيلة و عنيدة لا تخشى في سبيل الله و في سبيل الوطن لومة لائم ، هي شخصية الأستاذ مهري الذي رفض رفقة زملائه في اللجنة المركزية تزكية مسعى الإنقلاب على الشرعية الشعبية بغض النظر عن موقف الحزب من خطاب العنف و الممارسات المشينة التي ظهرت منذ بداية الإنفتاح السياسي على أفواه سياسيين و رؤساء تنظيمات سياسية و من بينهم قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، تصرفات و تصريحات لا مسؤولة و غير أخلاقية و غير محترمة ، هدفها لم يكن سوى تأجيج الخلاف السياسي و تهيئة الأجواء للعنف اللفظي و الجسدي المتبادل ، و تعتبر الإنتخابات الرئاسية التي جرت في ١٦ نوفمبر ١٩٩٥ و مرت بسلام ، أول خطوة في طريق العودة الى المسار الإنتخابي العادي ، و الى الحياة السياسية الطبيعية ، في إنتظار الخطوات الأخرى الضرورية لإستكمال المسار الإنتخابي و الخروج بصفة نهائية من المرحلة الإنتقالية ، و هي تنظيم الإنتخابات المحلية و البرلمانية ، لكن النظام الجديد الذي زكاه الجنرالات و جاء وفق مخططتهم لأبعاد شبح الدولة الأصولية كما يردد الخطاب السياسي و الإعلامي للعلمانيين ، أصبح من دون غطاء سياسي بعد رفض حزب جبهة التحرير الإستمرار في آداء دور الجهاز و رجل المطافىء ، فكانت السلطة بحاجة ماسة الى تنظيم سياسي وطني جماهيري يغطى عوراتها و يحفظ هيبتها ، ويملأ الفراغ السياسي الذي نتج في عمق النظام نتيجة للإنسحاب حزب جبهة التحرير من موقعه المعتاد ، فرئيس الجمهورية في أي بلد يعتمد النظام الرئاسي يحتاج دوما الى أغلبية برلمانية و أغلبية مجالس محلية من نفس التيار أو اللون الإيديولوجي ، تساعده على تمرير برنامجه السياسي و تطبيقه ميدانيا و المصادقة على مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة ، و في حالة العكس أي فوز أغلبية برلمانية غير متجانسة مع الرئيس الذي سيضطر بحكم القانون لتعيين رئيس حكومة

و وزراء من لون سياسي غير متجانس مع إيديولوجية الرئيس ، ستصل البلاد الى حالة الإنسداد و تتعطل مصالح الأمة من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية ، حيث سيسعى كل طرف لإفشال برنامج ومشاريع الطرف الآخر ، و لتفادى الوصول الى هذه الحالة السياسية العسيرة ، جاء التفكير على مستوى عال في إنشاء حزب وطني جديد للسلطة بديلا عن حزب جبهة التحرير .

ـ التجمع الوطني الديمقراطي

التجمع الوطني الديمقراطي هو التنظيم السياسي الجديد للسلطة ، وقد قيل عته الكثير من الحقائق و الإشاعات و الأقاويل ، وصف أنه إحدى معجزات الجزائر الحديثة ، ولد كبيرا و بشوارب غليظة ، حزب الإدارة ، صنيع المخابرات ، حزب العسكر ، تم صناعته داخل الثكنات ، حزب الإنتهازيين الجدد ، و المغضوب عليهم في الحزب العتيد ، و أخيرا إحدى إفرازات الأزمة السياسية الأمنية ، فكيف و لماذا و متى ؟ ظهر هذا التنظيم ؟ .. ما هو برنامجه و ما هي أهدافه ؟ مرجعيته الفكرية و السياسية ، إطاراته ، تركيبته البشرية ؟ ظهر التجمع الوطني الديمقراطي في ٢٦ فيفري ١٩٩٧ أي قبيل أشهر من الإنتخابات المحلية الولائية و البلدية التي جرت في نفس السنة ... الفكرة أو المشروع كانت طرحت من طرف الرئيس المغتال محمد بوضياف ، و الهدف الأول هو إيجاد بديل لحزب جبهة التحرير المتمردة ، و بعد إغتيال الرئيس محمد بوضياف على المباشر و أمام الملأ ، تلاشت الفكرة و ذابت ، وكان أمل نظام الجنرالات هو نجاح الندوة الوطنية و إعادة إدماج الأحزاب ـ الغاضبة في منظومته أو أجندته الجديدة ، و فكرة التجمع الوطني تبناها بعد إغتيال الرئيس محمد بوضياف ، الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين عبد الحق بن حمودة ، و بعد إغتياله هو الآخر ، ماتت الفكرة الى حين ، و بعد إنتخاب الجنرال ليامين زروال في شهر نوفمبر ١٩٩٥ كرئيس للجمهورية قرر النظام إحياء مشروع التنظيم السياسي الجـــديد البديل لجبهة التحرير الوطني و هكذا تم بعث المشروع من جديد من داخل رئاسة الجمهورية و من طرف المستشار المكلف بالشؤون الأمنية الجنرال محمد بتشين الذي شغل قبل إحالته الى التقاعد منصب مدير الأمن العسكري (المخابرات) و لذلك يعتبر الجنرال محمد بتشين هو المؤسس الفعلي و رجل الظل الذي وقف ور اء حزب التجمع الوطني الديمقراطي ت الحزب الذي ولد كبيرا و بشوارب غليظة كما يقول الشارع الجزائري ، فهو إذن تنظيم سياسي وطني جديد خرج من رحم النظام و تأسس بين جدران الثكنات العسكرية ، و تم الإعلان عن ولادته في إحتفالية ضخمة يوم ٢٦ فيفري ١٩٩٧ و تم تعيين أمين عام منظمة أبناء الشهداء بن بعيبش أمينا له ، و هو شخصية ضعيفة جدا عاشت طويلا بين أحضان النظام و تعرف جيدا كواليسه وكيفية ومراحل صناعة القرار و تنفيذه ، لكن السيد بن بعيبش لم يستمر طـــويلا كأمين عام للتجمع الوطني الديمقراطي ، و تم تعيين أحمد أويحي بدلا

عنه و إستمر كأمين عام الى غاية الإطاحة به من الحكومة بعد الثورة الشعبية السلمية الجزائرية التي إنطلقت في ٢٢ فيفري ٢٠١٩ و أطاحت كذلك بنظام الرئيس بوتفليقة ، حيث تم الزج بأحمد أويحي في سجن الحراش بتهمة الفساد المالي ، وقد إستقطب التجمع الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه العديد من الأسماء و الوجوه اللامعة من مختلف الشرائح الإجتماعية ، و أغلبها من المناضلين السابقين المغضوب عليهم أو غير المحظوظين في حزب جبهة التحرير الوطني ، منهم إطارات و موظفين سامين في الإدارة و المؤسسات العمومية ، وانقسمت ما كان يسمى سابقا بالمنظمات الجماهيرية (العمال و الفلاحين و النساء و الشباب و الطلبة) و الأسرة الثورية (المجاهدين و أبناء الشهداء و أبناء المجاهدين) الى عدة أجنحة منها من بقي مقربا أو تحت مظلة حزب جبهة التحرير الوطني ، و منها من انضم مباشرة الى الحزب الجديد ، و منها من فضل البقاء مستقلا و على الحياد ، و تميز خطاب التجمع الوطني الديمقراطية بكثير من الديماغوجية و الشعبوية و المزايدة على الأخرين ، ومالبث أن تحول الى حزب إستئصالي شوفيني عنصري ، هو مجرد صدى لجنرالات دفعة لاكوست الإنقلابيين ، حيث راهن الحزب كثيرا على الحل الأمني ، و رفض كل النداءات المخلصة التي رأت أن الحل الأمني وحده غير كافي و لابد من إعتماد الحل السياسي ، و إستمر الحزب في تبني الأطروحة الأمنية و سياسة الإستئصال التي لم تأت بنتائج إيجابية سوى تعميق الأزمة الأمنية و تصعيد العنف من الطرفين ، ثم ما لبث أن غير قناعاته و مواقفه ١٨٠ درجة بعدما غيرت السلطة بقيادة الرئيس ليامين زروال الإتجاه، و اعتبرت أن الحل الأمني وحده لا يكفي لحلحلة مشكلة سياسية بكل المقاييس ، و أخرجت مشروع قانون الرحمة ، و تطرح فكرة إنشاء حزب سياسي تحت وصاية السلطة أو الجيش أو الإدارة مشكلة ، تقنية و قانونية و سياسية و أخلاقية ، لأن المفروض أن الأحزاب هي تنظيمات سياسية شعبية مستقلة عن الدولة و النظام و الحكومة ، و ممكن أن تصل الى الحكم و لكن تبقى محافظة على إستقلاليتها ، و أعتقد أن ما يسمى ب أحزاب السلطة هي ظاهرة سياسية غريبة لا توجد سوى في بلدان العالم الثالث و منها الجزائر ، و مشكلة التجمع الوطني الديمقراطي الذي سعى في البداية ليكون حزبا جماهيريا و تنظيما طلائعيا ، أصبح تنظيما سياسيا نخبويا و لم يتمكن من التغلغل في الشارع بشكل كبير ، و إكتفى بإستقطاب بعض الفئات الإنتهازية التي تبحث عن تأمين مصالحها المادية و الإستفادة من إمتيازات جديدة يدرها العمل السياسي و المسؤوليات التنفيذية .

ـ التجمع الوطني الديمقراطي و المرجعية المزيفة

تبنى حزب التجمع الوطني الديمقراطية بإعتباره حزبا وطنيا نفس المرجعية الفكرية و السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني ، لكن في الجانب الإقتصادي و الإجتماعي ، تبنى أطروحات

ليبرالية متطرفة و إقتصاد السوق المتوحش ، في الوقت الذي حافظ حزب جبهة التحرير على الجانب الإجتماعي للدولة المكرس في بيان أول نوفمبر ، هذا من الناحية النظرية ، لكن عمليا يبدو أن التجمع الوطني الديقراطي و منذ إنشائه الى غاية اليوم -(٢٩ أوت ٢٠٢٠) لم يرتق بعد الى مصف الأحزاب السياسية فهو ككل و رغم الهالة الإعلامية التي أحيطت به و رغم إستقطابه للنخب الفكرية و الثقافية و السياسية و الإجتماعية و حتى الرياضية ، ليس سوى مجرد لجنة وطنية لمساندة مرشح النظام لرئاسة الجمهورية و برنامجه السياسي و الإقتصادي ، أو مجرد هيئة سياسية تابعة للعسكر أو الإدارة مهمتها الأولى و الأخيرة هي توفر دعم و غطاء سياسي للنظام مهما كان لونه أو نوعه ، من خلال الإنتخابات التشريعية و الولائية و البلدية ، وبالتالي فإن الإيدولوجة التي يدعي حزب التجمع الوطني الدمقراطي أنه ينتمي إليها و هي نابعة من بيان أول نوفمبر ، هي إيديولوجية مزيفة لا علاقة لها ببيان أول نوفمبر الذي ينص على (بناء جمهورية ديمقراطية إجتماعية ذات سيادة في إطار المبادىء الإسلامية) و كيف يعمل على تحريض إطاراته و مناضليه و المتعاطفين معه في الإدارة و كا المواقع المؤثرة على الفساد السياسي و المالي ، حيث تم بيع المراتب الأولى في القوائم الإنتخابية سواء للمجلس الشعبي الوطني أو المجالس الولائية و البلدية بملايير الدينارات على مرأ ى و مسمع كل السلطات المعنية المركزية و المحلية .

ـ محليات و تشريعيات 1997 و التزوير الفاحش

أدركت معظم الأحزاب التي قاطعت النظام و رفضت تزكية كل المساعي و المبادرات التي أُقترحها منذ إستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في شهر جانفي ١٩٩٢ ، أن سياسة الكرسي الشاغر لن تجد نفعا في ظل سعي السلطة الجديدة الى تطبيع الحياة السياسية مهما كان الثمن ، والتفرغ للمواجهة العسكرية مع الإرهابيين ، و لذلك سارعت كل الأحزاب تقريبا للإعلان عن إستعدادها للمشاركة في الإنتخابات المحلية الولائية و البلدية ، ثم التشريعية منها (حزب جبهة التحرير ، حركة المجتمع الإسلامي ، حركة النهضة ، التجمع الوطني الديمقراطي ، حديث النشأة ، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، جبهة القوى الإشتراكية) بعدما إطمأنت الى الضمانات التي قدمها الرئيس ليامين زروال شخصيا الى الطبقة السياسية نظريا ، لكن الذي جرى بعد الإنتخابات المحلية و التشريعية من تزوير فاضح و سطو على أصوات الناخبين من طرف الإدارة ، بإيعاز من جهات عليا ، لصالح حزب السلطة الجديد التجمع الوطني الديمقراطي ، حيث لم يكن أكثر الناس تشاؤما ينتظر هذه المجزرة الإنتخابية و الفضيحة الكبرى ، نظرا لأن العملية الإنتخابية سارت في البداية بطريقة عادية جدا ، و تلقت كل الأحزاب التي شاركت في الإنتخابات تسهيلات جمة و مساعدات مادية ومعنوية من طرف الإدارة ، كما وفرت الدولة

تغطية أمنية و حراسة مقربة لمنشطي الحملة الإنتخابية التي سارت هي الأخرى بشكل عاد و مريح ، و كانت كل المؤشرات تؤكد إرتفاع نسبة المشاركة بفضل دخول كل الأحزاب الثقيلة هذه المعركة المصيرية بعد خمس (٥) سنوات تقريبا من تعطيل المسار الإنتخابي ، و دار جدل كبير بين الأحزاب المشاركة و السلطة حول محاضر فرز الأصوات ، و تدخل رئيس الجمهورية ليامين زروال شخصيا في اللحظات الأخيرة التي سبقت موعد الإنتخاب و أصدر تعليمة رئاسية الى الولاة تقضي بضرورة تسليم محاضر الفرز لكل الأحزاب المشاركة في العملية الإنتخابية بعد إنتهاء عملية الفرز و إعلان النتائج في كل مكتب و مركز ، حتى يتمكن كل حزب من معرفة النتائج التي تحصل عليها ، لكن الجهات المشرفة على العملية الإنتخابية ضربت بعرض الحائط بتعليمة الرئيس زروال و لم تطبق سوى في بعض الولايات و البلديات ، و بالنسبة للإنتخابات المحلية التي جرت سنة ١٩٩٧ فقد أظهرت نتائج الفرز التي حضرها المواطنون فوزا ساحقا لحزب جبهة التحرير الوطني ، يليه في المرتبة الثانية حركة النهضة ، لكن و في نفس الليلة ، ليلة الإنتخابات تدخلت أيد ماكرة و عبثت بالصناديق ، أو أنها حضرت صناديق أخرى محشوة بأصوات مغايرة لتلك التي أدلى بها المواطنون ، و في نفس الليلة أيضا تسربت إشاعات معلنة نتائج أخرى غير تلك التي شهدها المواطنون بعد إجراء عملية الفرز ، و في صباح الجمعة أعلن وزير الداخلية عن فوز ساحق لحزب التجمع الوطني الديمقراطي ـ الحزب الجديد للسلطة ـ و هكذا منحت المخابرات بالتنسيق مع الإدارة أغلبية مقاعد المجالس المحلية لهذا الحزب ، و قد حدثت مشادات و إحتجاجات قوية على تزوير الإنتخابات و بلغت في بعض البلديات تدخل الجيش كما وقع مثلا في بلدية عين مليلة بولاية أم البواقي حيث فاز حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية مقاعد المجلس البلدي ، لكن المخابرات و الإدارة أهدوا الفوز لحزب التجمع الوطني الديمقراطي ، أما في بلدية الخروب التي فاز برئاسة بلديتها البروفيسور أبركان عن حزب جبهة التحرير الوطني ، وحاولت الإدارة تغيير النتيجة لصالح حزب التجمع الوطني الديمقراطي لكنها فشلت ، بعد تمكن رئيس القائمة الفائزة و رفاقه من الحصول على مفاتيح مقر البلدية و الإعتصام داخلها و فرض الإعتراف بفوزهم الشرعي على الجميع ، و نفس السيناريو تكرر أثناء الإنتخابات التشريعية ، حيث جاءت النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية مغايرة تمام لتلك التي أعلنت مباشرة أمام الجمهور بعد فرز النتائج ، حيث أهدت المخابرات مرة ثانية أغلبية مقاعد البرلمان لحزب التجمع الوطني الديمقراطي ، و إذا كانت عملية تزوير الإنتخابات المحلية (المجالس الولائية و البلدية) قد مرت بسلام و الرضى بالأمر الواقع ، فإن عملية تزوير الإنتخابات البرلمانية لصالح الحزب الحديد للسلطة ، التجمع الوطني الديقراطي ، لم تمر بسهولة و كادت أن تؤدي الى أزمة سياسية ثانية لولا تعقل قادة الأحزاب السياسية التي كانت ضحية التزوير الفاحش و هي بالدرجة الأولى حزب جبهة التحرير الوطني ، لكن المخابرات و الإدارة

حاولا إمتصاص غضب الإسلاميين فمنحوا المرتبة الثانية في برلمان ٩٧ الى حركة النهضة التي كان يقودها الشيخ عبدالله جاب الله ، و هكذا اصبح الحزب الجديد للسلطة الفاقد للشعبية و الإمتداد الجماهيري نتيجة لحداثة النشأة و لطبيعة التركيبة البشرية التي تمثله و التي إعتبرها الشارع الجزائري مجرد مجموعات إنتهازية جديدة فشلت في تحقيق مصالح و أغراض شخصية من خلال حزب السلطة الأول حزب جبهة التحرير الوطني ، فتحولت بالجملة الى هذا الحزب الجديد الذي يعتبر بحق من إفرازات الأزمة السياسية و الأمنية التي ضربت البلاد منذ شهر جانفي ١٩٩٢ .

ـ لجنة برلمانية للتحقيق في التزوير

لم يمر التزوير الفاحش الذي شاب الإنتخابات البرلمانية التي جرت سنة ١٩٩٧ مرور الكرام و دون ضجيج ، حيث لم تهضم الأحزاب ضحية التزوير هذه الجريمة النكراء ، في حق الجزائر و في حق الديمقراطية ، و الإرادة الشعبية ، و بمجرد الإعلان عن النتائج الرسمية من طرف المجلس الدستوري بعد دراسة الطعون ، تكونت لجنة برلمانية لتحقيق في تزوير نتائج تشريعيات ١٩٩٧ ، و بعد دراسة الموضوع من كل جوانبه قامت اللجنة بصياغة تقريرها النهائي و سلمته الى رئيس الجمهورية ، لكن محتوى التقرير بقي حبيس أدراج رئاسة الجمهورية ولم يطلع عليه الشعب الجزائري ، حيث كان من المفروض أن ينشر في الصحافة الوطنية ، و تكون بعض الأجهزة النافذة و المتورطة في التزوير بكل مباشر أو غير مباشر قد تدخلت لإبطال مفعول التقرير الذي صاغتها اللجنة البرلمانية ، و قد أكد الوالي السابق لولاية وهران السيد بريك و الذي إشتغل في عدة ولايات تدخل جهات نافذة في العملية الإنتخابية من خلال الضغط على الولاة و رؤساء الدوائر ، و قد قيل الكثير بشأن تقرير اللجنة البرلمانية حول تزوير الإنتخابات التشريعية ، فبعض الأخبار أكدت أن التقرير ضل حبيس أدراج البرلمان و لم يسلم أصلا الى رئيس الجمهورية ، و ذكرت أخبار أخرى أن التقرير قد أكد وقائع خطيرة قد تمس بسمعة مؤسسات إستراتيجية و شخصيات نافذة ، و أن نشره للجمهور قد يؤدي الى خروج الناس الى الشارع في مظاهرات مطالبين بإلغاء نتائج تشريعيات ٩٧ أو أعادتها أو رد الحق الى أصحابه ، و ما ينتج عن تلك الإحتجاجات الشعبية من عدم الإستفرار في وقت تعاني فيه البلاد ولا تحتاج الى المزيد ، فيما أكدت أخبار أخرى أن التقرير وصل عبر القنوات الرسمية الى رئاسة الجمهورية و أطلع عليه رئيس الجمهورية ليامين زروال و صدم ، وربما كانت تلك الجريمة أحد الأسباب التي دعمت قناعته بالإنسحاب المبكر من الواجهة .

ـ كلمة عن التزوير

عندما سئل عدد من إطارات التجمع الوطني الديمقراطي ومنهم أمينه العام أحمد أويحي نزيل

سجن الحراش ثم سجن العبادلة بولاية بشار ، و صاحب المهمات القذرة و مقولة (ليس من الضروري أن يأكل كل الشعب الجزائري اليايورت) عن التزوير الفاحش الذي وقع في الإنتخابات المحلية و التشريعية التي جرت سنة ١٩٩٧ قالوا: (أن التزوير كان من أجل المصلحة الوطنية) فأية مصلحة وطنية تكون مهددة أو في خطر عندما يفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية أو المحلية حزب وطني قاد حرب التحرير بنجاح و حقق الإستقلال ، ثم قاد ثورة البناء و التشييد ، و هو الذي بادر و دون ضغوطات داخلية أو خارجية بإجراء إصلاحات سياسية و إقتصادية عميقة ، و تبنى الديمقراطية و التعددية الحزبية و حرية الرأي و التعبير ؟ وما هي التهديدات المحتملة للمصلحة الوطنية العليا إذا فاز بأغلبية مقاعد البرلمان و بطريقة شفافة حزب جزائري آخر كحركتي النهضة أو حماس ؟ ألا تعرف هذه الأحزاب حدود المصلحة العليا للوطن ، حتى يأتي حزب جديد خارج من الدوائر المغلقة للمخابرات فيعلمنا الوطنية و المصلحة العليا للوطن ؟ لا نتحدث عن التزوير كجريمة يعاقب عليها القانون في كل بلدان العالم ،و لا نتحدث عنه بالمنظور الديني بإعتباره نوع من الغش ، لكن سنحاول أن نعالج مشكلة تزوير الإنتخابات في الجزئر من المنظور السياسي و الأخلاقي ، ، و ما يترتب عن ذلك من نتائج و تداعيات سلبية قد تهدد العملية الإنتخابية برمتها و تفقد الجمهور ما تبقى من ثقة في النظام بصفة عامة و في الإدارة بصفة خاصة ، إن عملية تزوير الإنتخابات سواء كانت محلية (بلدية وولائية) أو برلمانية تعني تدخل الجهات المسؤولة قانونيا على حماية صناديق الإنتخاب يوم الإقتراع و ضمان الحصول على نتائج حقيقية مطابقة للإرادة الشعبية ، و هي في الغالب وزارة الداخلية بمؤسساتها و مصالحها المركزية و المحلية (الولاة و رؤساء الدوائر ، وبدرجة أقل رؤساء البلديات و رؤساء مراكز و مكاتب التصويت) تدخل هذه الجهات بإيعاز من جهاز المخابرات و الإدارة ، لتغيير نتائج الإنتخابات أو تعديلها ، و حسب ما يذكر العديد من المواطنين الذين شاركوا في تأطير العملية الإنتخابية في الجزائر ، أن هناك ألف طريقة و طريقة للتزوير ، و حتى في سنوات الحزب الواحد ، و قد يكون التزوير جزئي في بلدية ما أو ولاية ما ، و قد يكون شاملا ، و قد يكون بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، و في بعض الأحيان يتدخل جهاز المخابرات لتعديل النتائج لأحداث توازن بين الأحزاب و هو ما يعرف بنظام الكوطة ، كما يكون التزوير نابعا من إرادة سياسية عليا أي خاضعا لتخطيط رئيس الحكومة سواء بعلم رئيس الجمهورية أو دون علمه ، و الهاجس الرئيسي الذي يدفع السلطة أو الحكومة أو المخابرات لتزوير الإنتخابات ، هو الخوف من فوز المعارضة و تغيير النظام الذي سيفرض تغييرا جذريا في البرامج و الوجوه و بالتالي زوال إمتيازات و مصالح و ربما إكتشاف تلاعبات وفساد مالي و سرقات و إختلاس للمال العام ، لكن مع بقاء نفس النظام و لو بوجوه جديدة ، فيبقى الوضع كما هو و من الآثار السلبية للتزوير الفاحش للإنتخابات:

ـ إخفاء حقيقة الخريطة السياسية و إتجاهات الناخبين بالنسبة للشعب ، يمكن من خلال تحليلها معرفة آمال و أهداف الناخب الجزائري .

ـ فقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها و ثقتها لدى الشعب ناخبا و مترشحا ، و عدم ثقة الشعب في مصداقية العملية الإنتاخبية يؤدي الى عزوف الناس الشرفاء و أصحاب الكفاءات عن الترشح و تسجيل نسبة مقاطعة كبيرة .

ـ صعود طبقة سياسية برلمانيين وزراء رؤساء مجالس شعبية ولائية ، منتخبين محليين ، لا علاقة لهم بناخبيهم ، بمعنى أنهم غير منتخبين من طرف الشعب ، و لكن معينين من طرف المخابرات أو الولاة .

ـ وجود منتخبين على كافة المستويات غير منتخبين من طرف الشعب ، يؤدي الى تمييع علاقتهم بالشعب و حدوث حالات كثيرة من التشنج .

ـ عندما يفقد المواطن ثقته في العملية الإنتخابية ، أو ينتخب أشخاصا ثم يتم إسقاطهم و تعويضهم بأشخاص آخرين لا يمثلونه و أنما يمثلون مصالحهم و الجهة التي عينتهم ، يصعب على النظام أو الحكومة تمرير برنامجها الإقتصادي أو الإجتماعي ، و تفقد شيئا فشيئا قاعدتها الإجتماعية كما حصل لحزب جبهة التحرير في الإنتخابات المحلية سنة ٩٠ و التشريعية سنة ١٩٩١ .

ـ تصبح العملية الديمقراطية برمتها لا معنى لها ، و الإنتخابات مجرد فلكلور و إجراءات شكلية لذر الرماد في العيون ، حيث يبقى نفس النظام و بنفس الوجوه تقريبا ، حتى يمل الشعب يقوم بثورة سلمية تطيح بالنظام و الحكومة و رموزها .

ـ إن الديمقراطية المعتمدة في العديد من دول العالم الإسلامي ، مع إستثناءات قليلة هي ديمقراطية الواجهة و الكوطة ، و التي ترتب نتائجها مسبقا ، بحيث تتحصل دائما الأحزاب أو الحزب المقرب من النظام على أغلبية المقاعد في البرلمان أو المجالس المحلية ، لضمان ديمومة النظام و ديمومة مصالح المنتفعين منه.

ـ التزوير الفاحش للإنتخابات هو نوع من الخيانة العظمى للمواطن و الوطن ، و محاولة يائسة لتتفيه العملية الإنتخابية ، فيتحول المنتخبون المزيفون مباشرة بعد جلوسهم على كراسي المسؤولية ، الى رجال أعمال و يحولون مكاتبهم الى قاعات للبزنسة من خلال الصفقات ، وكم من برلماني أو رئيس بلدية دخل المجلس فقيرا و خرج منه ملياريرا .

ـ حكومة أويحي الأولى

أحمد أويحي إطار سام في رئاسة الجمهورية ، خريج المدرسة الوطنية للإدارة ، ينحدر من منطقة القبائل ، تربى في حي المدنية بالجزائر العاصمة ، تولى قيادة الحزب الجديد للسلطة التجمع الوطني الديمقراطي ، بعد كل من بن بعيبش و بن صالح ، و هو محسوب على التيار الإستئصالي و مقرب من الجيش و من مدير المخابرات الجنرال توفيق ، يتحكم جيدا في اللغة الفرنسية و اللهجة القبائلية لكنه ضعيف جدا في اللغة العربية ، أول ظهور له في الواجهة السياسية كان بعد تعيينه من طرف الرئيس ليامين زروال رئيس للحكومة ، خلفا لمقداد سيفي ، و لو بحث نظام العسكر الذي جاء بعد إستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في منتصف شهر جانفي سنة ١٩٩٢ عن محام شاطر و محترف للدفاع عنه ، فلن يجد أحسن و أفضل من أحمد أويحي ، الذي يفتخر في جلساته الخاصة بأنه الإبن المدلل للنظام و خادم الدولة ، كما يعتبره الشارع الجزائري واجهة التيار العلماني الفرنكوفوني الإستئصالي الذي كان يرفض الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ و يعتبر المواجهة معها و إستئصالها يعني إستئصال جذور الإسلام السياسي من الجزائر و الى الأبد ويملك أحمد أويحي قدرات عجيبة على تسويق مواقف السلطة و تبريرها ، و رغم إستحواذ حزب التجمع الوطني الديمقراطي على جزء من النخب الفكرية و العلمية و السياسية التي كونتها البلد منذ الإستقلال ، فإن برنامج الحكومة الذي قدمته أمام البرلمان للمصادقة عليه ، لم يتضمن أية أفكار عميقة أو مشاريع ومبادرات جديدة ، أو حلول عبقرية للمشكلات الإقتصادية و الإجتماعية التي عانت منها البلاد في ذلك الوقت ، وهي على سبيل المثال: البطالة ، السكن ـ تقليص فاتورة الإستيراد ، رفع قيمة العملة الوطنية ، و رغم الدعاية الكبيرة و الهالة الإعلامية التي رافقت حكومة أويحي ، لم يلمس رجل الشارع و بعد سنوات من بداية تطبيق برنامج حكومة أويحي الذي يتماهى عادة مع برنامج رئيس الجمهورية ، أي تحسن في الميدان و على مستوى معيشة المواطن الجزائري ، حيث لم تزل البلاد رهينة ما تضخه آبار البترول بصحرائنا الواسعة ، و ما تحمله البواخر القادمة من أوروبا من سلع و مواد غذائية ضرورية ، و سيكون لأحمد أويحي الذي تحول في فترة وجيزة من ظهوره على الساحة الوطنية ، الى شخصية سياسية مثيرة للجدل ، عدة مواعيد ، ومشاريع ومبادرات ، و مهمات قذرة ، حيث تقلب بين العديد من المناصب الوزارية من رئاسة الحكومة الى وزير الشؤون الخارجية ، ثم وزيرا للعدل ، ثم العودة الى رئاسة الحكومة ، و ما يهمنا في هذه الفترة التي ندرسها و هي فترة رئاسة ليامين زروال ، بعض المبادرات السيئة و المشاريع غير الشعبية التي بادر بها أحمد أويحي ، ومنها على سبيل المثال غلق الكثير من المؤسسات الإنتاجية العمومية و توقيف نشاطها و تسريح العمال ، ثم بيعها بالدينار الرمزي لأصدقاء الحكومة و ما سمي

بحملة الأيادي النظيفة و التي إستهدفت تصفية العديد من الإطارات الجزائرية المسيرة و الزج بهم في السجون ، بتهم مفبركة منها (الإهمال و التهاون ، إختلاس أموال الدولة ، إبرام صفقات غير قانونية ، الربح غير المشروع) و الغريب في الأمر أن هذه الحملة التي إستهدفت الإطارات المسيرة لم تأخذ مسارا قانونيا طبيعيا و عاديا ، أي تقديم المتهمين الى العدالة مع السماح لهم بالدفاع عن أنفسهم و توكيل محامين ، و أفرطت في إستغلال آلية الحبس الإحتياطي ، وحولته من حالة إستثنائية الى قاعدة ، لكن العدالة برأت الكثير منهم ، و منهم من مات في السجن بفعل القهر و الإحساس بالظلم مع نقدم السن و الأمراض المزمنة و قدرت بعض المصادر عددهم بنحو ٤٠٠٠ إطار مسير ، وكان الهدف الظاهر من هذه الحملة هو:

تطهير المؤسسات الإنتاجية العمومية من المسيرين العاجزين .

معاقبة الإطارات المتورطة في الإختلاس أو تبديد المال العام.

إظهار نوعا من الصرامة و محاولة إسترجاع هيبة الدولة .

التأكيد أن إهتمام الدولة بمكافحة الإرهاب لا يعني إهمال بقية القطاعات الأخرى.

إعادة الإعتبار لنظرية العقاب ، أو الجزاء من جنس العمل .

سياسيا إستهدفت الحملة لفت إنتباه الرأي العام و محاولة إعادة عذرية مفقودة للنظام.

الحملة جعلت من الإطارات المسيرة كبش فداء للنظام الجديد .

ـ خوصصة القطاع العام

الخوصصة هي نقيض التأميم ، فالتأميم يستهدف تحويل الملكيات الخاصة الى ملكيات عمومية تابعة للدولة ، و قد إعتمدت الجزائر هذا النظام غداة الإستقلال في أوج الحماس الثوري و تبني الإشتراكية ، و كانت البداية في عهد الرئيس أحمد بن بلة بإسترجاع المؤسسات و الشركات التي كانت خاضعة للتسيير الفرنسي كالبنوك و المناجم ، و العديد من المصانع ، و في فترة الرئيس بومدين تم تأميم جزئي للمحروقات ، لكن بعد السبعينيات تطرف نظام الرئيس بومدين في مجال التأميم و أستعمل في بعض الأحيان كآلية لمعاقبة المعارضين للنظام ... صحيح أن للقطاع العام الكثير من العيوب و السلبيات منها ما هو مرتبط بطبيعته كقطاع عام ، و منها ما هو مرتبط بذهنيات و أفكار و من أبرز عيوبه : إنعدام القدرة على المبادرة و الإبتكار ، التسيير البروقراطي الثقيل الناتج في أغلب الأحيان عن مركزية التسيير و تدخل الوصاية و ربما تعدد الوصايات و التدخلات ، فبعض المؤسسات تخضع لوصاية الوزير و الوالي و المدير الولائي ، حيث يصعب في بعض حيث يصعب في بعض الأحيان إتخاذ القرار المناسب في

الوقت المناسب و بالسرعة المطلوبة ، ذهنية الإتكال على الدولة كممول و داعم لميزانية المؤسسة ، حيث لا تهم الإنتاجية و المردودية و المنافسة ، فأجور الإطارات على الأقل و ربما العمال مضمونة سواء حققت المؤسسة أرباحا شهرية أم لم تحقق ، لكن و رغم وجود هذه المشكلات السلبية الكثيرة في القطاع العام ، و هي قابلة للتسوية ، فهو متميز بالإستقرار و إحترام القوانين في علاقة المؤسسة بالعمال ، و إحترامه لمقاييس و شروط الإنتاج من حيث النوعية و الجودة ، و قد تميزت فترة وجود أحمد أويحي على رأس الحكومة ، بسرعة تخلص الدولة من عبئ القطاع العام ، حيث تم غلق الكثير من المؤسسات الإنتاجية التابعة للدولة و المجموعات المحلية (الولايات و البلديات) دون دراسة تقنية إقتصادية لخبراء محايدين ، ودون تفكير في مصير العمال ، و كان صاحب الفكرة أو الخطة ، كان ينتقم من فترة التسيير الإشتراكي ، و كانت حجة أويحي و المجموعة التي خططت معه لهذه الحملة هو ضعف الإنتاج و المردودية و إستهلاك ميزانيات سنوية ضخمة دون جدوى ، وسوء التسيير و عدم التناسق بين عدد العمال و المردود الشهري ، و الغريب في الأمر أن الكثير من المؤسسات الإنتاجية خاصة الصغيرة و المتوسطة التي كانت ناجحة و تحقق أرباحا شهرية تغطي كل التكاليف ، و تميز بمنتوج جيد كوحدات النسيج و الألبسة الرجالية و المشروبات الغازية والعصير و المربى و حتى المياه المعدنية ، تم غلقها و تسريح عمالها و إحالتهم الى التقاعد المسبق أو الى صندوق البطالة حسب سن و مدة عمل المعني ، وتم التنازل عن الشركات الهامة التي تملك إمكانيات الإنتاج و المنافسة بالدينار الرمزي لأصدقاء الحكومة ، و التنازل عن بعض المؤسسات كالأروقة الجزائرية و أسواق الفلاح الى العمال في إطار الآلية التي إستحدثها أحمد أويحي وهي شركات الأجراء التي تشبه الى حد كبير تعاونيات الثورة الزراعية في زمن الرئيس هواري بومدين حيث يشترك مجموعة من العمال في تسيير مؤسسة إقتصادية أو تجارية أو ذات خدمات معينة ، مما يعني العودة غيبر المباشرة الى زمن الإشتراكية و التسيير الذاتي للمؤسسات ، و لم تكن سياسة التنازل عن المؤسسات العمومية للخواص ذات جدوى إقتصادية أو منفعة إجتماعية ، ، لم تحقق أية قيمة مضافة للإقتصاد الوطني ، و كان تأشبه بعملية ـ بزنسة ـ إستفاد منها كبار رجال الأعمال المقربين من النظام ، وحسب العديد من الخبراء فإن حكومة أويحي الأولى وقعت تحت ضغوطات صندوق النقد الدولي وتسرعت كثيرا و قادت حملة غير مدروسة لخوصصة شاملة للقطاع العام ، و كان يمكن المحافظة على هذا القطاع الحيوي و النهوض به من جديد لمواكبة مختلف التطورات الحاصلة في عالم التجارة و الأعمال و الخدمات ، رغم إستنزافه المتكرر لأموال الخزينة العمومية من خلال عمليات مسح الديون ، و إعادة تشكيل رأس المال و ربما كان الإتجاه نحو خوصصة تدريجية هادئة و جزئية لبعض شركات القطاع العام غير الإستراتيجية من خلال فتح رأسمالها و الإنفتاح على المستثمرين الخواص الجادين و ليس قناصي الفرص

و الباحثين عن الإمتيازات و الربح السريع ، مع ضرورة بقاء القطاعات الإستراتيجية الهامة تحت وصاية الدولة و هي الحبوب ، اللحوم ، المحروقات ، الحليب ، الكهرباء و الغاز ، شركات النقل الكبرى (الخطوط الجوية ، السكة الحديدية) و كان بإمكان الجزائر أن تستفيد من تجربة القطاع المشترك الذي نجح في عدة دول كانت تعتمد النظام الإشتراكي ليكون لديها عدة قطاعات مختلفة و متنافسة ، قطاع عام ، قطاع مشترك عام و خاص ، قطاع خاص .

ـ بدعة شركات الأجراء

تعتبر فكرة أو مشروع شركات الأجراء التي أقترحها رئيس الحكومة أحمد أويحي ، في الحقيقة خطوة عملاقة و لكن الى الوراء ، و تراجعا ضمنيا و سريعا عن موضوع الخوصصة الذي أسال حبرا كثيرا ، و كما ذكرنا سابقا أن هذه العملية تشبه ما كان يعرف في زمن الرئيس بن بلة بمؤسسات التسيير الذاتي ، وملخص الفكرة التي جاءت تحت ضغط القاعدة العمالية الرافضة لمشروع خوصصة بعض المؤسسات التي تحقق أرباحا سنوية معقولة و هي التي طالبت بتحويل أسهم تلك المؤسسات الى العمال ، سواء من خلال مساهمات مالية شخصية أو من خلال إعانات الخزينة العمومية أو البنوك ، بدل بيعها الى المستثمرين الخواص ، مع تغيير الطبيعة القانونية للمؤسسة من ملكبة الدولة الى ملكية العمال و التسمية الرسمية هي (شركات الأجراء) و قد إستفاد الكثير من الإطارات المسيرة لهذه المؤسسات من هذه الآلية وتم تقليص عدد العمال الى الحد الأدنى ، و من بين المؤسسات التي تم تحويل ملكيتها الى العمال ، الوحدات الإنتاجية الصغيرة ، كالمخابز و الأوقة و أسواق الفلاح و الصيدليات العمومية ، لكن المشروع من الناحية العملية لم يحقق أهم النتائج المرجوة منه و خاصة عامل الإستقرار الذي يساعد على نمو المؤسسة و القدرة على المنافسة و تحقيق الأرباح الشهرية ، حيث ظهرت عدة مشاكل لم تكن متوقعة و هي صعوبة التحكم في التسيير لأن أغلب الإطارات المسيرة تكونوا و تربوا في ظل إقتصاد إشتراكي مركزي يعتمد على الدولة ، والإنتقال من التسيير الإداري و الإجتماعي مباشرة ، و دون فترة إنتقالية تسمح بتكوين المسيرين و العمال المتخصصين ، في أنماط تسيير المؤسسات الخاصة ، و مباشرة بعد تعديل اللطبيعة القانونية لتلك المؤسسات ظهرت نزاعات بين العمال والإطارات المسيرة ، و طغت مشكلة عدم إستقرار الهيئات المسيرة ، حي في كل مرة ونتيجة سوء تفاهم بسيط مع الإدارة ، يجتمع العمال و يقررون تغيير المدير أو مجلس الإدارة ، بالإضافة الى ضعف الإنتاج جراء عدم تجديد العتاد ، لكن العامل الوحيد الذي ساعد على بقاء هذه المؤسسات هو حاجة العمال الى دخل شهري ثابت تدره مثل هذه المؤسسات التي كانت الى وقت قريب تحتكر السوق و قد إحتفظت من دون شك بمحفظة زبائنها و تمكنت الى حد ما من تجاوز صعوبات الإنطلاق .

ـ بناء القاعدة الإجتماعية للدولة

كانت نتائج الإنتخابات المحلية و التشريعية التي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا ساحقا ، على حزب النظام و أحزاب المعارضة الأخرى ، درسا بليغا للنخبة السياسية و العسكرية التي تولت الحكم في تلك المرحلة التي عرفت إعلاميا ب العشرية الحمراء ، و من دون شك فإن خبراء و إسترتيجيو النظام قد قاموا بدراسة و تحليل تلك النتائج الصادمة بالنسبة لهم ، و غاصوا في أعماق الأسباب و العوامل الذاتية و الإقتصادية و الإجتماعية التي أدت الى خسارة الحزب الحاكم سابقا و معه التيار الوطني بصفة عامة ، و من دون شك أيضا فقد لاحظ الخبراء كما لاحظ الشارع الجزائري أن الحاضنة الإجتماعية التي منحت للجبهة الإسلامية للإنقاذ الفوز مرتين ، هي الطبقات الإجتماعية الهشة التي تسكن على هامش المدن في بيوت قصديرية تفتقر لكل الظروف الجيدة للمعيشة العادية من كهرباء و غاز وماء و طرق معبدة ، و التي لم تستفد من كل البرامج التنموية بإعتبارها تقطن في مناطق فوضوية يمكن للدولة إزاحتها في أي وقت ، و قد إسغلت جبهة الإنقاذ بذكاء كل أخطاء و سلبيات النظام السابق و رمت بكل ثقلها تجاه الطبقات المحرومة فوعدتها بتغيير أوضاعها نحو الأحسن و أفرط الخطاب الإنقاذي في تقديم الوعود و العهود ، لكن هناك فرق كبير بين الكلام المجاني و الوعود المعسولة و الواقع المرير ، فأوضاع المجتمع الجزائري مطلع تسعينيات القرن الماضي كانت سيئة للغاية و لا يستطيع حزب فتي أو عتيد تسويتها بجرة قلم ، لأن خزينة الدولة أشرفت على النفاذ جراء إنخفاض أسعار البترول و أغلب المشاريع الكبرى تعطلت ... و عندنا خرج شباب الأحياء القصديرية بالعاصمة يوم ٥ أكتوبر ٨٨ للمطالبة بالسكن اللائق و الشغل و تحسين الأوضاع الإجتماعية أعطاهم الرئيس الشاذلي بن جديد الديمقراطية و حرية الصحافة و تعدد الأحزاب و الجمعيات ، و تؤشر نتائج الإنتخابات المحلية التي جرت في شهر جوان ١٩٩٠ و تشريعيات ديسمبر ١٩٩١ الى أن جبهة الإنقاذ ركزت كثيرا على أصوات الفئات المهمشة و سكان ضواحي المدن وجعلت منهم قاعدة إجتماعية و إنتخابية و هذه المسألة تفطن لها النظام في حينها ، و لكن قلة الإمكانيات و الظروف السياسية و الأمنية التي دخلت فيها البلاد بداية من شهر جانفي ١٩٩٢ جعلت النظام يعطي الأولوية لمكافحة الإرهاب ، و السعي للحصول على شرعية جديدة و لو نسبية و هو ما تحقق بعد إنتخاب الجنرال ليامين زروال رئيسا للجمهورية و قد تطلب الأمر إستنفار و إستغلال كل الإمكانيات المتاحة ، و إقرار برامج إجتماعية إستعجالية للتخفيف من معاناة الطبقات الهشة ، وتم إستحداث وزارة الشؤون الإجتماعية ووزارة التضامن الوطني للتكفل بمختلف المشاكل التي تعاني منها الطبقات الهشة ، و إعادة بناء القاعدة الإجتماعية للدولة ، و إنشاء صناديق تمويل جديدة ، وتوسيع آليات التشغيل السابقة و إستحداث أخرى

ـ توزيع أعدادا كبيرة من السكنات الإجتماعية على المحتاجين .

ـ توسيع إمكانية الإستفادة من خدمات الضمان الإجتماعي للبطالين لأصحاب الأمراض المزمنة .

ـ توزيع إعانات سنوية للمحتاجين في شهر رمضان .

ـ دعم التلاميذ المحتاجين بالكتب و الأدوات المدرسية

ـ إقرار عفو رئاسي عن الشباب المتخلفين أو الهاربين من آداء الخدمة الوطنية .

ـ إنشاء أسلاك شبه عسكرية جديدة (خلايا الدفاع الذاتي ، و الحرس البلدي) لتحقيق هدفين على الأقل و هما ، مكافحة الإرهاب ، و حراسة المنشآت العمومية و المواطنين في القرى و المدن حيث لا توجد مفارز الدرك الوطني أو الشرطة ، و توظيف أكبر عدد ممكن من الشباب من دون مستوى تعليمي محترم .

و بالفعل فقد عملت هذه الإجراءات على إستعادة ثقة المواطن في الدولة تدريجيا و ساهمت في تكوين قاعدة إجتماعية إنتخابية إستفادت منها الدولة في المواعيد الإنتخابية .

ـ إشكالية الجنرال بتشين

الجنرال محمد بتشين أحد اهم الشخصيات العسكرية التي تعتبر بحكم موقعها و مسؤوليتها ، من صناع الحدث في الجزائر منذ أحداث أكتوبر ٨٨ ، حيث يعترف في تصريحاته القليلة للصحافة الوطنية أنه إستقال من منصبه كمستشار الرئيس زروال مكلف بالشؤون الأمنية لظروف ... لكنه لم يشرح هذه الظروف هل هي شخصية أم صحية أم سياسية أو أقتصادية أو حتى أمنية ... و الشارع الجزائري يعرف من دون شك تلك الظر وف التي أجبرت الجنرال بتشين على مغادرة القصر الرئاسي هي بعض الضغط الذي مارسته يوميتي الخبر الناطقة باللغة العربية و الوطن الناطقة باللغة الفرنسية ، و إتهمته بإساءة إستعمال السلطة و إستغلالها لصالحه و حصوله على إمتيازات غير مبررة ، و بينت إستثمارته الكبيرة في مجال الإعلام و إنتاج مواد البناء و الخزف الصحي أنه إستفاد من قروض عديدة بإستغلال منصبه في رئاسة الجمهورية ، وقبل أن تتولى بعض الصحف كشف خفايا الجنرال بتشين راجت في الشارع الجزائري سنوات منتصف تسعينيات القرن الماضي أخبار عن نفوذ الجنرال بتشين و تحكمه في مختلف دواليب الدولة من أبسط و اصغر بلدية ألى أكبر مؤسسة أو شركة أو إدارة أو وزارة ، فبإشارة منه يمكن الإطاحة بأي مسؤول مهما كان منصبه أو ترقيته الى أعلى المناصب ، و قد تعرف الشارع الجزائري على إستثمارات الجنرال بتشين من خلال تأسيسه لشركة سرتاكوم الناشطة في مجال الإعلام حيث أصدرت يوميتين (٢) باللغة الفرنسية هما لوطونتيك التي كانت وطنية تصدر من الجزائر العاصمة ، و الأصيل باللغة الفرنسية و هي جهوية صدرت من مدينة قسنطينة ، و يومية

صدرت باللغة العربية تحت تسمية الأصيل لكنها لم تعمر طويلا لعدم حصولها على الإشهار العمومي ، لكن و حسب حصيلة نشرتها يومية الخبر في إطار حملتها لتشويه صورة الجنرال بتشين ذكرت أن شركة سيرتا كوم للإعلام إستفادت من ملايير الدينارات ، كما راجت أخبار عن إستفادته من قطعة أرضية كبيرة منحتها له بلدية قسنطينة ، و قرض قدمه له القرض الشعبي الجزائري بمبلغ ٢٤ مليار سنتيم لإنشاء مطبعة صحف ، كما أستعمل سلطته ونفوذه لإجبار مديرية الطاقة و المناجم لولاية ميلة من أجل برمجة مشروع لتزويد قرية وادي سقان الصغيرة بضواحي مدينة تلاغمة بالغاز الطبيعي حتى يتمكن من تزويد مصنعه للخزف و السيراميك بهذه المادة الحيوية ... شخصيا و كمتابع للشأن الوطني لم أكن مقتنعا بتلك الأخبار و الإشاعات ، لكنني كنت متحفظا على ممارسة رجال النظام و الإطارات السامية للدولة للنشاط التجاري ، أو الإستثمار بصفة عامة ، و الجمع بين السياسة أو السلطة و التجارة ، وهناك موانع أخلاقية على الأقل خاصة إذا كانوا في مناصب جد حساسة ، فينتعش الفساد المالي و يصبح رياضة وطنية و لنا أن نتخيل على سبيل المثال و لتقريب الفكرة من ذهن القارىء حول خطورة مسألة دخول المسؤولين المركزيين أو المحليين عالم التجارة و الإستثمار ، لو أن مدير تربية يجمع بين منصبه كأول مسؤول تنفيذي على قطاع التربية و التجارة و الإستثمار و المقاولاتية ، فحينئذ تتحول كل المشاريع التي سينفذها قطاع التربية في ولايته الى صالحه ، و بالفعل فقد كشفت العدالة في السنوات الماضية مدير تربية بإحدى الولايات يملك سجل تجاري بإسم زوجته و يستعمله للإستفادة من مشاريع قطاعه ، و يبدو لي أن سن قوانين تمنع المسؤولين على المستوى المحلي و بداية من رؤساء المصالح و الأمناء العامون للبلديات الى الوزرات و رئاسة الجمهورية من ممارسة أي نشاط تجاري أو إستثماري أو مقاولاتي بإسمهم أو بإسم زوجاتهم و أبنائهم ... و لم تكن الحملة اتي شنتها يوميتي الخبر و الوطن ضد الجنرال محمد بتشين مستشار الرئيس زرّوال للشؤون الأمنية بريئة و لصالح الوطن ، لكنها كانت مدروسة و لصالح أطراف أخرى داخل النظام و شكلت الوجه الظاهر من حرب المواقع ، و قد بدأت الحملة بمقال كتبه نور الدين بوكروح رئيس حزب التجديد في ذلك الوقت .. و كنت أعتقد أبعاد الحملة قد تتجاوز إستثمارات الجنرال بتشين و نفوذه الى أهداف سياسية أخرى و هي إحراج الرئيس ليامين زروال و الضغط عليه للتخلي عن ذراعه الأيمن الذي يصنف ضمن صفوف حمائم الجيش الوطني الشعبي الراغبين في المصالحة الوطنية مع جبهة الإنقاذ بشروط ميسرة تفرز إتفاق تعادلي لا غالب و لا مغلوب فيه ، و مجموعة جنرالات ١٤ جانفي تكرر نفس السيناريو التي إستعملته مع الرئيس المستقيل الشاذلي بن جديد حيث عملت بالتدريج لعزله عن رجاله الأوفياء من خلال بث الإشاعات المغرضة و الإتهامات المجانية كما حصل مع الجنرال مصطفى

بلوصيف ، أو الإخراج التدريجي من الواجهة كما حصل مع العقيد قاصدي مرباح رئيس الأمن العسكري من فترة هواري بومدين الى منتصف فترة الرئيس الشاذلي بن جديد، وفي نهاية المطاف سعى جنرالات فرنسا للإستحواذ على الحكم و تحولت الحملة ضد الجنرال بتشين الى خصومة شخصية بين مديري جريدتي الخبر و الوطن و الجنرال ، وصلت الى أروقة المحاكم و أذكر أنني كنت في زيارة للمكتب الجهوي ليومية الخبر أواخر التسعينيات من القرن الماضي فوجدت المدير العام لجريدة الخبر في ذلك الوقت علي جري الذي كان يشتغل قبل تأسيس الجريدة مراسلا لمجلة الوحدة الأسبوعية الصادرة عن الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ، و كان متواجدا في مدينة قسنطينة مسقط رأسه لحضور جلسة المحاكمة في القضية التي رفعها ضده الجنرال بتشين ، فكان مدير الخبر في حالة شديدة من الغضب بلغت درجة الهستيريا ، حيث سمعته يرغي و يزيد ويتكلم بصوت مرتفع مع العمال كأنه ملك فقد عرشه في تلك اللحظة لكن الجنرال بتشين وبحكم تجربته في عالم المخابرات فهم الرسالةجيدا ، و أدرك مصدرها و مغزاها و أهدافها ، كما أدرك من دون شك من يقف وراء هذه الحملة الصحفية من رجال الظل ، و أن القضية ليست قضية إشهار عمومي و قروض إستثمارية ، لن الإشهار العمومي إستفادت منه كل الجرائد اليومية وحتى الأسبوعية ، بتفاوت بين هذه الجريدة و تلك ، و بعض اليوميات العمومية كجرائد الشعب المساء و السلام عانت من ضائقة مالية وعجزت عن تسديد أجور عمالها جراء نقص الإشهار العمومي ، و يومية السلام التي كان يديرها الأستاذ محمد عباس ، إنقرضت من الساحة الإعلامية بعدما وصلت درجة الإفلاس ، و أن القضية تتعلق بضرورة إخراج الجنرال بتشيم من الواجهة و عزل الرئيس ليامين زروال حتى يسهل ترويضه أو إحتوائه و إخضاعه لشروط جنرالات ١٤ جانفي ٩٢ ، لذلك فهم الجنرال بتشين الرسالة جيدا ، و الشارع الجزائري فهم هو الآخر الرسالة جيدا حيث أدرك وجود صراع خفي ببن كبار ضباط الجيش ، جناح يمثل الحمائم دعاة السلم و المصالحة الوطنية و عدم إقصاء أي فصيل أو تيار سياسي من المنافسة المشروعة في ظل إحترام الدستور و قوانين الجمهورية ، و الصقور الإستصاليين الذين يخدمون أجندات خارجية و يرفضون وجود فصيل سياسي يتخذ من الإسلام مرجعية فكرية و سياسية و برنامج عمل ، و هم يمثلون النخبة العسكرية العلمانية ، لا يؤمنون بالديمقراطية و يعتبرونها خطرا عل مصالحهم ، ويتمسكون بحق (تعيين الرؤساء) و الوزراء و الولاة و رؤساء الدوائر و الإطارات السامية للدولة و مدراء البنوك و الشركات و المؤسسات العمومية ، وهذه المجموعة مرتبطة بشكل أو بآخر بالجنرال خالد نزار وزير الدفاع السابق ، و الجنرال محمد مدين مدير جهاز المخابرات ، و قد حافظت هذه المجموعة على قوتها و تماسكها و أشرفت على تسيير كل المراحل الإنتقالية و إدارة الأزمة السياسية الأمنية الى غاية منتصف العهدة الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و حسب المعطيات المتوفرة و ما يوحي مسلسل التصريحات و التصريحات

المضادة بين الجنرالين خالد نزار و محمد بتشين ، حيث صرح الجنرال بتشين أن رئيس الحكومة السابق مولود حمروش هو الذي سحب أعوان المخابرات المندسين في مختلف الإدارات و المؤسسات ، في إطار خطة مشروعة لتمدين الحكم ، و سحب الجيش و إعادته الى الثكنات ، للقيام بدوره الطبيعي في حماية الدولة من الإعتداءات الخارجية المحتملة ، و ترك الجانب الأمني الداخلي لمصالح الشرطة ، فليس من مهام المخابرات في أي دولة ديمقراطية محترمة مراقبة المؤسسات و الشركات و الإدارات العمومية ، لكن الجنرال خالد نزار و زميله في المخابرات محمد مدين قاما بإعادة توزيع أعوان المخابرات على الإدارات و الشركات و المؤسسات العمومية بمجرد سقوط حكومة مولود حمروش ، و من هنا يتبين رغبة الجيش في فترة قيادة الجنرال خالد نزار للأركان ، بالإنتشار داخل دواليب و مفاصل النظام من خلال المخابرات ليكون دولة داخل دولة ، وقد ذكرت بعض المصادر بعد زوال نظام بوتفليقة أن عدد الأعوان الذين كانوا تحت تصرف مدير المخابرات الجنرال محمد أمدين المدعو توفيق ٤٥٠٠٠ عونا يتقاضون رواتبهم من الخزينة العمومية ، و في التحليل النهائي أن الصراع بين صقور و حمائم الجيش ، إنتهى على ما يبدو بتسليم جماعة زروال بصعوبة المضي في إتجاه تطبيع الحياة السياسية و إستعادة الإستقرار ، مع وجود مجموعة جنرالات ١١ جانفي ٩٢ كحكومة ظل و مركز قوة ، و هي ترفض شكلا و مضمونا أي حوار يفضي الى تسوية سياسية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ و هو الحل الممكن و الوحيد للأزمة السياسية الأمنية في ذلك الوقت ، فلم يكن أمام مجموعة زروال سوى التفكير في الإنسحاب بشرف من الواجهة السياسية ، و ترك المجال لشخصيات سياسية أخرى قد تكون لها فرصة إنضاج مشروع المصالحة الوطنية ، و إقناع الأطراف التي كانت متمسكة بالحل الأمني الإستئصالي كبديل وحيد للقضاء على ما تسميه بالأصولية ، بتغيير مواقفها ، ولذلك لم يستمر الرئيس ليامين زروال كثيرا في منصبه ، بعدما استقال ذراعه الأيمن الجنرال محمد بتشين ، حيث أعلن زروال و بصورة مفاجئة ولم تكن منتظرة على الأقل لدى الشارع الجزائري ، عن إجراء إنتخابات رئاسية مسبقة و لن يشارك فيها ، وجاء هذا الإعلان أواخر سنة ١٩٩٨ و حدد موعد الإنتخابات الرئاسية في شهر آفريل سنة ١٩٩٩.

ـ الإنتخابات الرئاسية المسبقة (آفريل 1999)

فاجأ الرئيس ليامين زروال الرأي العام المحلي و العالمي ، و كل المهتمين بالشأن الجزائري ، أواخر سنة ١٩٩٨ ، بإعلانه في خطاب للأمة عن قراره بإجراء إنتخابات رئاسية مسبقة و لن يشارك فيها ، و كانت ردود الأفعال الأول على هذا القرار المفاجيء ،خاصة بعد تأكيد عدم مشاركته فيها و الإكتفاء بدور الحكم بين المترشحين أنها إستقالة ضمنية و إنسحاب من الواجهة

ـ تم صياغته و إخراجه بهذه الطريقة السلسة ، و هناك عدة قراءات لهذا القرار الذي لم يكن في الإنتظار ، نوجزها في ما يلي:

ـ تنظيم إنتخابات رئاسية مسبقة تعني في كل الأحوال أن هناك سوء تفاهم داخل أجنحة النظام ، كما أن هذه الخرجة غير المنتظرة تتضمن دلالتين ، إما تأكيد شعبية الرئيس و تمكينه من إعادة تنظيم البيت و التخلص من الحلفاء السابقين ، و التحرر من ضغطهم و التفرغ للعمل بكل راحة و أريحية ، أو نية الإنسحاب المشرف و الخروج من الباب الواسع ، و إعلان الرئيس زروال يدخل في الخانة الثانية أي الإستقالة المبطنة .

ـ يؤشر الإنسحاب المبكر للرئيس زروال (بعد ثلاث ـ ٣ ـ سنوات من الإنتخابات الرئاسية ، نوفمبر ١٩٩٥) من الواجهة السياسية ، الى وجود خلافات عميقة داخل سرايا النظام و في المؤسسة العسكرية بين الصقور الإنقلابيين و الحمائم ، أو بين التيار الإستئصالي الذي يرى أالحل الأمني هو السبيل الوحيد لإستعادة الأمن و الإستقرار ، و الجناح المؤيد للحل السلمي و المصالحة الوطنية .

ـ جوهر الخلاف بين الجناحين يكمن في الموقف من عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأي شكل و تحت أية لافتة أو تسمية ، الى النشاط السياسي .

ـ أثناء مباشرة سلسلة الحوارات السرية و العلنية بين السلطة أو النظام بقيادة الرئيس ليامين زروال ، وقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لاحظ المتتبعون في الداخل و الخارج أن هناك طرفا ثالثا يحاول في كل مرة عرقلة ، إجهاض أي تقدم في الحوار بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أو أي مشروع تسوية محتمل ، و قد تبين فيما بعد أن هذا الطرف قد يكون جهة نافذة تتحكم في اللعبة و تحرك جميع اللاعبين و توجههم هنا و هناك فهي الخصم و هي الحكم .

ـ أن تحقيق اللجنة البرلمانية حول تزوير الإنتخابات التشريعية التي جرت سنة ١٩٩٧ وفاز بالأغلبية فيها حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي ولد كبيرا داخل دوائر مغلقة للمخابرات و الجيش ، قد صدم الرئيس زروال الذي كثيرا ما أكد على نظافة و نزاهة العملية الإنتخابية ، و لم يكن ينتظر أن يكون التزوير فاحش لتلك الدرجة ، حيث إستولى حزب جديد مقرب من النظام على أصوات حزب جبهة التحرير و أحزاب أخرى .

ـ وصول الخلاف بين الجنرال ليامين زروال رئيس الجمهورية و قادة الجيش و المخابرات الى نقطة اللاعودة ، خاصة بعد توقيع جهاز المخابرات إتفاق لوقف القتال مع ما سمي ب ـ الجيش الإسلامي للإنقاذ ، حيث رفض الرئيس زروال توقيع الإتفاق أو الموافقة عليه ، و قال لضباط

المخابرات الذين تواصلوا مع الإرهابيين من جماعة جيش الإنقاذ الذي كان متمركزا بجبال تاكسنة بولاية جيجل ، لا يوجد في الجزائر سوى جيش واحد هو الجيش الوطني الشعبي ، ويذكر أن الجنرال إسماعيل العماري هو الذي قاد الحوار مع قادة جيش الإنقاذ و توصل الى إتفاق ظل طي الكتمان و لم تعترف به السلطة الى غاية اليوم ، قد يكون لهذا الإنفاق دور في تأزيم العلاقة بين الرئيس و الجيش ، خاصة و أن كل مراحله تمت بسرية و دون علم أو موافقة الرئيس زروال .

ـ عدم إستعداد الجنرالات الإنقلابيين للإنسحاب من الساحة دون الحصول على ضمانات و حصانة أبدية من المتابعات القضائية المحتملة ، بعد إعادة فتح ملف الأزمة السياسية الأمنية ، الأمر الذي يجعل من تسيير دواليب الدولة في ظل وجود حكومة ظل و مراكز قوى ، صعب للغاية .

ـ كان للحملة الصحفية التي إستهدفت الذراع الأيمن للرئيس ليامين زروال ، و التي أدرك من دون شك مصدرها و أهدافها ، دور كبير في قرار الإنسحاب من الواجهة ، و عندما تقود المخابرات حملة مثل هذه ، فهي تشكك في خيارات و إختيارات الرئيس ، وتؤكد للرأي العام أن أقرب المقربين للرئيس و هو مستشاره للشؤون الأمنية ، هو إنسان فاسد يستغل سلطته و مسؤوليته و نفوذه من أجل تحقيق أغراض و مصالح خاصة ، فهو يعني أن الرئيس لا يحسن إختيار مستشاريه و أن كل المقربين منه على تلك الشاكلة ، و هو أمر غير صحيح بالمرة .

ـ في تقديري أن إنسحاب الرئيس زروال من الواجهة السياسية ، وبغض النظر عن الأسباب التي ذكرناها كمجرد إحتمالات ، و بغض النظر النظر كذلك عن وجود أسباب أخرى خفية لا يعلمها الرأي العام الجزائري ، فهي تعبر عن نهاية مرحلة هامة من تاريخ الجزائر الحديث ، إتسمت بالفشل الذريع في كل الميادين :

ـ فشل مختلف مراحل الحوار مع الطبقة السياسية للوصول الى حلول وسطى .

ـ فشل الحوار السري و العلني مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، نتيجة تمسك الطرفين بمواقفهما المتشددة

ـ فشل ندوة الوفاق الوطني .

ـ فشل ندوة الحوار الوطني في إقناع شخصية سياسية محترمة بمنصب رئاسة الدولة .

ـ فشل قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في إشكالية إلغاء الدور الثاني من الإنتخابات التشريعية التي جرت في أواخر شهر ديسمبر ١٩٩١ .

ـ فشل النظام العسكري في تجدد دمائه و إتاحة الفرصة لضباط شباب غير متورطين في الأزمة السياسية الأمنية من القيام بدورهم ، بعد إنسحاب الجنرالات الإنقلابيين .
ـ فشل نظام زروال في تنظيم إنتخابات رئاسية مسبقة نظيفة و نزيهة (جرت في شهر آفريل ١٩٩٩) حيث قاطعها المترشحون الستة (٦) قبل ثلاثة أيام من يوم الإقتراع ، بعدما لاحظوا إنحياز الإدارة الى مترشح النظام عبد العزيز بوتفليقة مع بداية تصويت الأسلاك الأمنية ، و هكذا إنتهت فترة حكم الرئيس الجنرال ليامين زروال .

ـ أهم إنجازات الرئيس ليامين زروال

على الصعيد السياسي : تعديل الدستور ـ تحديد العهدات ، مجلس الأمة ، تعديل قانون الأحزاب و منع التسمية الإسلامية ، رفض إحالة حزب جبهة التحرير الوطني على المتحف. الحوار مع الشركاء السياسيين ، سلسلة لقاءات سرية و علنية مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، إطلاق سراح شيوخ الإنقاذ لتمكينهم من رؤية الواقع كما هو ، و المساهمة في إطفاء نار الفتنة .

ـ على الصعيد الأمني : مواصلة مكافحة الإرهاب ، الجنوح نحو قانون الرحمة .

ـ إجتماعيا : إقرار مشاريع لصالح الفئات الهشة ، و توزيع كمية معتبرة من السكنات الإجتماعية .

صحيا : رفض الموافقة على إستغلال أعضاء الموتى لصالح الإحياء .

ـ تقييم نظام

الجنرال ليامين زروال لم يأت ليكون رئيسا للدولة أو للجمهورية ، كما أكد هذه الفكرة الجنرال خالد نزار وزير الدفاع و أحد عرابي الإنقلاب على الشرعية الشعبية ، في أكثر من مناسبة ، و لذلك فهو من الناحية النفسية على الأقل ، لم يكن محضرا بما فيه الكفاية لهذه المسؤولية العظيمة ، فقد كانت مهمته الأساسية واضحة كل الوضوح عندما تم تعيينه وزيرا للدفاع الوطني ، حيث كانت تهيئة الظروف لإنسحاب الجنرالات الإنقلابيين و ترقية ضبط شباب غير متورطين في الأزمة السياسية الأمنية ، مما يفتح المجال نحو الحل السياسي ، لكن الأمور سارت عكس ذلك ، و بالتالي وجد الجنرال زروال ، أن مهمته أصبحت شبه مستحيلة ، و جاءت في ظرورف سيئة للغاية طبعتها أزمة سياسية خانقة و أزمة أمنية ، و بالتالي فيمكن القول أن فترة حكم الرئيس زروال كانت من أجل تسيير الأزمة السياسية و الأمنية وتحضير الأجواء لنظام جديد ، و تؤشر الدعوة الى إنتخابات رئاسية مسبقة على وجود أزمة خانقة داخل النظام ، و فشل مراكز القوى في تبني أفكار ومواقف متجانسة ، وفشل كبير للنظام على كل المستويات في تحقيق الأهداف المرسومة .

الفهـــــرس

ـ الفصل الأول (1) أستقالة أم إقالة أم إنقلاب أبيض ؟..... ص:5

ـ الخيارات الممكنة ، من يتحمل مسؤولية الدماء و الضحايا ؟ تصورات محتملة ، تدخل الجيش قفزة في الهواء ، المجلس الأعلى للدولة ، شخصية محمد بوضياف ، خلفيته السياسية ، موقفه من جمعية العلماء ، بوضياف و جبهة التحرير الجديدة ،لماذا بوضياف بالذات ؟ التجمع الوطني ، إشاعات أم حقائق ؟ سعيد سعدي رئيسا للحكومة ، إعفاء قائد الأركان من منصبه ، تصدع في جدار العلاقة بين بوضياف و الجنرالات ، حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، محتشدات العار في ١٩٩٢ ، الجبهة الإسلامية ما لها و ما عليها ؟ المجلس الإستشاري الإنتقالي ، زيارات ميدانية و نهاية تراجيدية ، علي كافي رئسا للمجلس الأعلى للدولة ، عبد السلام بلعيد و حكومة الجيش ، حكومة رضا مالك ، تقييم نشاط المجلس الأعلى للدولة .

ـ الفصل الثاني (2) الإرهاب بين الحقيقة و الخيال ..... ص: 31

الجماعة الإسلامية المسلحة ، عمليات قذرة ، الجيش الإسلامي للإنقاذ ، الفترة الذهبية للعلمانيين المتطرفين ، الجنرال ليامين زروال وزيرا للدفاع ، الجنرال و الشيوخ ، الأزمة الجزائرية في عيون الآخرين ، عام المجازر الوحشية ، مجزرة بن طلحة ، مجزر ة الرايس ، مسلسل الإغتيالات الكبرى ، قاصدي مرباح ، عبد الحق بن حمودة ، محمد بوسليماني ، رهبان تيبحراين ، إخطاف الطائرة الفرنسية .

ـ الفصل الثالث (3) الأزمة السياسية الأمنية و حوار الطرشان ..... ص: 58

المرحلة الإنتقالية الثانية ، الحوار الوطني ، ندوة الوفاق الوطني ، مواقف الطبقة السياسية ، الندوة الوطنية للحوار و بوادر الفشل ، إشاعات و تكهنات ، رسالة حزب جبهة التحرير الوطني ، قراءة في طروحات الأفلان ، الجنرال ليامين زروال رئيسا للدولة ، من هو الجنرال زروال ؟ خطاب جديد و مواقف قديمة ، الحوار الوطني في طبعته الثانية ، السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ و حوار الطرشان ، حوار بالمراسلة ، رسالة الشيخ عباسي مدني الأولى ، رسالة عباسي مدني الثانية ، رسالة الشيخ علي بلحاج ، قراءة في رسائل قادة جبهة الإنقاذ ، الإفراج المتدرج ، وساطة الشيخ سليماني ، لقاء سانت إيجيديو ، ملاحظات حول اللقاء ، موقف السلطة من لقاء روما ، القطيعة النهائية بين السلطة وجبهة الإنقاذ ، الشيخ عباسي مدني ، مواقف جديدة في الوقت الضائع ،

ـ الفصل الرابع (4) نظام الرئيس زروال في الميزان ..... ص: 102

حكومة مقداد سيفي ، السلطة تغير الإتجاه ، الإنتخات الرئاسية ١٦ نوفمبر ١٩٩٥ ، مجريات العملية الإنتخابية ، الحزب الجديد للسلطة ، التجمع الوطني الديمقراطي و المرجعية المزيفة ، محليات و تشريعيات ١٩٩٧ و التزوير الفاحش ، حكومة أويحي الأولى ، خوصصة القطاع العام ، بدعة شركات الأجراء ، بناء القاعدة الإجتماعية للدولة ، إشكالية الجنرال بتشين ، الإنتخابات الرئاسية المسبقة ، تقييم نظام .

الكاتب

محمد رباعة ، من مواليد ٢١ ـ أكتوبر ـ ١٩٦٣ بقرية القراح ـ القرزي ـ بلدية أولاد رحمون ، ولاية قسنطينة الجزائر ، صحفي محترف و كاتب عصامي ، متزوج و أب لأربع أطفال ، مقيم منذ أواخر سنة ٢٠٠٤ ببومرداس ، يسير حاليا دار القبس للنشر الإلكتروني ، ومديرا للنشر و التحرير لمجلة القبس السياسية الثقافية الإلكترونية ـ من مؤلفاته ـ الإتصالات السرية بين العرب و إسرائيل ، إسرائيل من الداخل ، أمريكا الوجه و القناع ، رماد الثورة ، السلطة الجديدة و الثورة المضادة ـ التصور الإسلامي ، لله و الحياة و الإنسان ـ

من الكتاب

كانت إستقالة الرئيس بن جديد تعني صراحة تسليم السلطة الى الجيش بعدما أفشل القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ عبد القادر حشاني مبادرة الرئيس بن جديد و عباسي مدني رئيس جبهة الإنقاذ المعتقل بالسجن العسكري بالبليدة ، و قد تأكد هذا الأمر فيما بعد حيث قال الجنرال خالد نزار ، بأن آخر جملة قالها لي الرئيس في مكتبه و هو واقف أمام النافذة يتأمل في أجواء العاصمة ، و دون أن ينظر الي ، و بلغة فرنسية (دائما سيكون الدور على الجيش الوطني الشعبي) و قد إعتبر الجيش هذا التصريح بمثابة ضوء أخضر للتدخل ووقف الدور الثاني من أول إنتخابات تشريعية تعددية ، وبالتالي توقيف المسار الإنتخابي ، و إجهاض أول تجربة ديمقراطية في العالم العربي و الإسلامي ، دون الأخذ بعين الإعتبار مصير الوطن و الدولة و الشعب ، و قد إختلفت الآراء حول تسمية ما حدث في الأسبوع الأول من شهر جانفي ١٩٩٢ ، بين من يرى في تلك الحركة إنقلابا أبيضا نفذه عدد من صقور المؤسسة العسكرية من دفعة لاكوست العلمانيين المتطرفين ، الذين رأوا في صعود حزب إسلامي متشدد خطرا يهدد مصالح معينة ، و منهم من يرى أن حركة ١١ جانفي ٩٢ جاءت في وقتها لإنقاذ الجمهورية من تنظيم سياسي إسلامي لا يعترف بالديمقراطية و يعتبرها كفرا و يسوق خطابا سياسيا سيعيدنا لامحالة الى عهد الحزب الواحد ، و لكن بشرعية إسلامية .